سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 738 – الأحد 12 نيسان/ أبريل 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

اضطراب "هرمز" يعيد الاهتمام بسوريا كممر للطـــاقـة

14

سوريون بلا منازل

سوق راكدة واستثمارات منتظرة

حي مدمر بالكامل في منطقة الجمعيات بداريا . 15 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/سعيد دلفة)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

الاعتداء على السفارة الإماراتية بدمشق.. أطراف متعددة ذات مصلحة

أخبار سوريا 03

السويداء.. صراع شرعيات وأزمة إدارة

شؤون محلية 04

حلب.. حملات نظافة بأثر مؤقت

شؤون محلية 07

سدود الحسكة.. ارتفاع التخزين يقابله عجز في التشغيل

ثقافة وفن 16

النصوص الدرامية السورية تحت ضغط السوق والنجومية

رياضة 18

عقود "الرعاية" تديرها الأندية بعيدًا عن اتحاد الكرة

سوريات يواجهن الاقتصاد الصعب بمهن غير تقليدية

لم يكـن العمـل في بسـطة "الإكسبريـس"، كما يسـيمها الحلبيـون، الخيـار الأول لنـور وآيـة، إذ تنقلتـا بين أعمال مختلفـة في محاولة لتأمين دخل يومي، ففي سـنوات سـابقة عملتا في "بسـطة" لبيـع البقدونس والـخضراوات في منطقة بـاب جـنين، قبـل الانتقـال إلى العمـل الحـالي، في تجربـة تعكـس طبيعـة الحيـاة الاقتصاديـة في المدينة، حيـث لم يعد العمـل مرتبطًـا بالتخصص أو الشـهادة، بل بقدرة الشـخص على إيجـاد أي فرصـة تؤمّـن الحـد الأدنى مـن الدخل.
هـذا التنقـل جـاء نتيجـة مبـاشرة لغيـاب فـرص العمـل المسـتقرة، وارتفـاع تكاليـف المعيشـة...

15

الاعتداء على السفارة الإماراتية بدمشق..

أطراف متعددة ذات مصلحة

عنب بلدي – ركان الخضر

لم يغب صدى قرار اعتماد الإعدام شنقًا كعقوبة افتراضية لسكان الضفة الغربية الذين تدينهم المحاكم العسكرية الإسرائيلية بارتكاب "أعمال إرهابية مميتة"، الصادر عن "الكنيست" الإسرائيلي في 30 من آذار الماضي، عن الشارع السوري.

فقد أقيمت أكثر من وقفة احتجاجية في عدة مدن سورية، رفضًا للقرار وتعبيرًا عن التضامن مع الشعب والأسرى الفلسطينيين.

وتطورت إحدى هذه الوقفات، التي جرت في 3 من نيسان الحالي، إلى محاولة اقتحام السفارة الإماراتية في دمشق ورفع العلم الفلسطيني فوقها.

تبحث عنب بلدي في الهدف من هذه التحركات، والآثار السلبية المترتبة على الساحة السورية من ورائها، وتحاول عبر باحثين التعرف إلى الأطراف صاحبة المصلحة من العملية.

الحادثةُ تتجاوز الغضب الشعبي

يعتقد الباحث في "المركز السوري للدفاع والأمن" (مسداد) معتز السيد، أن هذه التحركات، رغم أنها تعكس غضبًا شعبيًا حقيقيًا وتضامنًا مع القضية الفلسطينية، وهو أمر طبيعي، فإنها تشير في المقابل إلى وجود من حاول "ركوب الموجة" واستغلال هذا الغضب.

وقال الباحث، إن القائمين على العملية ليسوا بالضرورة جهة منظمة تتحرك بأوامر مباشرة، بل في كثير من الأحيان هم أفراد أو مجموعات يحملون قناعات أيديولوجية، خصوصًا من مناصري ما يُعرف بـ"محور المقاومة"، الأمر الذي يدفعهم للقيام بخطوات تصعيدية.

وأضاف أن جزءًا من هذه التحركات قد يكون ناتجًا عن محاولة استغلال حالة الغضب الشعبي، حتى دون وجود توجيه مباشر أو أوامر واضحة، فبعض الأفراد أو المجموعات قد يتحركون بدافع أيديولوجي أو حماسي، لكن النتيجة العملية تبقى واحدة، وتتمثل في خلق حالة من التوتر والفوضى.

وأشار السيد إلى عدم إمكانية تجاهل أن استقرار سوريا الحالي قد لا يخدم بعض الجهات، سواء كانت محلية أو مرتبطة بأجندات أوسع، لذلك قد تحاول أي من تلك الجهات استغلال أحداث كهذه لإربال الوضع الداخلي أو جرّ البلاد نحو التصعيد، وهي تحركات تصب في هدف أوسع يتمثل في زعزعة الاستقرار ودفع سوريا إلى بيئة أكثر توترًا، حتى لو بدت تحركات عفوية في مظهرها.

من جهته، استبعد الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، أن يكون الموضوع تعبيرًا عن مجرد غضب شعبي على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، رغم أنه "قانون منافٍ للإنسانية ومخالف للقوانين الدولية التي تؤكد حماية الأسرى والمعتقلين".

ونوه جلو إلى أن أننا لم نشهد تحركات مشابهة على الساحة الأردنية التي يعتبر نصف شعبها من جذور فلسطينية، وكذلك الشعب المصري المعروف بتعاطفه الكبير مع القضية الفلسطينية، الأمر الذي يرجح أن تكون العملية منظمة من جهة مستفيدة، بحسب رأيه.

أكثر من جهة لها مصلحة

في تصريحات أدلى بها المتحدث باسم الداخلية السورية، نور الدين البابا، لقناة "الإخبارية السورية" الحكومية، في 5 من نيسان الحالي، أشار إلى أن المعتدين على مبنى السفارة الإماراتية مرتبطون بالنظام السابق.

وبيّن البابا أن "بعض المسيئين والمشاغبين يريدون الإساءة للعمق العربي ولتحركات سوريا نحو المستقبل"، داعيًا إلى ضبطهم والتعامل معهم بحزم.

وأفاد بضرورة التفريق بين من يتحرك من أجل أجندات نظام الأسد المخلوع، ومن يعمل لدعم القضية الفلسطينية، لافتًا إلى وجود محاولات مستمرة من "الفلول" لإبقاء سياسة عزل سوريا.

ونوه الباحث عمار جلو إلى عدم إمكانية الجزم بمصداقية الحكومة في اتهام "فلول النظام" بالوقوف وراء الحادثة، وهو اتهام يطرح، برأيه، استفسارات حول طريقة التعامل الحكومي مع هؤلاء "الفلول"، متسائلًا هل المسألة هي عدم قدرة الحكومة على السيطرة عليهم إلا بعد قيامهم ببعض التحركات المؤذية لصورة سوريا عالميًا وإقليميًا، أم أن القضية تحولت إلى تهمة جاهزة يتم وضعها تجاه أي حدث في الداخل السوري.

وأضاف جلو أن الدولة السورية تعاني من عدم القدرة على موازنة خطابها بين المجموعات التي شكلت هذا التآلف الحكومي، مثل فصائل الإسلام السياسي والفكر السلفي، وحتى التيار المدني الذي يعتبر الأقل حضورًا في المشهد الحكومي السوري، وهو ما أدى برأيه إلى شيء من الضبابية وعدم التماسك في المواقف الحكومية.

وأوضح أن الساحة السورية تشهد تحركات لبعض جماعات الإسلام السياسي، بشقه السني، أو خلايا من الشق الإيراني متمثلة في بعض الفصائل الفلسطينية التي تستغل بعض قواعدها الشعبية الموجودة في سوريا، مشيرًا إلى أن هذه الجماعات تدفع إلى منحى ربما يكون مضرًا بالدولة السورية، الأمر الذي يجعلها مستفيدة من هذه التحركات.

وبيّن أن الاقتصار على اتهام "الفلول" هو تبسيط كبير للمسألة، مضيفًا أن الحكومة السورية هي من تتحمل مسؤولية هذه التحركات، بغض النظر عن الفاعل.

الباحث معتز السيد، أشار إلى طرفين رئيسين قد تكون لهما مصلحة في هذه التحركات، يتمثل الطرف الأول، برأيه، في بقايا بعض الفصائل الفلسطينية التي كانت مرتبطة بالنظام السابق، والتي ما زالت تنظر إلى نفسها كجزء مما يُعرف بـ"محور المقاومة".

وبيّن السيد أن هذه الفصائل قد ترى في موقف الحكومة الحالي "الهادئ" تجاه التصعيد الإقليمي تراجعًا عن هذا الدور، وتحاول من خلال هذه التحركات فرض واقع مختلف أو الضغط باتجاه موقف أكثر تصعيدًا.

أما الطرف الثاني، بحسب السيد، فهو جماعات تحمل فكرًا جهاديًا مثل تنظيم "الدولة الإسلامية"، أو من يتبنون نفس الأيديولوجيا، موضحًا أن هذه الجماعات بطبيعتها تستفيد من الفوضى، وهي غير راضية عن أي حالة استقرار، لذلك قد تستخدم هذه الأحداث كذريعة لزعزعة الوضع الداخلي، ليس بدافع حقيقي لنصرة القضية الفلسطينية، بل بهدف إرباك الدولة وخلق بيئة أمنية مضطرب .

الآثار السلبية

توالت ردود الفعل على محاولة اقتحام السفارة الإماراتية بدمشق، فقد أصدرت دول الخليج العربي والأردن ومصر بيانات إدانة واستنكار لـ"أعمال الشغب والاعتداءات ومحاولة تخريب الممتلكات التي طالت مقر السفارة الإماراتية، ومقر رئيس بعثتها في العاصمة السورية دمشق، إضافة إلى الإساءات غير المقبولة التي استهدفت الرموز الوطنية الإماراتية".

وعبّرت عن رفضها لكل أشكال العنف ضد الدبلوماسيين، مشددة على ضرورة توفير الحماية للدبلوماسيين ومقار البعثات الدبلوماسية امتثالًا للقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

أشار الباحث عمار جلو إلى أن هذه الحوادث تعطي انطباعًا بأن الساحة السورية غير آمنة، وتشكك في نظرة الحكومات الخارجية للقدرات الأمنية السورية حتى في أكثر المواقع التي يفترض أنها محصنة ومراقبة أمنيًا.

كما أنها تعمل، برأي جلو، على توتير العلاقات مع الدول الإقليمية والعالمية، في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة السورية على تطوير علاقاتها الخارجية، وتعطي مؤشرًا على ضعف الحكومة، وعدم قدرتها أو رغبتها في ضبط الشارع.

وعدّ الباحث معتز السيد أكثر من نقطة سلبية قد تنتج عن هذه التحركات، شملت كسر حالة الهدوء القائمة مع الجانب الإسرائيلي، ما يفتح الباب أمام مزيد من الضربات أو العمليات العسكرية داخل الأراضي السورية، واحتمالية استخدام هذه الأحداث كذريعة لتوسيع الانتهاكات، بما في ذلك توغلات محدودة أو عمليات اعتقال تحت عنوان ملاحقة "مخربين".

وأضاف السيد جانبًا من الآثار السلبية السياسية خصوصًا على مستوى العلاقات الدبلوماسية، مبيّنًا أن استهداف السفارات أو خلق حالة فوضى يضعف صورة الدولة، في وقت تحاول فيه الحكومة تقديم نفسها كجهة قادرة على ضبط الأمن، الأمر الذي قد يؤثر على علاقاتها مع الدول العربية والغربية، ويقوّض الجهود المبذولة لإظهار أن الوضع في سوريا مستقر وتحت السيطرة.

وأوضح السيد أن هذه التحركات قد تخلق مشكلة تؤدي عمليًا إلى حالة من الفوضى أو جرّ سوريا إلى مسارات تصعيد لا تخدم استقرارها الداخلي، حتى ولو كانت بدوافع أيديولوجية.

الإجراءات المطلوبة من الحكومة

أوضحت وزارة الداخلية السورية في بيان حول الحادثة، نشرته في 5 من نيسان الحالي، أن "الاعتداء" على السفارة الإماراتية أو أي تصرفات مشابهة، ستقابل بإجراءات قانونية صارمة.

وأشارت إلى أنها بدأت بتعزيز الإجراءات الأمنية حول مقار البعثات الدبلوماسية، لضمان سلامتها، وملاحقة المتورطين.

كما أكدت وزارة الخارجية والمغتربين السورية من جهتها، "موقفها الثابت والراسخ في رفض أي اعتداء أو محاولة اقتراب من السفارات والمقار الدبلوماسية المعتمدة في الجمهورية العربية السورية".

وشددت الوزارة، في البيان الصادر في 4 من نيسان الحالي، على أن هذه المقار "محمية بموجب القانون الدولي والاتفاقيات الدبلوماسية، وتعد رمزًا للعلاقات بين الدول والشعوب".

وأعربت عن "رفضها القاطع واستنكارها لأي شعارات أو أفعال مسيئة للدول أو المساس برموزها"، مؤكدة أن هذا التصرف "يتناقض مع مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون الدولي".

قال الباحث معتز السيد، إن الخطوات المطلوبة من الحكومة السورية لمنع تكرار أحداث مشابهة في المستقبل، تبدأ أولًا بملاحقة أي مجموعات تحاول التحرك خارج إطار الدولة، سواء كانت مرتبطة ببقايا شبكات سابقة أو أفراد يتحركون بشكل منفرد بدوافع أيديولوجية، بهدف التأكيد على أن أي نشاط مسلح أو أمني يجب أن يبقى تحت سيطرة الدولة فقط.

وأضاف السيد خطوات أخرى، تتمثل في تكثيف العمل الاستخباراتي لرصد هذه التحركات قبل حدوثها، خاصة في المناطق الحساسة مثل الجنوب أو محيط العاصمة، وتعزيز الوجود الأمني في هذه المناطق لمنع أي محاولات اختراق أو تحرك غير منضبط.

فالأهم هو ضبط التظاهرات وتنظيمها بحيث يُسمح بالتعبير الشعبي، لكن دون أن تتحول إلى أعمال فوضى أو محاولات تصعيد قد تجر البلاد إلى أزمات أمنية، بحسب الباحث معتز السيد.

ويتمثل المطلوب من الحكومة السورية، برأي الباحث عمار جلو، في تعزيز الإجراءات الأمنية لحماية المقار الدبلوماسية، وتشديد المراقبة على التحركات في المناطق القريبة من هذه المقار، وحصر التعاطي مع القضايا الإقليمية بالأطراف والوزارات المختصة.

عناصر من الأمن السوري يتشرون أمام السفارة الإماراتية في دمشق - 2 نيسان 2026 (سانا)

حالة "لا حسم" تهدد بفوضى

السويداء.. صراع شرعيات وأزمة إدارة

عنب بلدي –أمير حقوق

في ظل مشهد معقد يتداخل فيه السياسي بالاجتماعي، تعيش محافظة السويداء واحدة من أكثر مراحلها حساسية، وسط محاولات لإعادة تشكيل البنية الإدارية، وتصاعد في وتيرة الاحتجاجات الشعبية التي تعكس عمق الأزمة المعيشية والسياسية.

فقد شهدت مدينة السويداء خروج أهالٍ من المدينة في وقفة احتجاجية بساحة "الكرامة"، في 5 من نيسان الحالي، طالب خلالها المشاركون بتنحي "اللجنة القانونية العليا"، قبل حلها، وذلك على خلفية تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، بحسب ما أفادت به مراسلة عنب بلدي.

وبعدها، أعلن الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز، حكمت الهجري، حل "اللجنة القانونية العليا" وتشكيل "مجلس الإدارة في جبل باشان".

في حين أصدر محافظ السويداء، مصطفى البكور، قرارًا بتكليف سامر شفيق عزي برئاسة مجلس مدينة السويداء، دون توضيح تفاصيل القرار، خاصة أن المدينة تديرها الرئاسة الروحية.

وبين قرارات تصدر تباعًا من المرجعيات المحلية، وخطوات حكومية تبدو منفصلة عن الواقع الميداني، تتجه الأنظار إلى طبيعة التحولات الجارية، وما إذا كانت تمهد لحل مستدام أم تعمق حالة الغموض.

"تراجع ثقة" بالقوى المحلية

مع تصاعد الحراك الشعبي وظهور مطالبات علنية بالتغيير، وتزامُن ذلك مع قرارات مفصلية على مستوى الإدارة المحلية، يبدو المشهد في السويداء وكأنه يدخل مرحلة جديدة.

الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، يرى في حديث إلى عنب بلدي، أن التظاهرات الأخيرة ضد "اللجنة القانونية" شكّلت نقطة تحوّل، إذ عبّرت عن حالة سخط شعبي من القوى المسيطرة، وعن تراجع الثقة بها، الأمر الذي دفع إلى اتخاذ خطوات داخلية، في محاولة لإعادة ترتيب البيت الداخلي وامتصاص حالة الغضب الشعبي.

كما أن هذه التغييرات، بحسب الباحث، جاءت في سياق السعي للحفاظ على رصيد الثقة الذي لا تزال تحظى به الرئاسة الروحية، والتي ما زالت تتمتع بثقل اجتماعي ومجتمعي مهم، ما يجعل الحفاظ على هذه الثقة أولوية لدى مختلف الفاعلين المحليين.

أما الناشط السياسي والمتحدث الإعلامي باسم "التيار الثالث"، الدكتور كنان مسعود، فيرى أن المظاهرة التي طالبت بحل "اللجنة القانونية" شكّلت "تحريفًا للغضب الشعبي" بعيدًا عن الجهة التي تحتكر القرار في السويداء، معتبرًا أن تحميل "اللجنة" المسؤولية كان محاولة لتجنب تسمية الفاعل الحقيقي.

وأكد مسعود أن حل "اللجنة" وتشكيل مجلس جديد هو تغيير شكلي لا يمس جوهر المشكلة.

إثبات شرعية يقابله رفض محلي

تسلّط بعض الحوادث الأخيرة الضوء على إشكالية العلاقة بين الحكومة المركزية والواقع المحلي في السويداء، خاصة مع استمرار صدور قرارات رسمية تقابلها ردود فعل ميدانية رافضة، ما يعكس حالة من التباين في مفهوم السلطة والصلاحيات.

وأحدث تلك القرارات ما صدر عن وزارة التربية بتعيين صفوان بلان مديرًا للتربية في السويداء، ما أثار الجدل في المدينة، وأدى إلى اقتحام مجموعة مسلحة المديرية، ما دفعه للاعتذار عن مهامه.

حادثة الاعتداء على مديرية التربية تعكس بدوره، الناشط السياسي كنان مسعود، اعتبر أن حادثة الاعتداء على مدير التربية تعكس حالة التخبط والانفلات الأمني، محذرًا من خطورة تسييس ملف التعليم، الذي يراه مدخلًا أساسيًا لإعادة الربط بين السويداء والدولة، ومن سرديات مضللة تم الترويج لها سابقًا.

كما أشار إلى أن قرارات التعيين الحكومية، رغم ضعف أدوات تنفيذها، ضرورية للحفاظ على الارتباط المؤسسي مع الدولة، واستمرار حياة المواطنين، مؤكدًا أن أي حديث عن انفصال فعلي يبقى غير واقعي.

حالة من "اللا حسم"

بالتوازي مع التعقيدات السياسية والأمنية التي تحيط بملف السويداء، يطرح واقع الجمود الحالي تساؤلات حول أسباب استمرار هذا الملف دون حلول جذرية، رغم تراكم الأزمات وتزايد الضغوط على مختلف الأطراف المعنية.

وهنا يعتبر الباحث العبد الله أن ملف السويداء يُعدّ من أكثر الملفات تعقيدًا، نظرًا إلى تداخل الأبعاد السياسية والأمنية والعلاقات الخارجية فيه، ما جعله يتجاوز كونه خلافًا بين طرفين، ليدخل في حالة من "اللا حسم".

وشرح ذلك أنه من جهة، لم تتمكن الدولة من استعادة سيطرتها الكاملة على المحافظة، ومن جهة أخرى، لم تنجح القوى المحلية في بناء سلطة مستقرة وقادرة على إدارة المشهد، وقد أدى هذا الجمود إلى حالة من الاحتقان المتزايد لدى الأهالي، الذين بدؤوا يفقدون صبرهم مع استمرار غياب الحلول.

بينما يرى الناشط السياسي والمتحدث الإعلامي باسم "التيار الثالث"، الدكتور كنان مسعود، في تقييمه للواقع الداخلي، أن مفهوم الشرعية جرى توظيفه لاحتكار القرار عبر خطاب المظلومية، بينما تم تحويل مطالب الناس إلى أدوات للاستثمار السياسي بدلًا من حلها، في ظل تدهور معيشي وخدمي واضح.

> مفهوم الشرعية جرى توظيفه لاحتكار القرار عبر خطاب المظلومية، بينما تم تحويل مطالب الناس إلى أدوات للاستثمار السياسي بدلًا من حلها.
>
> الدكتور كنان مسعود
> ناشط سياسي ومتحدث إعلامي باسم "التيار الثالث"

ويطرح "التيار الثالث" رؤية تقوم على تحويل مطالب الأهالي إلى خطة عمل واقعية ومجدولة زمنيًا، تبدأ بملفات قابلة للحل كالتعليم، وصولًا إلى العدالة وعودة المهجرين، مع ضرورة تحييد الملفات الإنسانية عن الصراع السياسي، وفقًا لمسعود.

رفضًا متزايدًا لأي تعيينات حكومية تُفرض من دمشق، كما تكشف في الوقت ذاته عن خلل في ضبط السلاح داخل المجتمع المحلي، حيث باتت الخلافات تُحسم في كثير من الأحيان بالقوة، ما يزيد من هشاشة الوضع الأمني، بحسب قراءة الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله .

وفي المقابل، فإن إصرار الحكومة في دمشق على المضي في إصدار التعيينات يندرج ضمن محاولاتها تثبيت الشرعية القانونية والإدارية، بحسب الباحث، منوهًا إلى أن هذه الخطوات غالبًا ما تأتي بنتائج عكسية، إذ يُنظر إليها محليًا كاستفزاز، خاصة في ظل غياب توافق سياسي مسبق، كما حصل في تجارب أخرى مثل التفاهمات مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

> إصرار الحكومة في دمشق على المضي في إصدار التعيينات يندرج ضمن محاولاتها تثبيت الشرعية القانونية والإدارية، إلا أن هذه الخطوات غالبًا ما تأتي بنتائج عكسية.
>
> الدكتور سمير العبد الله
> باحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة"

تسوية تدريجية واقعية

أمام هذا المشهد المركب، تتزايد الحاجة إلى طرح رؤى وأفكار عملية يمكن أن تسهم في إعادة صياغة العلاقة بين السويداء ومحيطها الوطني، وفتح الباب أمام مقاربات جديدة لمعالجة التحديات السياسية التي تواجهها المحافظة.

وبحسب ما قاله الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، فالحل لا يكمن في فرض الوقائع من أي طرف، بل في التوصل إلى تسوية تدريجية واقعية، تقوم على التفاوض بين مختلف الأطراف، بهدف الوصول إلى صيغة تضمن الحد الأدنى من الاستقرار، وتمنع الانزلاق نحو الفوضى، مع الحفاظ على استمرارية الخدمات الأساسية.

كما يتطلب ذلك التوافق على نموذج إدارة محلية ضمن إطار الدولة، يضمن مشاركة حقيقية لأهالي السويداء في إدارة شؤون منطقتهم، وفي مؤسسات الحكم المركزي، بما يعزز الشعور بالشراكة ويخفف من حدة التوتر.

أما المتحدث باسم "التيار الثالث"، كنان مسعود، فدعا إلى مقاربة حكومية شاملة لملف السويداء، تتضمن بُعدًا إنسانيًا واضحًا، وخطوات عملية للمحاسبة والتعويض وتحسين الخدمات، ضمن خطاب وطني جامع يحافظ على وحدة سوريا.

عناصر من "الدرس الوطني" في شوارع السويداء – 8 نيسان 2026 (السويداء 24)

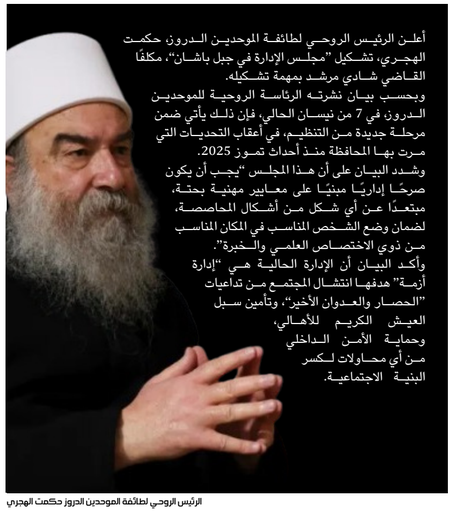

الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز حكمت الهجري

أعلن الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز حكمت الهجري، تشكيل "مجلس الإدارة في جبل باشان"، مكلفًا القاضي شادي مرشد بمهمة تشكيله.

وبحسب بيان نشرته الرئاسة الروحية للموحدين الدروز، في 7 من نيسان الحالي، فإن ذلك يأتي ضمن مرحلة جديدة من التنظيم، في أعقاب التحديات التي مرت بها المحافظة منذ أحداث تموز 2025.

وشدد البيان على أن هذا المجلس "يجب أن يكون صرحًا إداريًا مبنيًا على معايير مهنية بحتة، مبتعدًا عن أي شكل من أشكال المحاصصة، لضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من ذوي الاختصاص العلمي والخبرة".

وأكد البيان أن الإدارة الحالية هي "إدارة أزمة" هدفها انتشال المجتمع من تداعيات "الحصار والعدوان الأخير"، وتأمين سبل العيش الكريم للأهالي، وحماية الأمن الداخلي من أي محاولات لكسر البنية الاجتماعية.

"التيار الثالث" مبادرة أعلنت خارطة طريق تهدف إلى حماية المجتمع ومنع الانزلاق إلى الفوضى، من خلال إنشاء "هيئة الإنقاذ المدني في السويداء"، وهي هيئة مدنية.

الموقعون على المبادرة، والبالغ عددهم 21 شخصًا، أصدروا بيانًا في مطلع شباط الماضي، قالوا فيه إن "التيار" فرضه واقع الاستعصاء في محافظة السويداء، وهذا ما أدى إلى رفع صوتهم بـ"جرأة وشفافية"، انطلاقًا من مسؤوليتهم الأخلاقية والتاريخية تجاه حماية المجتمع، وضمان استقراره وكرامته وأمانه.

"حل إسعافي" لا يعالج الجذور

حلب.. حملات نظافة بأثر مؤقت

حلب – محمد ديب بظت

شهدت مدينة حلب، خلال الأسبوع الماضي، سلسلة من حملات النظافة التي استهدفت عددًا من الأحياء، في محاولة لتحسين الواقع الخدمي والتخفيف من تراكم النفايات، وهو ملف يشكل أحد أبرز التحديات اليومية التي يواجهها سكان المدينة.

وتأتي هذه الحملات في ظل شكاوى متكررة من الأهالي حول انتشار المكبات العشوائية وعودة القمامة بعد فترة قصيرة من تنظيف الشوارع، خاصة في الأحياء الشرقية التي تعاني من ضغط سكاني كبير وضعف في الخدمات البلدية، ما يجعل ملف النظافة حاضرًا بشكل دائم في مطالب السكان.

عودة سريعة للنفايات

رغم تكرار الحملات بين فترة وأخرى، يرى كثير من الأهالي أن أثرها يبقى مؤقتًا، إذ تعود النفايات للتراكم بعد أيام قليلة، نتيجة نقص الحاويات وقلة عدد العمال وضعف الالتزام المجتمعي برمي القمامة في الأماكن المخصصة، إضافة إلى غياب برنامج جمع منتظم في بعض المناطق.

ويشير سكان إلى أن حملات النظافة باتت أقرب إلى "حل إسعافي" يخفف من تراكم النفايات مؤقتًا، دون أن ينجح في معالجة جذور المشكلة، التي تتطلب خطة مستدامة تشمل زيادة عدد العمال والآليات وتفعيل الرقابة وتوزيع الحاويات بشكل كافٍ داخل الأحياء.

قال معتز الأسمر، من سكان حي الشعار، إن حملات النظافة تصل إلى الحي بين الحين والآخر، لكنها لا تغير الواقع بشكل حقيقي.

وأضاف معتز لعنب بلدي، أن عمال النظافة يركزون غالبًا على الشوارع الرئيسة، بينما تبقى الأزقة الداخلية تعاني من تراكم القمامة، مشيرًا إلى أن النفايات تعود للظهور بعد أيام قليلة بسبب نقص الحاويات ورمي القمامة في الأراضي الفارغة.

ويضطر سكان الحي أحيانًا لنقل النفايات لمسافات طويلة للوصول إلى حاوية، ما يدفع بعضهم إلى رميها في أماكن غير مخصصة، بحسب معتز .

غياب الاستمرارية

في حي صلاح الدين، قال أحمد أزرق لعنب بلدي، إن المشكلة الأساسية ليست في تنفيذ حملات النظافة، بل في عدم استمراريتها.

وأضاف أحمد أن الشوارع تنظف بشكل جيد خلال الحملة، لكن بعد انتهاء العمل تتراكم القمامة مجددًا بسبب قلة عدد العمال وعدم مرور سيارات جمع النفايات بشكل يومي، معتبرًا أن الأحياء الشرقية تحتاج إلى برنامج ثابت لجمع النفايات وليس حملات متقطعة.

أما في حي الفردوس فقال شريف مصري، إن المكبات العشوائية لا تزال موجودة داخل الأحياء رغم تنفيذ حملات تنظيف.

بعض النقاط تتحول إلى مكبات دائمة بسبب نقص الحاويات وعدم وجود رقابة على رمي القمامة، بحسب شريف، لافتًا إلى أن الروائح والحشرات تزداد مع ارتفاع درجات الحرارة.

وأضاف أن السكان يقدّرون جهود عمال النظافة، لكن المشكلة تحتاج إلى متابعة يومية وخطة طويلة الأمد.

حملات شاملة

ذكر مجلس مدينة حلب أن حملات النظافة الأخيرة شملت كامل أحياء المدينة الموزعة على خمس كتل، بمشاركة عشرات الآليات والكوادر العاملة في مديرية النظافة.

وذكر المجلس لعنب بلدي أن عدد عمال النظافة يبلغ 475 عاملًا دائمًا و385 بعقود جديدة، إضافة إلى 140 سائقًا دائمًا و35 سائقًا بعقود مؤقتة، في حين يصل الملاك العددي المفترض إلى نحو 3000 عامل، ما يعني أن العدد الحالي لا يتجاوز ثلث الاحتياج الفعلي.

غياب الأثر المستدام

عزا مجلس المدينة عدم ظهور أثر مستدام لحملات النظافة في بعض الأحياء إلى عدة عوامل، أبرزها نقص الموارد البشرية، وتردي الحالة الفنية للآليات التي لا تتجاوز نسبة جاهزية معظمها 40%، إضافة إلى ضعف الوعي المجتمعي بمخاطر تراكم النفايات.

كما أشار إلى عدم تفعيل الضابطة العدلية وتطبيق القانون رقم "49" الخاص بالنظافة، ونقص الحاويات في عدد من الأحياء، إلى جانب انخفاض رواتب عمال النظافة رغم خطورة العمل.

وأكد المجلس اتخاذ إجراءات لضمان استمرارية العمل، تشمل توزيع الآليات بشكل متوازن للسيطرة على نقاط تراكم النفايات، وتعزيز العمل بنظام الوردية المسائية، إلى جانب تزويد مديرية النظافة بآليات إضافية من الجهات المركزية.

خطة متكاملة

مسار النظافة في المدينة يجري ضمن خطة متكاملة تشمل مختلف المناطق والأحياء، بإشراف ومتابعة محافظ حلب، بحسب مدير دائرة إعلام محافظة حلب، مأمون الخطيب.

وذكر الخطيب في حديث إلى عنب بلدي، أن حملات النظافة تستهدف جميع أحياء المدينة دون استثناء، ضمن خطة تهدف إلى تحسين الواقع الخدمي بشكل تدريجي، مشيرًا إلى إدخال ضاغطات نفايات جديدة إلى الخدمة، وتوزيع حاويات إضافية وتصنيع حاويات جديدة لتغطية النقص في عدد من المناطق.

وأضاف أن هناك دفعات جديدة من الضاغطات ستدخل الخدمة خلال الفترة المقبلة، سواء في مدينة حلب أو ريفها، مؤكدًا أن العمل في قطاع النظافة مستمر بشكل يومي.

وأوضح الخطيب أن الحملة لن تكون مؤقتة، بل تأتي ضمن توجه للاستمرار في العمل حتى إحداث تغيير ملموس في واقع النظافة على مستوى محافظة حلب بالكامل.

أعمال ترحيل النفايات من أحد المكبات في مدينة حلب – 5 نيسان 2026 (محافظة حلب/ فيسبوك)

أهالٍ يشكون مخاطر وتكاليف العلاج بحماة ومحردة

حلفايا بلا خدمات صحية بانتظار تأهيل مستشفى البلدة

حماة – عدي الحاج حسين

أطلقت مديرية صحة حماة أعمال ترحيل الأنقاض من موقع مستشفى حلفايا بريف حماة الغربي، في 28 من آذار الماضي، تمهيدًا لإعادة تأهيله وتشغيله، وذلك تنفيذًا لاتفاقية التعاون الموقعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، في إطار الجهود الرامية إلى دعم عودة الأهالي إلى مناطقهم بعد سنوات من النزوح والتدمير.

لكن الأهالي الذين عادوا من مخيمات النزوح ومدن الاغتراب، ما زالوا ينتظرون اكتمال الترميم وعودة المستشفى إلى الخدمة، فيما يعيشون معاناة يومية في تأمين الخدمات الصحية، بين اضطرار بعضهم لقطع مسافة تستغرق نحو 40 دقيقة إلى مدينة حماة، وتحمل آخرين تكاليف باهظة في المستشفيات الخاصة بمحردة تصل إلى 100 دولار لليلة الواحدة، وفق ما قاله سكان من المنطقة.

مأساة مستمرة

"معظم الأهالي يتوجهون إلى مدينة حماة، لعدم القدرة على دفع تكاليف المستشفيات الخاصة في محردة"، هذا ما قاله حسين داوود أحد سكان حلفايا، مشيرًا إلى أن "تكلفة الليلة الواحدة في المستشفيات الخاصة تصل إلى 100 دولار للحالة البسيطة، بينما لا تتجاوز 15 دولارًا في المستشفيات العامة لقاء تكلفة المواصلات فقط".

أما المشكلة الكبرى، وفق حسين، فتتمثل في الوقت الضائع الذي قد يكلف المريض حياته، حيث "يضيع ما يقارب الساعة ونصف الساعة بين الذهاب والإياب، مما يؤثر سلبًا على المريض أو ذوي الحالة الطارئة، لذلك يلجأ الناس إلى أقرب مستشفى متوفر".

قال حسين، "كثيرون فارقوا الحياة بسبب الوقت والمسافة، خصوصًا في حالات الجلطات وأمراض القلب والنزف، إذ إن الدقيقة الواحدة قد تنقذ حياة إنسان".

تكاليف باهظة وإمكانيات محدودة

"الحالات الإسعافية المستعجلة كانت تذهب إلى محردة، لكن الحالات الباردة تتجه إلى حماة، بحسب الوضع المادي للمريض"، بحسب قاله ماهر صيادي، وهو أحد أبناء بلدة حلفايا.

وأضاف ماهر لعنب بلدي، "مدة الذهاب إلى مستشفى حماة تستغرق نصف ساعة أو 40 دقيقة بحسب وضع الطريق، وهذا يؤثر سلبًا على المريض، خصوصًا في الحالات الحرجة التي تستدعي التدخل الفوري".

وأشار إلى أن تكلفة صورة الرنين المغناطيسي في محردة مرتفعة جدًا لا يستطيع الجميع تحملها.

وبحسب ماهر، فإن أبرز ما يوفره المستشفى يتمثل في تخفيف أعباء المواصلات، وتسريع الاستجابة لإنقاذ المرضى، إلى جانب تقديم خدمات مجانية، ويرى أن إعادة تأهيله ستساعد كثيرًا على عودة الأهالي إلى البلدة، وتوفر خدمة للمناطق المحيطة أيضًا.

تفاصيل المشروع والمراحل المقبلة

مديرة دائرة الدراسات الهندسية بمديرية صحة حماة، رشا مغمومة، تحدثت لعنب بلدي عن مشروع إعادة تأهيل المستشفى "الوطني" في حلفايا، والتوسعة التي تشمل عيادات شاملة وسكن أطباء، ومبنى جديدًا ذات جودة عالية، بما يتوافق مع المعايير الطبية والصحية للمستشفيات ذات الدرجة الممتازة.

وكشفت أن الطاقة الاستيعابية للمستشفى بعد إعادة التأهيل ستصل إلى 30 سريرًا، مشيرة إلى أن أقسامه تشمل: الإسعاف، العمليات العامة، المخبر، الأشعة، الداخلية، التوليد والنسائية، الأطفال والحواضن، الكلية، الصيدلية، الإدارة.

مغمومة أضافت أن الأقسام الجديدة التي ستضاف تشمل القسطرة القلبية والرنين المغناطيسي والطبقي المحوري والعناية الداخلية والعامة، بالإضافة إلى سكن للأطباء وعيادات خارجية جديدة.

مواصفات فنية ومعايير حديثة

حول المعايير الهندسية المعتمدة، أوضحت مغمومة أنه ستتم دراسة الكتل المحدثة وتأهيلها ضد الزلازل، ووضع معايير جديدة وحديثة للإكساء وإعادة التأهيل، باعتماد مواد وتصاميم ذات جودة عالية، بما يتوافق مع المعايير الطبية والصحية للمستشفيات ذات الدرجة الممتازة.

وكشفت أن الطاقة الاستيعابية للمستشفى بعد إعادة التأهيل ستصل إلى 30 سريرًا، مشيرة إلى أن أقسامه تشمل: الإسعاف، العمليات العامة، المخبر، الأشعة، الداخلية، التوليد والنسائية، الأطفال والحواضن، الكلية، الصيدلية، الإدارة.

مغمومة أضافت أن الأقسام الجديدة التي ستضاف تشمل القسطرة القلبية والرنين المغناطيسي والطبقي المحوري والعناية الداخلية والعامة، بالإضافة إلى سكن للأطباء وعيادات خارجية جديدة.

تخفيف الضغط ودعم العودة

حول أهمية المشروع للمنطقة، أكدت مغمومة أن إعادة تأهيل المستشفى ستخفف الضغط والأعباء المالية بشكل كبير عن أهالي المنطقة، حيث لا يوجد في المنطقة أي مستشفى عام، والأهالي يضطرون للجوء للمستشفيات الخاصة في محردة أو مستشفى "حماة الوطني".

وأوضحت أن المدة المتوقعة لإنهاء الدراسات تبلغ ستة أشهر، وأن الخطة تشمل البدء بإنجاز كامل لمشروع البناء والإكساء، وبعدها تجهيز المستشفى بالأجهزة الطبية.

وتابعت، "لا توجد معوقات مالية بمجرد البدء بالتنفيذ"، لافتة إلى أنه "سيتم إجراء عقود مع أطباء من أجل تشغيل المستشفى وتأمين الكادر الطبي".

وكانت وزارة الصحة وقّعت، في 3 من شباط الماضي، مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تتضمن إعادة تأهيل البنية التحتية والتشغيلية لعدد من المستشفيات العامة في سوريا، بتمويل من الحكومة الألمانية عبر بنك التنمية (KfW)، وبلغ إجمالي التمويل 35 مليون يورو، منها 30 مليونًا مخصصة لإعادة تأهيل خمسة مستشفيات في إدلب وحماة وحمص ودير الزور ودرعا.

بدء ترحيل أنقاض مستشفى حلفايا شمالي حماة تمهيدًا لإعادة تأهيله – 28 آذار 2026 (محافظة حماة)

سوريون يشتكون إهمال وسوء تعامل وضعف خبرة في معبر "كسب"

اللاذقية – يزن قر

مع توقف حركة الطيران من وإلى سوريا في ظل التصعيد الإقليمي المرتبط بحرب إيران، وجد آلاف السوريين أنفسهم مضطرين للبحث عن طرق بديلة للعودة إلى البلاد، بعيدًا عن المسارات التقليدية التي أغلقتها الظروف الأمنية والعسكرية.

وفي الوقت نفسه، اختار بعض السوريين العودة إلى البلاد عبر الطرق البرية، سواء عبر الأراضي اللبنانية أو الأردنية، بينما برز معبر "كسب" الحدودي في ريف اللاذقية كخيار إضافي، لا سيما لأبناء الساحل السوري، الذين وجدوا فيه وسيلة أسهل نسبيًا للعودة إلى بلادهم وسط الظروف الاستثنائية التي تواجه المسافرين.

ورغم أن الحركة عبر "كسب" كانت محدودة مقارنة بغيره من المعابر، فإن التحولات المفاجئة في طرق السفر دفعت أعدادًا متزايدة من السوريين، أغلبيتهم من محافظة اللاذقية، إلى استخدامه للعودة إلى بلادهم، ما أدى إلى ضغط غير مسبوق على المعبر خلال فترة قصيرة.

ومع هذا الضغط، بدأت تظهر تحديات مرتبطة بواقع العمل داخل المعبر من ضعف التنظيم وغياب الانسيابية في الإجراءات، إلى شكاوى متكررة من سوء الخدمات في بعض الأحيان، ما حوّل رحلة العودة بالنسبة لكثيرين إلى تجربة مرهقة لا تقل صعوبة عن ظروف السفر نفسها.

شكاوى المسافرين

لم يتوقع مصطفى النعيم، من مدينة اللاذقية ويحمل جوازًا ألمانيًا، أن تكون تجربته على المعبر بهذه الصعوبة، إذ قال إنه عاد إلى سوريا في زيارة خلال شهر رمضان عبر المعبر، واصفًا واقع المكان بأنه "غير نظيف" ويعاني من الإهمال.

وقال مصطفى لعنب بلدي، إن بعض الموظفين يفتقرون إلى الخبرة في التعامل مع المسافرين، مشيرًا إلى أنه لاحظ وجود حالات يطلب فيها موظفون المساعدة من زملائهم بسبب عدم إلمامهم بالتفاصيل والإجراءات، ما أدى إلى بطء سير المعاملات وزيادة معاناة القادمين.

بدوره، قال عبد اللطيف أبو عقل، وهو ممرض مقيم في ألمانيا، إنه واجه إجراءات مختلفة في أثناء عبوره من الجانب التركي، موضحًا أن السلطات طلبت منه التقاط ثلاث صور من زوايا مختلفة عند الدخول والخروج، إضافة إلى بصمة ليزرية، نظرًا إلى دخوله باستخدام جواز سفر ألماني.

وأضاف عبد اللطيف لعنب بلدي، أن هذه الإجراءات لم تُطبق على مسافرين سوريين لا يحملون جوازات سفر أجنبية، إذ لم يُطلب منهم التوقف لإجراء الخطوات نفسها، الأمر الذي أثار استياءه، معتبرًا أن هناك تباينًا في التعامل بين المسافرين بحسب نوع جواز السفر.

إجراءات التفتيش من الجانب السوري كانت سيئة من حيث أسلوب التعامل واللباقة، بحسب عبد اللطيف، لافتًا إلى كثرة الأسئلة التي يطرحها المفتشون، ما يزيد من حالة التوتر والإزعاج خلال عملية العبور.

حسام عنتر، وهو مقيم في مدينة اسطنبول، قال إن المعبر غير مخدّم ولا يوجد تنظيم فعلي للتعامل مع الضغط الاستثنائي الذي شهده، حيث اضطر للانتظار في المعبر حوالي ساعة حتى تُستكمل إجراءات عبوره.

ازدحام المعبر دفع سائقي سيارات الأجرة، الذين كانوا يتوقفون في أماكن بعيدة عن المعبر في الجانب السوري، إلى فرض أجور مرتفعة جدًا مقابل النقل، ما زاد من المعاناة والتكاليف عند العبور، وفق ما ذكره حسام لعنب بلدي.

نحو 17 ألف مسافر في آذار

في المقابل، قال مدير العلاقات في الهيئة العامة للمنافذ والجمارك، مازن علوش، إن المعبر شهد خلال آذار الماضي حركة عبور نشطة نتيجة تزايد أعداد القادمين والمغادرين.

وأضاف علوش في تصريح لعنب بلدي أن إجمالي عدد المسافرين بلغ نحو 17 ألف مسافر، بينهم 9000 قادم و7700 مغادر، معتبرًا أن هذه الأرقام تعكس حجم الضغط الذي شهده المعبر خلال تلك الفترة.

وأكد أن إدارة المنفذ تعاملت مع هذا الضغط عبر تبسيط الإجراءات وتعزيز التنسيق بين مختلف الأقسام، ما أسهم، بحسب قوله، في تسريع إنجاز المعاملات وتخفيف فترات الانتظار وتحقيق انسيابية في حركة العبور.

وأشار إلى أنه خلال الفترة التي سبقت أيام العيد، جرى تقديم تسهيلات إضافية، خاصة للحالات الإنسانية وكبار السن، بهدف ضمان عبور "مريح وآمن"، لافتًا إلى أن المعبر كان مغلقًا من الجانب التركي خلال أيام العيد.

وأكد علوش أن الجاهزية والتنظيم أسهما في استيعاب الزيادة بأعداد المسافرين دون التأثير على سير العمل، مع الاستمرار في تطوير آليات العمل لمواكبة أي ارتفاع مستقبلي في حركة العبور.

معبر "كسب"

يعد معبر "كسب" الحدودي من أبرز المعابر الحدودية بين سوريا وتركيا، إذ يربط بين بلدة كسب في ريف اللاذقية وبلدة يايلاداغي في الجانب التركي، ويُستخدم لأغراض السفر والتبادل التجاري.

ويكتسب المعبر أهمية خاصة باعتباره الوحيد على الحدود التركية الذي بقي تحت إدارة النظام السوري السابق، في وقت خرجت فيه أغلبية المعابر الشمالية عن سيطرته خلال سنوات الحرب.

وكانت السلطات التركية أغلقت المعبر بعد استعادة قوات النظام السابق السيطرة على بلدة كسب، عقب المعارك التي دارت في المنطقة منتصف آذار 2014، والتي عُرفت حينها باسم "معركة الأنفال"، قبل أن تعيد فتحه من جانب واحد لعبور السوريين إلى مناطق سيطرة النظام ضمن ما سُمّي بـ"العودة الطوعية".

ومع التغيرات التي شهدتها البلاد لاحقًا بسقوط النظام السوري السابق، أُعيد افتتاح المعبر بين الجانبين، ليعود إلى لعب دوره كإحدى نقاط العبور على الحدود السورية- التركية الممتدة لنحو 900 كيلومتر من كسب في أقصى الساحل غربًا، وصولًا إلى مناطق شمال شرقي سوريا.

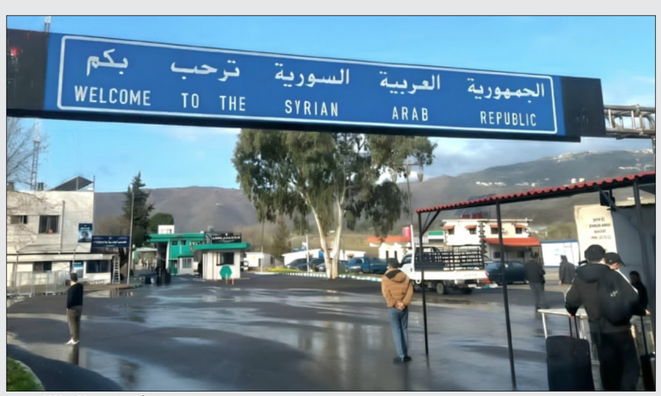

مسافرون عند معبر كسب الحدودي ينتظرون استكمال إجراءات دخولهم إلى الأراضي السورية – 28 آذار 2026 (عنب بلدي)

القنيطرة..

إسرائيل تدمر المراعي وتعتقل الرعاة وتجبرهم على النزوح

القنيطرة – عبد الله الوني

يواجه رعاة المواشي في محافظة القنيطرة واقعًا يوصف بـ"المرير"، يجمع بين التضييق الممنهج من قبل الجيش الإسرائيلي، والبحث عن سبل لتأمين لقمة العيش في ظل ظروف قاسية.

تتجلى هذه المعاناة في قصص يومية لأشخاص أُجبروا على تغيير نمط حياتهم، ومواجهة تحديات للحفاظ على مصدر رزقهم الوحيد.

معاناة يومية وتضييق مستمر

يخرج خالد شمسي الرحيل كل صباح، قاصدًا تحصيل رزقه من مهنته في تربية ورعي المواشي، لكن رحلته لم تعد كالمعتاد في محيط منزله بحرش الأشجار في قرية كودنة بريف القنيطرة الجنوبي الغربي.

التضييق الإسرائيلي أجبره على نقل أغنامه وأبقاره إلى مزرعة تبعد عن منزله قرابة 15 كيلومترًا شرقًا في محيط سد "بريقة".

يروي خالد لعنب بلدي معاناته اليومية، مؤكدًا أن حركة الأهالي مقيّدة بسبب قرب منازلهم من السلك الشائك الذي يفصلهم عن الأراضي المحتلة.

وقال إن حرمانهم من الرعي والقضاء على مساحات واسعة بفعل رش إسرائيل مواد سامة قد زاد الوضع سوءًا.

ولم تكتفِ سلطات الاحتلال بهذه الإجراءات، بل لجأت إلى عمليات الاعتقال التعسفي في المنطقة، وبذكر خالد اعتقال أخيه، حمزة، ما يضيف عبئًا نفسيًا واجتماعيًا على العائلة.

قال خالد، "أخرج في الصباح إلى مكان وجود الأبقار والأغنام وأعود مساء إلى المنزل، وهذا يشكل عبئًا كبيرًا ومشقة تزداد يومًا بعد يوم".

وأكد أنه لا يمكنه الاستغناء عن هذا العمل، فتربية المواشي هي مصدر الدخل الوحيد لأسرته المكونة من 14 شخصًا، معظمهم نساء ولا معيل لهم سواه.

نزوح داخلي وتكاليف باهظة

تأثرت قرى أخرى بالوضع ذاته، حيث التقت عنب بلدي رئيس الجمعية الفلاحية في قرية العشة، الذي أكد أن الرعي أصبح ضعيفًا جدًا في القرية، ما دفع العديد من المربين إلى التوجه لمناطق مجاورة.

ومن الأمثلة على ذلك، الفلاح محمد محسن العلي، الذي انتقل إلى كودنة، ومحمد علي محمد، الذي انتقل إلى محيط بريقة مع أولاده السبعة لرعي الماشية من الجهة الشرقية.

كما غادر الفلاح أيمن ذياب العلي قريته بحثًا عن مراعٍ أفضل.

وقال رئيس الجمعية الفلاحية، إن المساحة المقدّرة للرعي في قرية العشة كانت تبلغ 4000 دونم، لكن قوات الاحتلال سيطرت على نحو 2000 دونم منها، وتم رش المتبقي بالمبيدات، بما في ذلك حقول كانت مزروعة بالقمح.

ودفع هذا الواقع المربين إلى البحث عن أراضٍ لـ"ضمانها"، حيث وصل سعر "ضمان" الدونم الواحد إلى 300,000 ليرة سورية (حوالي 24 دولارًا)، بالإضافة إلى شراء كميات مضاعفة من الأعلاف لإطعام المواشي.

هذه التكاليف الباهظة أجبرت العديد منهم على ترحيل مواشيهم إلى مناطق أخرى.

اعتقالات واعتداءات مباشرة

تتجاوز ممارسات الجيش الإسرائيلي التضييق على المراعي لتشمل الاعتقالات والاعتداءات المباشرة على الرعاة، فقد اعتقلت ثلاثة منهم من قرية العشة هم: محمد أحمد عبد الله (18 عامًا)، عبد الكريم ميزر العلي (15 عامًا)، أحمد محمد عبد الله (16 عامًا)، ليفرج عنهم بعد توقيفهم لعدة أيام.

كما قتلت قوات الجيش الإسرائيلي عددًا كبيرًا من المواشي، عن طريق إطلاق النار المباشر.

يروي الطفل نمر ياسر شعبان (16 عامًا) من قرية بريقة تفاصيل اعتقاله، وقال إنه في أثناء رعيه للأغنام، دخلت عدة عربات عسكرية إسرائيلية إلى القرية، وبادر الجنود بضرب الرعاة ثم اعتقلوا ثلاثة منهم، كان هو أحدهم.

اقتادهم الجنود إلى داخل الأراضي المحتلة، حيث تعرضوا للتعذيب والتحقيق حول "أشياء غير موجودة".

يرى نمر أن الغرض من ذلك هو الترهيب والتخويف لإبعادهم عن مناطق الرعي.

تدهور المراعي وتراكم الديون

قال رئيس الجمعية الفلاحية في قرية العشة، إن الأهالي يمتلكون عددًا كبيرًا من المواشي، لكن مساحة المراعي أصبحت صغيرة جدًا، كما تراكمت الديون على معظم المربين بسبب استجرار كميات إضافية من الأعلاف لغياب المراعي الطبيعية.

هذا الوضع يشكل عبئًا مضاعفًا، ويدفع الأهالي إلى مطالبة المنظمات بتقديم الدعم للفلاحين، وفق رئيس الجمعية.

من جانبه، أكد قتيبة الطحان من قرية كودنة، أنه لُجبر على البحث عن أراضٍ زراعية في رويحينة وبريقة وسويسة، ووجد أرضًا في قرية الأصبح بعد عناء طويل.

وأشار إلى أن المساحات في قرية كودنة أصبحت صغيرة بعد فقدان مساحة تقدّر بـ500 دونم من الأراضي الخاصة، و2700 دونم من الحرش أو المحمية الطبيعية نتيجة رش المبيدات.

وبلغ عدد المربين الذين رحّلوا مواشيهم إلى مناطق أخرى 15 مربيًا.

كما أن الاعتقالات المتزايدة، التي لم توفر كبيرًا أو صغيرًا، وأضرار الرش، أدت إلى عزوف الأهالي عن الرعي.

وذكر قتيبة أن عدد الأشخاص الذين اعتقلوا في قرية كودنة بلغ 25 شخصًا، أغلبهم من الأطفال.

وطالب بالدعم بالأعلاف أو بالتعويض المادي، مشيرًا إلى أن المربي يضطر لبيع نصف مواشيه لإطعام النصف الآخر.

جهود رسمية

مدير زراعة القنيطرة المكلّف، محمد رحال، صرح لعنب بلدي بأن التوغلات الإسرائيلية المتكررة أثرت على مربي الثروة الحيوانية في محافظة القنيطرة، خاصة في منطقة خط وقف إطلاق النار، ما دفع بعضهم إلى ترك هذه المناطق والانتقال إلى مناطق أخرى.

وأشار إلى أن المديرية تواصلت مع عدة جهات لتقدير الأضرار، خاصة بعد عملية رش المبيدات التي أثرت بشكل كبير على المراعي.

وأضاف رحال أن هناك عددًا من المنظمات الدولية أبدت رغبتها في تقديم الدعم للمربين في منطقة وقف إطلاق النار، بهدف تثبيتهم في مناطقهم وتخفيف الضرر الحاصل عليهم.

ويشمل الدعم تقديم المواد العلفية وتعويض الفاقد من المراعي، بالإضافة إلى اللقاحات البيطرية.

وتقوم المديرية حاليًا بجمع البيانات وإجراء دراسات للعديد من المقترحات في المجالات الزراعية النباتية والحيوانية كافة، لعرضها على المنظمات.

من جانبه، أكد رئيس الرابطة الفلاحية في القنيطرة، محمد العمر، أن الرابطة تتابع بشكل مكثف واقع الفلاحين، وخاصة المتضررين جراء ممارسات الاحتلال التي تستهدف لقمة عيش المواطنين.

وأوضح أن أغلبية السكان في القنيطرة يعتمدون على قطاع الزراعة في تأمين الدخل الاقتصادي.

ويعاني مربو المواشي بشكل مضاعف في تأمين المراعي والأعلاف من جهة، وتأمين احتياجاتهم اليومية من جهة أخرى، خاصة في المناطق المتضررة.

وطالب العمر الجهات الداعمة بالتدخل لتخفيف الأعباء عن المربين ووقف نزيف التهجير القسري بحثًا عن المراعي.

قطيع أغنام يرعى في تل بريقة بريف القنيطرة قرب السياج الفاصل بين سوريا والأراضي المحتلة – 28 آذار 2026 (عنب بلدي/ عبد الله الوني)

سدود الحسكة..

ارتفاع التخزين يقابله عجز في التشغيل

عنب بلدي – الحسكة

شهدت محافظة الحسكة تحسنًا واضحًا في واقعها المائي، انعكس بشكل مباشر على مستويات التخزين في السدود والتجمعات المائية المنتشرة في عموم المنطقة.

التحسن، الذي جاء نتيجة هطولات مطرية وُصفت بالأفضل منذ سنوات، أعاد الأمل بإمكانية استعادة التوازن المائي ودعم القطاع الزراعي، الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد المحلي.

وفي ظل هذا الواقع، تتقاطع آراء الجهات المعنية بين التفاؤل الحذر بإمكانية تحقيق موسم زراعي واعد، والتحذير من تحديات فنية وتشغيلية لا تزال تعوق الاستفادة الكاملة من الموارد المائية المتاحة، ما يضع ملف إعادة تأهيل السدود في صدارة الأولويات.

واقع السدود والخلل التشغيلي

شهدت سدود الحسكة، الكبيرة منها أو التجميعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في الأرياف، ارتفاعًا في مستويات المياه المخزنة، بحسب مدير الموارد المائية في الحسكة، عبد العزيز أمين.

وسجل مخزون السدود السطحية ارتفاعًا بنسبة 169% مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ إجمالي المياه المخزنة نحو 328.620 مليون متر مكعب، مقابل 121.974 مليون متر مكعب خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ويُظهر هذا الارتفاع تحسنًا لافتًا في الواردات المائية، خاصة في ظل سنوات سابقة شهدت تراجعًا حادًا في كميات الأمطار وانخفاضًا في مناسيب نهر الخابور، الذي يعد المصدر الأساسي لتغذية عدد من السدود في المنطقة.

ويتصدر سد الحسكة الجنوبي قائمة السدود من حيث حجم التخزين، إذ بلغت كمية المياه فيه نحو 257 مليون متر مكعب، مقارنة بـ87 مليون متر مكعب العام الماضي، ما يعكس زيادة تُقدّر بنحو 170 مليون متر مكعب.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، كشف أمين عن فجوة واضحة بين سلامة السدود من الناحية الإنشائية وقدرتها الفعلية على العمل بكفاءة.

وأوضح أن السد الجنوبي، وهو من أهم المنشآت المائية في المحافظة، لا يعاني من أي مشكلة فنية في جسم السد، ويُعد آمنًا وقادرًا على التخزين حتى الحد الأقصى، إلا أن مشكلته الأساسية تكمن في الجانب التشغيلي.

وأشار إلى أن البوابات القوسية في المحرك والبوابات الأمامية، وهي عناصر أساسية تُستخدم عادة خلال فصل الصيف لتصريف المياه نحو الأراضي الزراعية على جانبي نهر الخابور.

ونتيجة لذلك، أصبح من غير الممكن حاليًا استخدام هذه المياه لري المحاصيل، رغم توفرها بكميات كبيرة.

وفي محاولة لمعالجة هذا الخلل، بيّن أمين أن مديرية الموارد المائية أجرت تقييمًا فنيًا للأضرار، وأعدّت دراسة تقديرية لإعادة تأهيل البوابات، تم رفعها إلى الجهات المعنية للنظر في تأمين التمويل اللازم لإعادة تشغيلها.

كما تطرق إلى واقع محطتي الضخ (13 و15) المرتبطتين بالسد الجنوبي، واللتين كانتا تغذيان الحقلين الزراعيين (19 و21)، موضحًا أنهما تعرضتا للسرقة بالكامل، ولم يتبقَّ منهما سوى الهياكل الأسمنتية.

وأضاف أن المديرية أعدّت دراسة لإعادة تأهيلهما، ورفعتها ضمن استمارة رسمية إلى الوزارة، مع توقعات بإمكانية تمويل المشروع عبر صندوق مخصص للمنطقة الشرقية.

وبشأن السدين الشرقي والغربي، أوضح أمين أنهما لا يستقبلان واردًا مائيًا في الوقت الحالي، بعد توقف مصادر تغذيتهما، سواء من آبار رأس العين أو من مياه نهر الخابور القادمة من تركيا عبر منطقة تل حلف.

وذكر أن السد الشرقي يحتاج إلى إعادة تأهيل، إلا أنه خارج نطاق سيطرة الحكومة السورية، ما يجعل العمل فيه غير ممكن حاليًا.

أما السدود الأخرى في مناطق المالكية والجوادية والقحطانية، فأشار إلى أنها تحتاج إلى إعادة تقييم فني، خاصة تلك التي حُدث لها مستويات تخزين آمنة من قبل شركات دراسات مختصة، مثل سد باب الحديد وسد المنصورة، حيث لا يُسمح بتجاوز هذه المستويات نظرًا لحاجتها إلى أعمال ترميم.

وفي المقابل، أكد أن بقية السدود بحالة فنية "جيدة جدًا"، وقادرة على استيعاب المياه والفيضانات، مع اتخاذ إجراءات احترازية كفتح المآخذ والمفيضات لمنع تجاوز الحدود الآمنة.

على صعيد الواقع الزراعي، أظهرت هذا الواقع يعكس معادلة معقدة في قطاع المياه بالحسكة، حيث تتوفر الموارد الطبيعية نتيجة الأمطار، في مقابل تحديات تشغيلية ناتجة عن الأضرار والسرقات وخروج بعض المنشآت عن الخدمة.

موسم واعد بإنتاج وفير

انعكس التحسن في الواقع المائي بشكل مباشر على القطاع الزراعي في محافظة الحسكة، حيث أسهمت الهطولات المطرية المستمرة منذ كانون الثاني الماضي في تحسن نمو المحاصيل ورفع مؤشرات الإنتاج المتوقع.

مدير الزراعة في الحسكة، هايل الكلش، أوضح أن السدود امتلأت بنسب عالية، ما يعزز فرص الاستفادة من المياه في الري خلال الفترة المقبلة.

وأشار الكلش إلى أن الوضع الفني للسدود جيد بشكل عام، مع وجود حاجة لصيانة بعض المنشآت وإعادة تأهيل أخرى، مؤكدًا أنه لا توجد حاليًا مخاطر تهدد سلامة السدود، مع استمرار العمل على إعداد الدراسات الفنية اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختصة.

المؤشرات تحسنًا واضحًا في مختلف المحاصيل، وفق الكلش، إذ وصل القمح المروي إلى مرحلة الاستطالة بنسبة 100%، في حين بلغ القمح البعلي نسبة 80% في طور الاستطالة و20% في طور الإشطاء.

كما سجل الشعير المروي نسبة 100% في طور الاستطالة، مقابل 85% للشعير البعلي، في حين بلغت نسبة المحاصيل في طور الإشطاء 15%.

أما محصول العدس، سواء المروي أو البعلي، فهو في حالة جيدة بنسبة 100%، ووصل إلى مرحلة نهاية التفرع.

الكلش أكد أن هذه المؤشرات تعزز التوقعات بموسم زراعي مميز، قد يكون من الأفضل خلال السنوات الأخيرة، في حال استمرار الظروف المناخية الملائمة وعدم حدوث تقلبات مفاجئة.

أهمية استراتيجية وتحديات مستمرة

يرى الخبير الاقتصادي محمد فتاح، أن السدود والتجمعات المائية في محافظة الحسكة تمثل إحدى أهم ركائز الاستقرار المائي والزراعي، نظرًا إلى اعتماد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية عليها في تأمين مياه الري.

وأشار فتاح إلى أن دور السدود لا يقتصر على تخزين المياه، بل يمتد ليشمل تغذية المياه الجوفية، وتنظيم الجريان السطحي، والحد من مخاطر الفيضانات الموسمية، ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في إدارة الموارد الطبيعية بالمنطقة.

وخلال الموسم الحالي، أسهمت الأمطار الغزيرة في تعزيز الجريان السطحي وتغذية الأحواض المائية، ما أدى إلى تحسن ملحوظ في مستويات التخزين، خاصة في السدود الصغيرة والمتوسطة، كما تحسن تدفق نهر الخابور في مناطق عدة من ريف الحسكة.

ويرى فتاح أن هذا التحسن يمثل فرصة حقيقية لإعادة التوازن المائي، لكنه يحذر في الوقت نفسه من الاعتماد على العوامل الطبيعية فقط، دون تطوير البنية التحتية وصيانة السدود بشكل دوري.

وأكد أن التحديات التشغيلية، مثل تلك التي يعاني منها السد الجنوبي ومحطات الضخ المرتبطة به، تُظهر أن إدارة الموارد المائية لا تقل أهمية عن توفرها، بل قد تكون العامل الحاسم في تحديد مدى الاستفادة منها.

يتصدر سد الحسكة الجنوبي قائمة السدود من حيث حجم التخزين – 4 نيسان 2026 (عنب بلدي)

أهمية استراتيجية للتجارة ونقل البضائع

تطلعات لإحياء السكك الحديدية في دير الزور

دير الزور – مروان المضحي

في حين تتزايد الأعباء على قطاع النقل البري وترتفع تكاليفه، يُنظر إلى السكك الحديدية كخيار استراتيجي قادر على إحداث تحول في حركة نقل البضائع، وتخفيف الضغط عن الطرق، ودعم قطاعات الإنتاج، لا سيما الزراعة والتجارة. كما تمثل عودتها فرصة لإعادة تنظيم سلاسل التوريد وتحسين كفاءة النقل الداخلي.

وفي هذا السياق، كشفت مديرة فرع السكك الحديدية في دير الزور، زاهرة اليوسف، في حديث إلى عنب بلدي، عن حجم الأضرار التي لحقت بالشبكة خلال سنوات الحرب، وخطط إعادة تأهيلها، والتحديات التي تواجه هذا المسار، مؤكدة أن استعادة تشغيل السكك الحديدية ستكون خطوة محورية في مسار إنعاش الاقتصاد المحلي وإعادة الحياة إلى قطاع النقل في المحافظة.

أضرار تصل إلى 80%

قالت اليوسف، إن البنية التحتية للسكك الحديدية تعرضت لتخريب واسع طال الخطوط والمحطات والجسور، مشيرة إلى أن نسبة الأضرار في بعض المواقع تجاوزت 60 إلى 80%، مع تدمير جزئي أو كلي لعدد كبير من المرافق.

وأضافت أن هذه الأضرار أدت إلى توقف شبه كامل لحركة القطارات في المحافظة، حيث لا توجد حاليًا خطوط تشغيلية فعالة، رغم بقاء بعض المنشآت التي يمكن إعادة تأهيلها والاستفادة منها في مرحلة الإعمار.

وأوضحت أن الحرب لم تقتصر آثارها على البنية التحتية فقط، بل امتدت إلى المعدات والكوادر، إذ تم تسجيل خسائر في العربات والآليات، إلى جانب تأثر الكوادر البشرية نتيجة النزوح أو التقاعد أو الانتقال، إلا أن ما تبقى من الخبرات الفنية يشكل قاعدة مهمة لإعادة بناء هذا القطاع الحيوي.

اليوسف أشارت إلى أن الأضرار الفنية شملت تخريب أجزاء من القضبان وسرقتها إضافة إلى سرقة المثبتات المعدنية وتضرر أنظمة الإشارات والاتصالات وخروج مراكز الصيانة عن الخدمة.

وأكدت أن إعادة الإعمار لا تعني فقط إصلاح ما تهدم، بل تتطلب أيضًا إدخال تقنيات حديثة تواكب معايير السلامة والكفاءة التشغيلية، وهو ما يفرض تحديات إضافية على صعيد التمويل والتخطيط.

وقدّرت المدة اللازمة لعمليات التأهيل بما بين سنتين وخمس سنوات، لإعادة تشغيل الخطوط الرئيسة بشكل تدريجي، تبعًا لتوفر الموارد المالية والدعم الفني.

نقل البضائع.. أولوية اقتصادية

شددت اليوسف على أن الأولوية في إعادة تشغيل السكك الحديدية ستكون لنقل البضائع، نظرًا إلى دوره المباشر في دعم الاقتصاد المحلي، موضحة أن إعادة تفعيل خطوط الشحن ستسهم في تأمين نقل المواد الأساسية والسلع بتكلفة أقل وبكفاءة أعلى مقارنة بوسائل النقل الأخرى.

ومن المتوقع أن يسهم تشغيل السكك الحديدية لنقل البضائع في خفض تكاليف النقل، خاصة للمواد الثقيلة مثل الحبوب والمواد الإنشائية، وتقليل الضغط على الطرق البرية وما يرافقه من أضرار وحوادث، إضافة إلى تسريع حركة التبادل التجاري بين دير الزور وبقية المحافظات، ودعم القطاعات الإنتاجية، خصوصًا الزراعة والصناعة.

التجار يترقبون

في أسواق دير الزور يرى التجار أن إعادة تشغيل السكك الحديدية تمثل خطوة مفصلية لإنعاش الحركة التجارية.

قال التاجر أحمد عبيد الناصر، وهو صاحب مستودع مواد غذائية، إن تكاليف النقل الحالية مرتفعة جدًا وتعتمد بشكل كامل على الشاحنات. وتصل أحيانًا تكلفة النقل إلى نسبة كبيرة من سعر البضاعة نفسها، وهذا ينعكس مباشرة على المواطن، وفق الناصر.

وأشار الناصر إلى أن نقل المواد الأساسية مثل السكر والأرز والزيوت عبر السكك الحديدية سيكون أكثر أمانًا وانتظامًا، ما يقلل من حالات التأخير أو التلف أثناء النقل.

من جهته، أكد محمد العلي العامل في تجارة مواد البناء، أن إعادة تشغيل الخطوط ستنعكس بشكل مباشر على قطاع الإعمار، مشيرًا إلى أن نقل الحديد والأسمنت عبر الشاحنات مكلف ومتعب، بينما القطار يستطيع نقل كميات كبيرة دفعة واحدة وبتكلفة أقل.

ويرى أن هذا يساعد على تسريع مشاريع البناء وينخفض الأسعار. واعتبر أن تحسن حركة النقل يشجع التجار على توسيع أعمالهم وزيادة الاستيراد، ما يعني نشاطًا أكبر في السوق وتوفير فرص عمل جديدة.

خطط لإعادة التأهيل وشراكات محتملة

أشارت مديرة فرع السكك الحديدية في دير الزور، زاهرة اليوسف، إلى وجود خطط أولية لإعادة تأهيل الشبكة، تشمل تقييم الأضرار بشكل دقيق، وتحديد أولويات العمل، والبحث عن مصادر تمويل مناسبة.

كما لفتت إلى إمكانية التعاون مع جهات دولية أو شركات متخصصة في مشاريع البنية التحتية، بما يسرع عملية إعادة الإعمار، وفقًا للسياسات الوطنية المعتمدة.

وفيما يتعلق بنقل الركاب، أوضحت أن استئنافه سيكون في مراحل لاحقة بعد استقرار تشغيل خطوط البضائع، بهدف إعادة ربط المحافظة ببقية المناطق وتوفير وسيلة نقل آمنة ومنخفضة التكلفة للسكان.

أهمية استراتيجية لربط المحافظة

أكدت اليوسف أن للسكك الحديدية دورًا محوريًا في إعادة ربط دير الزور ببقية المحافظات ما يعزز التكامل الاقتصادي ويعيد للمحافظة موقعها كممر نقل مهم على مستوى البلاد.

كما أن إعادة تشغيل هذا القطاع ستفتح المجال أمام مشاريع مستقبلية لتطوير الشبكة وتوسيعها، بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة.

انعكاسات اجتماعية وفرص عمل

على الصعيد الاجتماعي، أوضحت اليوسف أن توقف السكك الحديدية خلال السنوات الماضية أدى إلى زيادة الاعتماد على وسائل نقل أكثر تكلفة وأقل أمانًا، ما أثر سلبًا على حركة التنقل والتجارة.

في المقابل، يتوقع أن تسهم مشاريع إعادة التأهيل في خلق فرص عمل واسعة سواء بشكل مباشر في أعمال الصيانة والتشغيل أو بشكل غير مباشر في القطاعات المرتبطة بالنقل والخدمات.

هل مثلت "الجزيرة" نفسها في تغطية الحرب؟

علي عيد

على مدى نحو 40 يومًا، كان ملايين العرب مشدودين إلى القنوات الفضائية لمتابعة مجريات الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة ثانية.
قناة "الجزيرة"، اعتادت العمل من موقف مريح، لأن الحروب السابقة لم تكن تطال دول الخليج، وبينها قطر، إذ تشير الإحصائيات إلى أن إيران، حتى تاريخ إعلان الهدنة مع الأمريكيين، استهدفت دول الخليج والأردن بأكثر من ستة آلاف هجوم جوي، وفق تقديرات غير موحدة لمصادر خليجية، حصة قطر منها بالمئات، أصاب بعضها أهم مرفق اقتصادي، وهو موقع رأس لفان للغاز، كذلك جرى استهداف مطار الدوحة المدني، ووقعت إصابات بين المدنيين في هجمات أخرى.
مقابل تلك الأرقام، أطلقت إيران على إسرائيل نحو 650 صاروخًا باليستيًا.
وفي يوم الهدنة نفسه (8 من نيسان الحالي)، قالت وزارة الدفاع القطرية، إن الدولة تعرضت لهجوم بسبعة صواريخ باليستية وعدد من المسيّرات من إيران، في حين لم تطلق إيران على إسرائيل أي صواريخ.
خلال أيام الحرب، وحتى اليوم، التزمت قناة "الجزيرة" بحضور محللين إيرانيين عبر استوديوهات تحليلية، مثل حسن أحمديان، وأخذوا حصتهم في تفسير رؤية إيران، حتى حين كانت صفارات الإنذار تُسمع ضمن استوديوهات القناة.
واستمر التهديد طوال الوقت، دون أن تتزحزح القناة عن أسلوبها، وهو ما يدفع لاستفسار مهني يتجاوز من يقصف ومن يُقصف، إلى من يروي القصة وكيف تُروى.
في الحروب، تتحول الاستوديوهات إلى خطوط تماس موازية، وتصبح القرارات التحريرية جزءًا من المعركة، ويبرز السؤال المهني: هل يكفي أن "توازن" بين طرفين متحاربين كي تكون عادلًا؟ وماذا لو كان هناك طرف ثالث تطال مرافقه المدنية الضربات والصواريخ، ويتعرض للابتزاز الأمني والتخويف.
ما فعلته قناة "الجزيرة"، في الحرب الأخيرة، أنها تعاملت ببرود مبالغ، وكأنها خارج اللعبة، رغم وجودها على مرمى النيران، ورغم أنها تمثل أداة ناعمة لدولة قطر المتضررة.
بإشكالية تغطية القناة، وهي مدرسة ألهمت آلاف الصحفيين، وأثرت في الرأي العام لدى مئات الملايين منذ انطلاقتها عام 1996، ليست أنها فتحت المجال للرأي الآخر، كمعيار للمهنية، لكنها تبنت موقفًا، يسميه بعض الدارسين "الحياد الزائف" (False Balance)، إذ وضعت أطرافًا غير متكافئة في موقع متساوٍ شكليًا.
وبالأساس، يمكن اعتبار غياب محلل إسرائيلي جزءًا من موقف سياسي مبدئي، ما يعني أن للسياسة مكانًا وافرًا في خطها التحريري، وأن الطاولة لا تضم جميع الأطراف.
لكن، أن يقدم محلل إيراني الرواية التي تتبناها الحكومة في طهران كاملة، رغم استهدافها الجوار العربي ومنه قطر، هذا يثير استفسارًا مهنيًا، إذا ما تجاوزنا مسألة الموقف السياسي.
كيف يمكن لمؤسسة إعلامية أن تتعامل مع خطاب طرف يهاجم موقعها الجغرافي ومحيطها، وهو ليس جزءًا من المعركة، وهل تكتفي بمنحه مساحة تحت عنوان "التعددية"، وهل هناك لحظة يكون فيها هذا الخيار موضع مساءلة؟
في أثناء حرب العراق عام 2003، سعت "BBC" إلى الحفاظ على توازن دقيق بين الرواية الحكومية البريطانية والانتقادات الموجهة لها، هذا التوازن تحول إلى أزمة مهنية وسياسية، جراء الجدل حول ملف أسلحة الدمار الشامل، واتُّهمت "BBC" بأنها منحت مساحة زائدة للسردية الرسمية، وأخرى زائدة للطعن بها، ما حوّل التوازن وقاعدة "عدم التحيّز" إلى مشكلة أربكت الحقيقة ولم تخدمها.
وفي نموذج مختلف، تعرضت "CNN" لانتقادات واسعة مختلفة بسبب نموذج "الصحفيين المرافقين للقوات" (embedded journalism)، والرغبة في البقاء داخل الحدث، ما أخل بالتوازن. نموذج "الجزيرة"، ونموذجا "BBC" و"CNN"، تشير إلى أزمة في بنية القرار التحريري خلال الحروب.
وهناك عوامل عدة تلعب دورًا في هذه الأزمة، منها:
- فخ التوازن: الهروب من تهمة "التحيّز" إلى مساواة شكلية بين أطراف غير متساوية، فيصبح المعتدي والضحية في مستوى واحد من حيث المساحة واللغة، وهذا ربما ما حصل مع "الجزيرة".
- اقتصاد الانتباه (Attention Economy)): الذي يقوم على استضافة الأصوات المتطرفة في الرأي، أو المثيرة للجدل لجذب الجمهور، حتى لو كانت هذه الأصوات تمثل أدوات دعائية واضحة.
- فصام الحدث والمكان: إذ تتعامل المؤسسة مع الصراع بوصفه "خارجيًا"، متجاهلة أن بيئتها نفسها جزء من تداعياته، وهذا يخلق فجوة بين الرسالة والواقع المحيط، وهو أيضًا قد تكون "الجزيرة" قد وقعت فيه.
- الحياد كأيديولوجيا: إذ كانت المؤسسة تتبنى مفهوم الحياد المطلق، فهي تمتنع عن تقييم الضيوف، أو الأطراف، وهذا لا ينطبق على "الجزيرة" لأنها تقوم بتقييم إسرائيل كطرف معتدٍ ولا تضع صوتًا يمثلها على الطاولة، وهذا حقهًا أخلاقيًا، لكن هذا يعني أيضًا أن هناك أيديولوجيا تتعلق بنظرة القناة إلى طبيعة الصراع، لكنها لم تتصرف في موضوع الاعتداء على دول الخليج بنفس المستوى.
هل وقعت "الجزيرة" في مأزق الأزمة، وهل كانت إدارة المحتوى غير مهيأة لما يتطلب الوضع من مرونة؟ أم أنها حافظت على استراتيجيتها كأداة تأثير ناعمة؟
السؤال الأخير: هل مثلت "الجزيرة" الجمهور أم الفاعلين أم نفسها في تغطية الحرب؟ الجواب ليس سهلًا، بل يتطلب مراجعة داخل المؤسسة.. وللحديث بقية.

سوريا.. الهرولة نحو الدولة الفاشلة

غزوان قرنفل

لم تبلغ سوريا بعد مرحلة الدولة الفاشلة بالمعنى الكامل للكلمة، لكن المؤشرات المتراكمة تقول بوضوح إننا نسير نحوها بخطوات متسارعة، فالدول لا تتحول إلى دول فاشلة بين ليلة وضحاها، بل تصل إلى تلك الحالة نتيجة سلسلة طويلة من القرارات والسياسات والإجراءات الخاطئة التي تتراكم بمرور الوقت حتى يصبح التراجع عنها أكثر صعوبة وأعلى تكلفة.
الدولة الفاشلة ليست وصفًا إنشائيًا أو حكمًا سياسيًا يراد به النيل من الخصم السياسي، بل هي حالة محددة المعالم والمواصفات في علم السياسة، دولة تفقد قدرتها على إدارة شؤون المجتمع، وتعجز عن تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتصبح فيها المؤسسات أكثر ضعفًا إلى الحد الذي تصبح معه عاجزة عن فرض القانون أو تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار، وعندما تصل الدول إلى تلك المرحلة فإنها لا تعود دولة بالمعنى الحقيقي، بل تصبح كيانًا هشًا يحمل من الدولة اسمها لا أكثر، لكنه في الواقع شيء مختلف تمامًا هو أقرب ما يكون إلى إقطاعيات جغرافية تدير شؤونها عصابات لا مؤسسات.
إن ما يدعو إلى القلق أن كثيرًا من السياسات والقرارات التي تُتخذ اليوم تسير في الاتجاه المعاكس تمامًا لما تحتاج إليه الدول الخارجة من الحروب والأزمات العميقة، وبدلًا من بناء مؤسسات قوية ومحايدة يجري إضعاف ما تبقى من مؤسسات الدولة عبر قرارات مرتجلة أو تعيينات تقوم على الولاء أكثر مما تقوم على الكفاءة، وبدلًا من ترسيخ مبدأ سيادة القانون والمساءلة، تتكرس ممارسات تعمق الفوضى وتفتح الباب أمام شبكات النفوذ والمصالح الخاصة.
إن أخطر ما في الأمر ليس قرارًا بعينه أو سياسة محددة، بل الاتجاه والنسق العام الذي تسير عليه الأمور، فحين تتكرر الأخطاء في السياسات الاقتصادية وتتسارع السلطة لتصفية وبيع أصول الدولة وممتلكاتها، وتغيب الرؤية الواضحة لإعادة الإعمار والتنمية، وتمنح العطاءات والامتيازات بطريقة تثير الشبهات والشكوك حول معاييرها، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي مزيد من التآكل في بنية الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية.
إن اعتماد الزبائنية في التعيينات التي تتم بمواقع المسؤولية تشكل عاملًا حاسمًا في مستقبل أي دولة، لأن معايير الاختيار تصبح مرتبطة بالانتماء الضيق أو العلاقات الشخصية أو الولاءات السياسية، بدلًا من الخبرة والكفاءة، وتتحول مؤسسات الدولة تدريجيًا إلى هياكل شكلية عاجزة عن القيام بمهامها، ومع مرور الوقت تتراكم الأخطاء الإدارية ويتسع الفارق بين ما تحتاج إليه الدولة وما تستطيع مؤسساتها تقديمه.
ولا يقل خطورة عن ذلك غياب السياسات الواضحة لمعالجة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع، فالدولة التي لا تستطيع تأمين الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي أو توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، تفتح الباب أمام تآكل الثقة بينها وبين المجتمع، ومع تراجع وتآكل هذه الثقة يبدأ الناس بالبحث عن بدائل خارج إطار الدولة، سواء كانت شبكات محلية أو سلطات أمر واقع أو علاقات حماية خاصة، وهي كلها مؤشرات تقود في النهاية إلى تفكك فكرة الدولة نفسها.
إن الطريق إلى الدولة الفاشلة ليس طريقًا غامضًا أو مجهول المعالم، فقد شهد العالم نماذج عديدة لدول سلكت هذا المسار، وكانت العلامات التحذيرية فيه واضحة قبل أن تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة، ولطالما ابتدأت المسألة بتآكل المؤسسات، ثم بضعف القانون، ثم بتغوّل المصالح الخاصة، قبل أن تتحول الدولة تدريجيًا إلى شيء هلامي دون شكل واضح وبلا ملامح، مجرد اسم بلا مضمون، لهذا السبب فإن ما يجري اليوم يجب أن يدق ناقوس الخطر، ذلك أن استمرار السياسات الحالية بالمنهج نفسه سيقودنا عاجلًا أم آجلًا إلى تلك النتيجة التي يخشاها الجميع، مجرد دولة تفقد قدرتها على إدارة نفسها ومجتمعها، وحينها لن يكون الحديث عن الإصلاح سهلًا لأن العطب سيكون قد وصل إلى نخاع الدولة ذاتها.
اليوم، لا تزال الفرصة سانحة لتجنب هذا المصير، لكن ذلك يتطلب استدارة كاملة في السياسات العامة، استدارة حقيقية بمقدار 180 درجة وليس أقل من ذلك، لأننا نحتاج إلى الانتقال من منطق إدارة السلطة إلى منطق بناء الدولة، ومن عقلية الولاءات الضيقة إلى معيار الأهلية والكفاءة، ومن القرارات المرتجلة إلى التخطيط المدروس القائم على رؤية واضحة لمستقبل البلاد، فالدول لا تبنى بالشعارات ولا بالكرنفالات والاحتفاليات الخرقاء، بل بالمؤسسات القادرة، والقانون العادل، والسياسات الرشيدة، وإذا لم يحدث هذا التحول الجذري في طريقة إدارة الشأن العام، فإننا سنجد أنفسنا بعد سنوات قليلة وغالبًا قبل انتهاء مدة المرحلة الانتقالية أمام واقع جديد لكن أكثر سوءًا مما نحن عليه الآن، مكان لا يمكن الزعم فيه أن لدينا دولة حقًا، بل مجرد بقايا وحطام دولة فوتت فرصة النهوض، وهرولت سريعًا نحو الحصول على وسم الدولة الفاشلة.

عنب بلدي
ملف العدد 738
الأحد 12 آذار/ مارس 2026

إعداد:
وسيم العدوي
ركان الخضر
غنى جبر

سوريون بلا منازل

سوق راكدة واستثمارات منتظرة

شكّل سقوط نظام الأسد بداية رحلة جديدة محفوفة بالمخاطر لإعادة بناء وترميم ما دمرته الحرب خلال 14 عامًا، ومنها تأمين مساكن للملايين المقيمين في المخيمات، والنازحين واللاجئين ممن دُمّرت بيوتهم.
وتسببت الحرب بنزوح ولجوء الملايين من السوريين، وأصبح البحث عن مأوى حلمًا وسط ظروف معيشية صعبة، ومستوى دخل متدنٍ، وأسعار عقارات تحمل أرقامًا "فلكية" تفوق القدرة.
عنب بلدي تناقش في هذا الملف واقع أزمة السكن في سوريا بعد سنوات الحرب، وحجم الدمار الكبير في البنية التحتية والمساكن، في ظل فجوة حادة بين أسعار العقار والبناء أو الترميم، والقدرة المحدودة، ما يجعل امتلاك أو حتى استئجار منزل تحديًا كبيرًا.
كما تبحث مع خبراء التحديات الاقتصادية التي تعوق إعادة الإعمار، مثل التكلفة الهائلة للمشاريع، وغياب التخطيط العمراني والاستثمارات، وركود سوق العقارات وارتفاع الأسعار، إضافة إلى ضعف السياسات الحكومية، وغياب حلول شاملة ومستدامة لضمان عودة آمنة وكريمة للسكان.
كما تناقش أزمة السكن المركبة، التي تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والخدمية والتنظيمية.

بناء مهجور في طرابلس (تريبولي) شمالي دمشق، في حزيران/ يونيو 2025 (عنب بلدي/ نور جنيدي)

دمار واسع وفاتورة باهظة

لإعادة الإعمار

كشف تقرير أممي صادر في 26 من كانون الثاني الماضي، عن حجم الدمار الواسع الذي لحق بقطاع الإسكان في سوريا، إذ لا تزال أزمة المأوى والبنية التحتية تشكّل أحد أبرز العوائق أمام الاستقرار والتعافي وعودة آمنة للنازحين، موضحًا أن نحو ثلث المباني السكنية في البلاد متضرر أو مدمر.

أبنية مدمرة وركام في منطقة القابون بدمشق. 11 تموز 2025 (عنب بلدي/نور دمرة)

وتعاني البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، من اختلالات واسعة النطاق، لا سيما في المناطق التي شهدت نزاعات طويلة الأمد أو دمارًا شديدًا.

وبحسب نتائج التقييم الذي أجرته الأمم المتحدة في تقريرها، أفادت 89% من المجتمعات المشمولة بوجود أضرار في مخزونها السكني، فيما ذكرت نحو نصف هذه المجتمعات أن أكثر من 50% من مساكنها قد تضررت، مع تسجيل أعلى نسب الدمار في محافظات الجنوب والشمال الغربي.

ويظهر تحليل لصور أقمار صناعية أجراه معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب "يونيتار" (UNITAR) دمارًا كبيرًا في المباني داخل 16 مدينة سورية على الأقل، جراء الحرب الطاحنة التي دارت رحاها في المدن والقرى السورية.

وبحسب التحليل الصادر في آب 2025، فإن عدد الأبنية التي دُمرت كليًا أو تعرضت لأضرار متفاوتة بلغ 355,722 مبنى في حلب، و1415 في إدلب، و12,781 في الرقة، و6405 في دير الزور، و10,000 و529 في حماة و13,778 في حمص، و34,136 في الغوطة الشرقية، و5489 في مخيم "اليرموك" والحجر الأسود، و3364 في الزبداني بريف دمشق، و1503 في درعا.

تقرير أممي: أكثر من 1.5 مليون دون منازل

التقرير الأممي الصادر في كانون الثاني الماضي، كشف أن هناك 7.4 مليون شخص لا يزالون نازحين حتى كانون الأول 2025، من بينهم أكثر من 1.5 مليون يعيشون في خيام أو مبانٍ غير مكتملة أو مراكز جماعية مكتظة لم تُصمَّم للإقامة طويلة الأمد.

زلزال شباط 2023، الذي ضرب شمالي وغربي سوريا، أدى إلى تفاقم أزمة السكن، بعدما دمر أكثر من 47,000 منزل إضافي، وشرد عشرات آلاف العائلات.

وسجل التقرير تطورًا ملحوظًا في حركة عودة اللاجئين والنازحين، مشيرًا إلى عودة 1.26 مليون شخص إلى سوريا منذ كانون الأول 2024، إلا أن كثيرين منهم عادوا إلى منازل متضررة أو منهوبة أو غير صالحة للسكن، لا سيما في محافظات دمشق وحلب وإدلب وحمص.

وصنف معظم الأضرار السكنية ضمن الفئات القابلة للإصلاح، حيث قدّر أن نحو 79% من المساكن المتضررة يمكن إعادة تأهيلها، مقابل 21% تحتاج إلى إعادة إعمار كامل، ومع ذلك، تواجه عمليات الترميم عوائق كبيرة، شملت نقص التمويل وارتفاع تكاليف مواد البناء وتضرر البنية التحتية المحيطة، إضافة إلى محدودية الأيدي العاملة المتخصصة.

ولا تزال المساكن المتضررة مأهولة بالسكان على نطاق واسع، بما في ذلك وحدات مصنّفة من قبل الأمم المتحدة على أنها غير آمنة إنشائيًا، وهو ما يعرّض السكان لمخاطر صحية وحمائية متزايدة، من بينها مخلفات الحرب غير المنفجرة وغياب الخصوصية وارتفاع معدلات الجريمة.

وخلص التقرير إلى وجود فجوة واضحة بين وتيرة عودة السكان والواقع الفعلي للمساكن والبنية التحتية، مؤكدًا أن العودة في كثير من الحالات تتم بدافع غياب البدائل وليس توفر ظروف آمنة، ما يبرز الحاجة الملحّة إلى توسيع برامج ترميم المساكن ودعم التعافي المبكر لضمان عودة أكثر أمانًا واستدامة.

فاتورة الإعمار بين 200 مليار وتريليون دولار

قدّر البنك الدولي تكلفة إعادة إعمار سوريا بنسبة وسطية، بنحو 216 مليار دولار، وفق تقرير أصدره في 21 من تشرين الأول 2025.

ويغطي تقييم الأضرار المادية وإعادة الإعمار على مستوى سوريا للأصول المادية من بنى تحتية ومباني الفترة من 2011 حتى 2024، علمًا أن الحرب تسببت بتضرر ما يقرب من ثلث رأس المال الثابت الإجمالي لسوريا قبل الحرب (المباني والمصانع والآلات والمعدات ووسائل النقل مثل الشاحنات والأجهزة والتقنيات المستخدمة في الإنتاج).

وقدّر البنك الأضرار المادية المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية والمباني السكنية وغير السكنية بنحو 108 مليارات دولار، وكانت البنية التحتية من بين الفئات الأكثر تضررًا، حيث شكلت 48% من إجمالي الأضرار (52 مليار دولار)، تلتها المباني السكنية (33 مليار دولار)، ثم المباني غير السكنية (23 مليار دولار).

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن إعادة الإعمار تتراوح ما بين 250 و400 مليار دولار.

وزير الاقتصاد السوري، محمد الشعار، أدلى بتصريحات لوكالة "رويترز" في تشرين الأول 2025، أشار فيها أن تكلفة إعادة الإعمار في سوريا قد تتجاوز تريليون دولار، إذا أُعيد بناء البنية التحتية وفق الطرق الحديثة، مشيرًا إلى أن العملية ستستغرق فترة طويلة، بينما سيستغرق بناء المنازل وحده ما بين ستة وسبعة أعوام.

دخل ضعيف وأسعار فلكية

العقـــارات بين الركود والحاجة وغياب المشـــاريع

تعيش العقارات في سوريا حالة من الركود التضخمي غير المسبوق في ظل وجود أسعار تفوق دخول أغلبية السوريين بمئات الأضعاف، دون وجود أي تدخل حكومي يُذكر سواء للجم أسعار العقارات أو تقليص الهوة السحيقة بينها وبين الرواتب والأجور في سوريا.

الخبير والمقيم العقاري السوري فواز الشامي، اعتبر أن قلة العرض بالعقارات تمثل أحد أهم أسباب ارتفاع أسعارها، وقال في حديث إلى عنب بلدي، "لا يمكننا تعميم موضوع قلة العرض، فبعض المناطق العرض فيها أكبر بكثير من الطلب".

الإيجار يلتهم الرواتب والتملك خارج الحسابات

قال الموظف المتقاعد وائل العلي، "جاهدت كثيرًا للحصول على منزل عبر حياتي الطويلة دون جدوى، همي الأساسي تأمين إيجار المنزل الذي أقطنه".

يقيم وائل في منطقة صحنايا بريف دمشق، ويدفع 300 دولار شهريًا، بحسب قوله .

وأضاف، "راتبي لا يتعدى 900 ألف ليرة سورية، في حين أن أقل شقة في ريف دمشق قد يتجاوز سعرها 200 إلى 500 مليون ليرة سورية أو أكثر بحسب المنطقة (الدولار يعادل 12350 ليرة سورية).

وأوضح وائل أن الموظف الحالي قد يصل راتبه إلى مليوني ليرة بعد الزيادة الأخيرة، ما يعني أنه سيحتاج إلى مئات أو ألوف الرواتب ليتمكن من شراء منزل، وهو أمر غير واقعي دون دعم خارجي أو مصادر دخل إضافية.

رامي الضاهر، الذي هُجر من حي الحجر الأسود عام 2012، قال لعنب بلدي، إنه يعيش مستأجرًا في منطقة نهر عيشة، وإن تكلفة بناء منزل جديد لا تقل عن 200 مليون ليرة سورية في منطقته، وهو ما يفوق قدرته المالية بكثير، مبديًا استغرابه من غياب الخطط الحكومية لحل مشكلة السكن التي باتت تؤرق ملايين السوريين من النازحين والمهجرين.

"يجب على الدولة اتخاذ إجراءات بمساعدة السكان العاجزين أمام الارتفاع الجنوني لأسعار المنازل"، أضاف رامي، مشيرًا إلى أنه يعمل في إحدى المهن الحرة (طلاء الجدران)، ولكن دخله الشهري لا يتعدى ثلاثة ملايين ليرة سورية (الدولار يساوي 12350 ليرة سورية)، وهو مبلغ غير كافٍ لتأمين متطلبات العائلة المكونة من أربعة أفراد، أما حلم المنزل فأصبح بعيد المنال، وفق تعبيره.

"أبو جميل العمري" وهو موظف سابق، قال لعنب بلدي، "منذ عام 1995، وأنا أحاول شراء منزل في سوريا، لكن الأمر كان صعبًا جدًا بسبب الفرق الكبير بين الرواتب وأسعار العقارات في تلك الفترة".

وأضاف "أبو جميل"، "كان راتب الموظف يتراوح تقريبًا بين 2000 و5000 ليرة سورية، بينما كانت أسعار الشقق تبدأ من مئات آلاف الليرات، ورغم أن الأسعار كانت أقل بكثير من اليوم، فإنها كانت مرتفعة مقارنة بالدخل، وكان الادخار يحتاج إلى سنوات طويلة".

فجوة العرض والطلب تشل سوق العقارات

العديد من أصحاب المكاتب العقارية في دمشق وريفها (الكسوة، أشرفية صحنايا، المزة 86، سيدي مقداد، التضامن)، أحجموا عن الحديث لعنب بلدي بأسمائهم الصريحة، حول بعض الاستفسارات المتعلقة بأسعار العقارات، مبررين ذلك بـ:"حساسية السوق وعدم استقرار الأسعار، والخشية من المساءلة أو التضييق، وغياب الوضوح في التسعير، يضاف إلى ذلك ضعف الثقة بالتغطيات الإعلامية".

"ط. ع." صاحب مكتب عقاري في أشرفية صحنايا بريف دمشق، قال لعنب بلدي، إن أسعار العقارات تتنوع بحسب الموقع والمساحة ونوعية البناء والخدمات المتوفرة، حيث تسهم هذه العوامل مجتمعة في ارتفاع السعر أو انخفاضه، وأضاف أنه مقارنة بدخل الموظف فإن أسعار العقارات تفوق الدخل بمئات المرات.

ويعد القرب من الطرق الرئيسة، وتوفر البنية التحتية الجيدة من كهرباء ومياه وصرف صحي وهاتف، من أبرز العوامل التي تدفع الأسعار نحو الارتفاع، وقال صاحب المكتب العقاري، إن سعر المتر المربع من أي عقار سكني غير مكسو (على العظم) سواء في صحنايا أو أشرفية صحنايا يتراوح ما بين 200 دولار كأدنى حد و800 دولار كأعلى حد، وأغلب صفقات البيع تتم بالدولار.

لكن سوق العقارات يشهد حاليًا حالة من الجمود شبه التام، رغم وجود حركة إنشاءات أبنية سكنية نشطة نسبيًا، مرجعًا ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين وارتفاع تكاليف البناء، ما أدى إلى فجوة واضحة بين العرض والطلب.

ويعتبر صاحب المكتب أن هذا الجمود لا يقتصر على منطقة معينة، بل يشمل معظم مناطق دمشق وريفها، حيث سجل السوق تراجعًا كبيرًا في حركة البيع والشراء خلال عامي 2025 و2026، رغم استمرار ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ، مشيرًا إلى أن ارتفاع أسعار مواد البناء والتضخم العام في البلاد أسهما في مضاعفة أسعار العقارات والإيجارات.

وفي المقابل، بحسب صاحب المكتب العقاري، فإن سوق الإيجارات يشهد نشاطًا أكبر مقارنة بحركة البيع، نتيجة عودة بعض السكان إلى مناطقهم.

جمود الأسواق وغياب المشاريع الحكومية

يرى الخبير والمقيم العقاري، عضو هيئة الإشراف على التمويل العقاري، الدكتور محمد وردة، أن المشهد العقاري في سوريا تحكمه معادلة معقدة، تبدأ من ارتفاع أسعار الأراضي المنظمة، في ظل شح واضح في المخططات التنظيمية الجديدة، ما يخلق فجوة كبيرة بين العرض والطلب.

> المشهد العقاري في سوريا تحكمه معادلة معقدة، تبدأ من ارتفاع أسعار الأراضي المنظمة، في ظل شح واضح في المخططات التنظيمية الجديدة، ما يخلق نذرة مصطنعة ترفع القيمة بشكل مستمر.
>
> الدكتور محمد وردة
> مقيم وخبير عقاري

العقار ملاذ "القلقين"

الخبير والمقيم العقاري الدكتور محمد وردة، أكد أن التضخم يلعب دورًا محوريًا في رفع الأسعار، لكنه ارتفاع اسمي في كثير من الأحيان، يعكس تآكل قيمة العملة أكثر مما يعكس نموًا حقيقيًا في السوق، وهذا الواقع يدفع شريحة واسعة من السوريين إلى اللجوء للعقار كملاذ آمن، خاصة في ظل تذبذب أسعار الذهب وغياب بدائل استثمارية موثوقة داخل البلاد.

في الوقت ذاته، وفقًا لوردة، يتزايد الطلب مدفوعًا بعودة بعض السوريين، ورغبة آخرين في تأمين سكن مستقبلي، ما يخلق ضغطًا كبيرًا على سوق محدود العرض، كما أن انهيار أسواق منافسة، مثل سوق السيارات، أسهم في تحويل العقار إلى وجهة شبه وحيدة للاستثمار، ومن الناحية النظرية، أوضح وردة أن السعر العادل يُبنى على معايير واضحة تشمل تكلفة الأرض والبناء والضرائب، إضافة إلى المقارنة السوقية.

لكن الواقع مختلف تمامًا، حيث تسود حالة من التسعير المزاجي، في ظل غياب الضوابط العلمية والإدارية التي تنظم السوق.

وشدد على أن السوق العقارية في سوريا ليست كتلة واحدة، بل مجموعة أسواق متباينة، تختلف من مدينة إلى أخرى، ومن حي إلى آخر وفقًا للظروف والخدمات.

لذلك، فإن الحديث عن "سعر عادل" يبقى نسبيًا، ويتطلب قراءة دقيقة للسياق المحلي لكل منطقة.

ضعف الدخل وتدني القوة الشرائية

الخبير والمقيم العقاري الدكتور محمد وردة، يرى أن المشكلة لا تكمن في الأسعار بحد ذاتها، بل في ضعف الدخل وتدني القوة الشرائية، ما يجعل العقارات تبدو بعيدة المنال لأغلبية السوريين.

وقال إن الأسعار، بالمقارنة مع دول مجاورة، ليست مرتفعة بالضرورة، لكنها تصبح كذلك عندما تُقاس بالدخل المحلي.

ورغم ذلك، تبقى العقارات مغرية للمستثمرين الذين يمتلكون عملات صعبة، في حين تشكل عبئًا كبيرًا على أصحاب الدخل بالليرة السورية.

غير أن الاستثمار في هذا القطاع لا يخلو من المخاطر، في ظل صعوبات التسييل والتقلبات القانونية والإدارية، ما يجعله خيارًا غير مضمون النتائج.

حتى الآن، لا توجد مؤشرات على انخفاض الأسعار في أي منطقة، إذ يستمر الطلب في التوسع دون أن يقابله عرض كافٍ، بحسب الخبير، مبينًا أن التمويل العقاري لا يزال غائبًا تمامًا، ما يحد من تأثيره على الأسعار حاليًا.

ووصف وردة الواقع الحالي للسوق بأنه "جمود تضخمي"، حيث تتضخم الأسعار دون نشاط حقيقي في التداول، مع ميل واضح للاحتفاظ بالعقار بدل بيعه، وهذا يجعل السوق في حالة "لا استقرار ولا انهيار"، ويبقيه معلقًا بين الحاجة والقلق، في مشهد استثنائي يصعب تصنيفه.

غياب مشاريع التطوير العمراني

الخبير والمقيم العقاري عضو هيئة الإشراف على التمويل العقاري، فواز الشامي، شرح لعنب بلدي الأسباب الرئيسة لارتفاع أسعار العقارات في سوريا خلال السنوات الأخيرة، وهي:

- ضعف قطاع المواصلات مما يجعل الطلب أكبر ضمن المدينة وبالتالي ترتفع أسعار عقاراتها.
- تقصير المحافظة بتنظيم مناطق سكنية جديدة لتلبية الطلب على المساكن (آخر تنظيم سكني تم الانتهاء منه هو تنظيم كفرسوسة في أوائل ثمانينيات القرن الماضي).
- غياب مشاريع التطوير العمراني التي تؤمّن عقارات بسعر منافس، نظرًا إلى الحجم الكبير لتلك المشاريع وموقعها على أطراف المدينة، حيث الأسعار أقل وبالتالي تسهم في تخفيض الأسعار.
- عدم وجود مجالات استثمار أخرى آمنة وشفافة مثل شراء أسهم في شركات مساهمة.

وأشار إلى أن من الطبيعي أن تتأثر أسعار العقار بتكاليف البناء والمواد التي انخفضت بشكل ملموس مؤخرًا، وحول تقييمه للفجوة الحالية بين أسعار العقارات ورواتب الموظفين، يرى الشامي أن "رواتب الموظفين هي المشكلة، وهي غير متناسبة مع تكلفة الحد الأدنى من الحياة اليومية، ولذلك فإن ضمن أولويات الحكومة تحسين الرواتب تدريجيًا بحسب الامكانية المتاحة".

"لا يوجد تضخم في السوق العقاري السوري، بل هناك جمود"، بحسب الخبير الشامي، موضحًا أن المناطق التي كانت مسرحًا للحرب، شهدت ارتفاعًا بالأسعار (حرستا، داريا...)، ولكن يمكن القول إن أسعار الشقق الصغيرة من 90 إلى 130 مترًا مربعًا شهدت زيادة في الطلب وارتفاعًا بسيطًا في الأسعار.

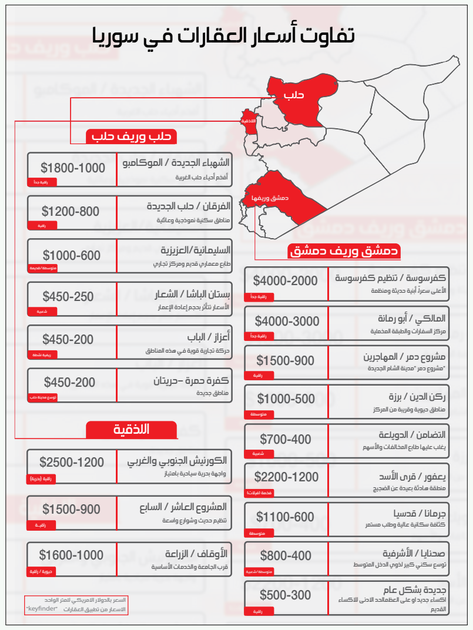

النازحون والعائدون بالأرقام

(تقرير الأمم المتحدة الصادر في كانون الثاني 2026)

النزوح		العودة
7.4	+1.5	1.26
مليون نازح داخليًا	مليون يعيشون في خيام أو مراكز مكتظة أو مبانٍ غير مكتملة	مليون عائد منذ كانون الأول 2024

فاتورة إعادة إعمار سوريا

المصدر World Bank و United Nations تقديرات حتى 2025

التكلفة الإجمالية	الأضرار المباشرة	حجم التدمير
216 مليار دولار (تقدير وسطي)	108 مليارات دولار إجمالي الأضرار	تضرر حوالي ثلث رأس المال الثابت قبل الحرب يشمل مبانٍ، مصانع، آلات ومعدات، وسائل نقل
250 – 400 مليار دولار (تقديرات الأمم المتحدة) قد تصل إلى تريليون دولار	52 مليار (48%) بنى تحتية 33 مليار مبانٍ سكنية 23 مليار مبانٍ غير سكنية	

عدد المساكن المدمرة والمتضررة في سوريا جراء الحرب

وفق تحليل صور الأقمار الصناعية (آب 2025 -UNITAR)

الإجمالي

+435,000

مبنى متضرر
تدمير كلي أو جزئي في 16 مدينة على الأقل

توزع الدمار حسب المدن

دمار مرتفع جدًا	دمار مرتفع
حلب: 355,722 الغوطة الشرقية: 34,136	حمص: 13,778 الرقة: 12,781 حماة: 10,529
دمار أقل	**تأثير الزلزال (2023)**
درعا: 1,503 إدلب: 1,415	+47,000 منزل مدمر تشريد عشرات آلاف العائلات
دمار متوسط	**وضع المساكن**
دير الزور: 6,405 مخيم اليرموك والحجر الأسود: 5,489 الزبداني (ريف دمشق): 3,364	79% قابلة للإصلاح 21% تحتاج إعادة إعمار كامل (تقرير الأمم المتحدة الصادر (في كانون الثاني 2026

مذكرات تفاهم بالمليارات

استثمارات غامضة وصمت حكومي مطبق

رغم القفزات الكبيرة في أسعار العقارات السكنية والتجارية، بقي الموقف الحكومي يراوح مكانه، واكتفت مديريات دوائر المال باتباع الطريقة ذاتها في تقييم وتعديل القيمة الرائجة لجميع العقارات.
وتشكل مديريات المالية ودوائر المال لجانًا فرعية لتحديد القيمة الرائجة في المدن والبلدات والقرى، بحسب القانون "15" لعام 2021، ولجانًا رئيسة في المحافظات، ولجنة مركزية بوزارة المالية للإشراف والاعتماد.

وتنحصر مهمة هذه اللجان بـ"اقتراح شرائح سعرية ووسطي قيمة رائجة للمتر المربع الواحد لكل شريحة، بناء على الوصف المالي للعقار (سكني، تجاري، زراعي)، وتحميلها على الخرائط الإلكترونية، في حين تكون أسس التقييم بالاعتماد على الموقع الجغرافي ونوع العقار والوصف الطبوغرافي، ثم تفتح الخرائط دوريًا لتعديل الأسعار لمواكبة القيمة السوقية.

ويرى الخبير والمقيم العقاري الشامي، أن القيمة الرائجة لأي عقار هي قيمة تقديرية تقررها وزارة المالية لأهداف ضريبية، ويتم تحديثها بشكل دوري كل بضعة أشهر، أما السعر الحقيقي فيعتمد على أسعار البيوع الحقيقية التي تتم على أرض الواقع في السوق العقارية.

وهناك تفاوت بين السعر الرائج وسعر السوق، ولكن بشكل عام السعر الحقيقي لأي عقار بنسبة أقل من السعر الحقيقي لأي عقار بنسبة تتراوح بين 10 و30%، وقال الخبير الشامي: "للأسف يعتمد التقييم بشكل كبير على الخبرة، نظرًا إلى عدم وجود آليات لمعرفة العقارات المباعة وأسعارها الحقيقية".

استثمارات عقارية بمليارات الدولارات

غلب على جميع الاستثمارات العقارية التي تم توقيعها منذ سقوط النظام حتى الآن طابع الغموض، والخصخصة، دون معرفة ما إذا كانت تصب بمصلحة تخفيض أسعار العقارات، أو تأمين سكن بديل لمن لا سكن لهم.

وبحسب ما ذكره مركز "كرم شعار للاستشارات"، فإنه تم رصد توقيع 20 مذكرة تفاهم في مرحلة ما بعد الحرب، أغلبيتها في قطاع العقارات والبناء والإنشاءات، وأُعلن عنها بين مؤسسات حكومية سورية وشركات أجنبية، وتم الإفصاح عن قيم 15 منها فقط، بمجموع بلغ 19 مليار دولار أمريكي، في حين لم تُذكر تفاصيل حول المذكرات الخمس الأخرى.

وفي تموز 2025، وُقّعت 47 مذكرة تفاهم واتفاقية أولية بين عدد من المؤسسات الحكومية السورية وشركات سعودية ضمن المنتدى الاستثماري السوري-السعودي في دمشق، بقيمة إجمالية بلغت 6.4 مليار دولار أمريكي.

وشملت الاتفاقيات قطاعات البنية التحتية والتطوير العقاري، التي استحوذت على الحصة الكبرى من إجمالي الاستثمارات، إلى جانب الاتصالات وتقنية المعلومات والصناعة والسياحة والصحة.

جهود الحكومة ومستقبل السكن التعاوني

عقب سقوط النظام السابق، شكلت الحكومة السورية الجديدة لجنة لدراسة واقع الجمعيات التعاونية السكنية في مختلف المحافظات السورية، بهدف التحقق من الشكاوى المقدمة من المكتتبين بشأن ملفات الفساد خلال الفترات السابقة.

وأعلن وزير الأشغال العامة والإسكان، مصطفى عبد الرزاق، في 18 من آذار 2025، عن انتهاء أعمال اللجنة، واتخذت عدة إجراءات، من بينها التنسيق مع مصرف سوريا المركزي، لتحرير حسابات الجمعيات السكنية في جميع المصارف، باستثناء بعض الجمعيات التي لا تزال تخضع لدراسة دقيقة، حفاظًا على حقوق المكتتبين.

وفيما يتعلق بتأثير إلغاء الاتحاد العام التعاوني السكني على إنشاء جمعيات سكنية جديدة، أوضح مدير مديرية التعاون السكني في وزارة الأشغال العامة والإسكان، أسامة الشعباني، لعنب بلدي، أن هذا الإلغاء لم يكن له أثر على إحداث جمعيات جديدة.

وأشار الشعباني إلى أن قرار إيقاف إشهار الجمعيات التعاونية كان قد صدر قبل إلغاء الاتحاد العام وضمه إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان كإدارة التعاون السكني، مؤكدًا أن الجمعيات القائمة والفعالة لا تزال قادرة على تنفيذ مشاريع سكنية جديدة.

السكن الشبابي.. التكاليف والاكتتاب

في إطار جهود الحكومة لتوفير حلول سكنية مناسبة للشباب، تواصل المؤسسة العامة للإسكان العمل على مشروع السكن الشبابي، ورغم التحديات التي فرضتها الظروف الاقتصادية، يسعى المشروع إلى توفير بيئة سكنية ملائمة، وفقًا لما صرح به مدير المؤسسة العامة للإسكان، تمام الدبل، لعنب بلدي.

وقال الدبل، إن مشروع السكن الشبابي يشهد استمرارًا في التنفيذ رغم التحديات التي واجهته خلال السنوات الماضية، ولا سيما ارتفاع تكاليف البناء والظروف الاقتصادية العامة (دون أن يصرح عن قيمتها)، موضحًا أن المؤسسة العامة للإسكان تعمل حاليًا على استكمال المشاريع القائمة وفق أولويات محددة، مع اتخاذ إجراءات لمعالجة أوضاع المكتتبين وتسريع وتيرة الإنجاز.

فيما تتم إعادة تقييم التكاليف التقديرية للمساكن بشكل دوري، بما قد ينعكس على تعديل الأقساط بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي، مع مراعاة القدرة على السداد، وفقًا للدبل، مؤكدًا أن المؤسسة ملتزمة بإنهاء هذا المشروع الحيوي وتسليم المساكن للمستحقين ضمن خطة تدريجية مدروسة.

الطلب وفوضى التنظيم في سوق العقارات

تشهد السوق العقارية السورية حالة من التعقيد، نتيجة تداخل عدة عوامل اقتصادية وتنظيمية، إلى جانب غياب قوانين واضحة لتنظيم الاستثمار وإعادة الإعمار، الأمر الذي انعكس على مستويات الأسعار وحجم الطلب، وسط تحديات مرتبطة بالتخطيط العمراني وتنظيم الملكيات، بحسب ما قاله المهندس مظهر شربجي لعنب بلدي.

وتتركز أزمة العقارات في سوريا، بحسب شربجي، بمناطق مثل دمشق وحلب، نتيجة رغبة معظم الناس بالعمل والاستقرار فيها، كما تعاني السوق العقارية من مشكلات متراكمة، أبرزها قضايا الإرث ووضع اليد وعدم تصحيح الأوصاف العقارية، إضافة إلى إشكالات فنية تعوق تنظيم الملكيات.

وأشار أن من العوامل المؤثرة أيضًا الحالة الاقتصادية الصعبة، إلى جانب زيادة الطلب نتيجة عودة المغتربين، وما يرافق ذلك من توقعات بارتفاع أو انخفاض الأسعار.

وهناك تخوف واسع لدى المواطنين من ارتفاع غير طبيعي بأسعار العقارات، خصوصًا في المناطق المتضررة، مثل المعضمية وداريا وجوبر، بحسب شربجي، حيث يتركز اهتمام المستثمرين على شعارات إعادة الإعمار وبناء الأبراج، دون وجود قوانين واضحة تنظم آليات الاستثمار.

من ناحية أخرى، لفت شربجي إلى أن هناك فراغًا عقاريًا كبيرًا في محيط دمشق وبقية المحافظات، ما يدل على وجود قصور كبير في التخطيط العمراني على مستوى سوريا، مؤكدًا أن جزءًا من الأسعار الحالية يُعتبر وهميًا وقد يؤدي إلى تضخم مستقبلي، نتيجة غياب رؤية واضحة للتخطيط العمراني والتشريعات الناظمة، والتي لم يصدرها مجلس الشعب (الذي لم يباشر أعماله) حتى الآن.

المشاريع السكنية.. الحاجة الأكثر إلحاحًا

تعتبر المشاريع السكنية الحاجة الأكثر إلحاحًا نظرًا إلى حجم الدمار، إلا أن التنفيذ على أرض الواقع لا يزال محدودًا، بينما يتركز النشاط الحالي على اتفاقيات لمشاريع سياحية واقتصادية وصناعية، وفق ما قاله المهندس مظهر شربجي.

وكذلك تبرز تساؤلات حول مدى ملاءمة البنية التحتية لإقامة مشاريع عمرانية ضخمة، وحول ضرورة إشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات، خاصة في المناطق الريفية والزراعية التي لا تتناسب مع نمط الأبراج السكنية، بحسب شربجي.

> في حال وجود شركات خارجية، أو مع وجود دعم مالي وخطة واضحة وسيولة كافية، إضافة إلى اقتصاد قوي للدولة، يمكن تحقيق تقدم ملموس على صعيد تأمين سكن لشريحة معيّنة من المواطنين.
>
> مظهر شربجي
> مهندس معماري

وأضاف أن من أبرز معوقات العمل على إعادة الإعمار، الوضع المالي للدولة، إذ من المفترض أن تتوفر لديها خزينة قوية، إلى جانب مساعدات ودعم دولي، لكن الواقع يشير إلى أن الموارد المالية غير كافية لتنفيذ المشاريع بشكل فعال.

وفيما يخص الوقت المتوقع لتنفيذ مشاريع سكنية جديدة، ذكر أن المشاريع المحلية بمفردها تواجه صعوبة كبيرة في التنفيذ، أما في حال وجود شركات خارجية، أو شركات محلية بالتعاون مع دولية، مع وجود دعم مالي وخطة واضحة وسيولة كافية، إضافة إلى اقتصاد قوي للدولة، فيمكن تحقيق تقدم ملموس على صعيد تأمين سكن لشريحة معينة من المواطنين.

وأكد أيضًا أهمية توفر الخبرات والكوادر المؤهلة، ووجود بيئة حوكمة تسمح للقطاع الخاص والمشترك والمجتمع المدني والحكومات بالعمل كيد واحدة.

وزارة الإدارة المحلية "مشغولة" عن الرد

تواصلت عنب بلدي مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة السورية للاستفسار عن المشاريع الإسكانية التي تم الاتفاق على تنفيذها في الآونة الأخيرة، ولمعرفة ما إذا كان هناك دعم حكومي لجهود الوزارة في هذا المجال وحجم هذا الدعم، وتم توجيه تساؤلات لها عن الأسباب الرئيسة التي تقف وراء بطء عمليات إعادة الإعمار في المناطق المتضررة، وقلة عدد المشاريع السكنية الجديدة.

إلا أن المكتب الإعلامي في وزارة الإدارة المحلية، اشترط بداية حصولنا على إجابات من وزارة الأشغال العامة والإسكان (رغم أن ملف إعادة الإعمار من اختصاص الإدارة المحلية)، ثم اعتذر عن عدم الإجابة عن الأسئلة، مبررًا ذلك بانشغال المكتب بالورشة التشاورية التي أطلقتها الوزارة لإعداد البرنامج الوطني للمشاريع ذات الأولوية في ظل التغيرات المناخية.

أما المكتب الإعلامي في المديرية العامة للمصالح العقارية، فأكد أن المديرية ليس لها أي دور في تحديد الأسعار، إذ إن ذلك من اختصاص وزارة المالية التي تقوم بتحديد "القيمة الرائجة" للعقارات.

وقال إن دور المديرية يقتصر على تحديد الرسوم الخاصة بالخدمات العقارية، مشيرًا إلى أن هذه الرسوم لا تؤثر على سعر العقار.

مبنى وزارة الإدارة المحلية والبيئة السورية- 23 تموز 2025 (سانا)

دمشق.. إعادة إعمار أم إعادة إقصاء

أحمد عسيلي

تم مؤخرًا في دمشق الإعلان عن مشروع سياحي ضخم في قلب المدينة يحمل اسم "ذا بومنت"، وهو مشروع يضم فندقًا فاخرًا، ومرافق ترفيهية، ومركزًا تجاريًا، ومساحات مصممة لاستقبال نمط حياة أقرب إلى مدن الرفاهية منه إلى الواقع السوري الحالي.

هذا الإعلان لا يأتي بوصفه حدثًا استثنائيًا، بل كحلقة جديدة في سلسلة متكررة، فقبل أشهر، تم الإعلان عن حزمة استثمارية ضخمة تضم أكثر من 12 مشروعًا، بقيمة تقارب 14 مليار دولار (كما تم الإعلان عنه طبعًا)، شملت مطارًا و"مترو" ومشاريع عقارية وتجارية كبرى.

هنا يبرز التناقض بشكل صارخ بين صور مدينة تُبنى وتُعرض على الشاشات، وصورة بلد لا يزال يعيش في هشاشة اقتصادية واجتماعية عميقة. الإشكالية ليست في فكرة المشاريع أو الحلم بمدن حديثة، فالحلم شرط أساسي لأي إعادة بناء، وندرك جيدًا أنه لا يمكن لمجتمع خرج من العنف أن يتعافى دون أن ينتج صورة عن مستقبله، وأن يتخيل نفسه أيضًا في مكان آخر، لكن السؤال ليس في وجود الحلم، بل في موقعه: هل يشكل امتدادًا للواقع، أم قطيعة معه؟ فحين ينفصل الحلم عن الشروط المعيشية للناس، يفقد وظيفته كأفق ممكن، ويتحول إلى نوع من التعويض، أو إلى صورة تُنتج لترى، لا لتُعاش. فهل يمكن لكم أن تتخيلوا معي مدينة كدمشق، خارجة لتوّها من حرب طويلة، ما زالت محاطة بحزام واسع من البؤس والدمار، وفي وسطها وبعض نقاط محيطها جزر معزولة من أماكن الرفاهية والترف؟

على كل حال، هذا المشهد ليس جديدًا تمامًا على التجربة السورية، فمنذ منتصف الألفية، خصوصًا بعد عام 2005، بدأت موجة "المولات" التجارية بالظهور، ولا سيما في مناطق مثل كفرسوسة، حيث كان يمكن للمرء أن يدخل إلى فضاء مكيف ونظيف ومضاء ومليء بالمطاعم والعلامات التجارية، ثم يخرج منه مباشرة إلى أحياء عشوائية، حيث الفقر كثيف والواقع مختلف جذريًا.

هذا التباين ليس سوريًا فقط، بل سمة عالمية في كل دول التفاوت الطبقي الصارخ، ولي تجربة شخصية مع هذا التناقض في مدينة نيودلهي، ففي أول يوم لي، وبعد عدة ساعات من وصولي، نصحتني صاحبة المنزل الذي كنت أقيم فيه بالذهاب إلى مركز تجاري قريب، هناك، وجدت عالمًا كاملًا من الرفاهية، من مطاعم ومقاهٍ وأسعار لا تختلف كثيرًا عن أوروبا، لكن، ما إن تخرج من هذا الفضاء المغلق، حتى تجد نفسك أمام مشهد آخر مختلف تمامًا، ترى فيه مشردين وفقرًا وحياة يومية لا تشبه بأي شكل ما كنت قد رأيته قبل دقائق، المفارقة أن ثمن فنجان قهوة داخل "المول" كان يكفي لإطعام عدة أشخاص في الخارج.

الخوف هنا ليس من وجود هذه الفضاءات بحد ذاتها، بل من أن تتحول إلى النموذج السائد: جزر معزولة من الرفاهية، محاطة ببحر من الحرمان، وأن تصبح المدينة منقسمة بين واقعين لا يلتقيان، فهذا الانفصال بين الصورة والواقع سيكون له أثره النفسي المدمر للإنسان السوري، فمع تكرار هذه المشاهد، يبدأ بالتشكل شعور خفي بالاغتراب، المدينة التي يعيش فيها الفرد لم تعد تعكس حياته، بل تعرض أمامه نمطًا من العيش لا يمتّ إليه بصلة، ومع الوقت، لا يعود الأمر مجرد فرق اقتصادي، بل يتحول إلى قلق مبهم، ناتج عن التناقض المستمر بين ما يُعرض وما يُعاش، وقد يتطور إلى شكل من الانسحاب أو الاكتئاب، حيث يفقد الفرد إحساسه بأن أي تغيير محتمل يمكن أن يشمله، وفي بعض الحالات، يتحول هذا التفاوت إلى شعور بالإهانة الصامتة، كأن المدينة لا تُقصيه فقط، بل تذكّره باستمرار بأنه ليس جزءًا مما يُبنى فيها.

لا يتعلق الأمر هنا فقط بالفجوة الاقتصادية أو بالتمايز الاجتماعي، بل بعلاقة أعمق بين الإنسان والمكان الذي يعيش فيه، فالمدينة ليست مجرد إطار خارجي، بل تشكل امتدادًا نفسيًا للذات، تحمل ذاكرة الفرد وتمنحه إحساسًا بالاستمرارية والانتماء، الشوارع التي يسير فيها، والمقاهي التي يعرفها، والأسماء التي ألفها، كلها عناصر تشكّل جزءًا من هويته اليومية.

وحين تتغير هذه العناصر بطريقة لا تعود تشبهه، لا يشعر فقط بالغربة عن المكان، بل بنوع من الانفصال عن نفسه، كأن جزءًا من تاريخه الشخصي لم يعد له مكان، أو كأن المدينة التي كانت تؤطر حياته بدأت تنسحب منه، هنا، لا يكون الاغتراب مجرد شعور عابر، بل يتحول إلى فقدان تدريجي للانتماء، وإلى قلق أعمق يتعلق بموقع الفرد نفسه داخل هذا الفضاء: أين مكاني في مدينة لم تعد تعكسني؟

بهذا المعنى، لا تعود المسألة مرتبطة فقط بما يُبنى، بل بمن يُعاد تعريفه من خلال هذا البناء، فحين تُعاد صياغة المدينة وفق صور لا تخصّ سكانها، لا يفقد الناس أماكنهم فقط، بل يفقدون أيضًا جزءًا من أنفسهم التي كانت تجد في هذه الأماكن امتدادها الطبيعي.

كأن المدينة لم تعد تُبنى لتُعاش، بل لتُشاهد، وستكون مشاهدة مصحوبة بالحسرة وعدم الانتماء.

الدبلوماسية الصينية والأمريكية في الحرب على إيران

لمى قنوت

في 1 من نيسان الحالي، كتبت مجلة "الإيكونوميست" على غلافها، وبجانب صورتي الرئيسين، الأمريكي دونالد ترامب، والصيني شي جين بينغ، مقولة مفادها "لا تقاطع (حديث أو عمل) عدوك عندما يرتكب خطأ"، كإطار تفسيري لرؤية الصين تجاه الحرب التي شنتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضد إيران، فالحرب التي وصفها ترامب في بدايتها بـ"النزهة القصيرة" هي خطأ تاريخي ستسرع من انحدار واشنطن، بينما ستوفر للصين فرصة استراتيجية، بحسب المجلة.

بعد مرور أكثر من شهر على هذه الحرب، فإن الصورة التي كرسها ترامب وإدارته بالمقارنة مع السياسة الصينية، أظهرت نمطين مختلفين في إدارة القوة، حيث دعمت الصين ببلوماسية هادئة مع باكستان، وجهود دول أخرى، مبادرة من خمس نقاط بداية نيسان الحالي، كوقف إطلاق النار، وعودة حرية الملاحة في مضيق "هرمز"، والدعوة للحوار بين واشنطن وطهران. ومارست حق النقض في مجلس الأمن، مع روسيا، ضد قرار قدمته البحرين يجيز استخدام القوة في مضيق "هرمز" والخليج وخليج عمان لضمان المرور ومنع التدخل في الملاحة الدولية، بعد أن عدلت مسودته الأولى التي كانت تحت الفصل السابع، إلى نسخة، أدرجت فيها إمكانية استخدام "جميع الوسائل اللازمة"، والتي سعت فيها كل من الصين وروسيا، حليفتي إيران، إلى كبح جماح التصعيد العسكري، وبحسب السفير الصيني فو كونغ، فإن مشروع القرار فشل في التقاط الأسباب الجذرية للصراع، وتقديم رؤية شاملة متوازنة.

بالمقابل، فإن ترامب ورط المنطقة والاقتصاد العالمي في حرب أرادها نتنياهو، وعبّر عنها رئيس الكيان، إسحاق هريتسوغ، بأن هدفها ليس تغيير النظام الإيراني وحسب، وإنما تغير كامل في منطقة الشرق الأوسط، وهو هدف يتسق أيضًا مع نهم نتنياهو وحكومته لحروب لا تنتهي، ورغبة شاملة في تدمير إيران، وإيذاء دول مجلس التعاون الخليجي، واحتلال المزيد من الأراضي في لبنان وسوريا. وقد تطال حروب إسرائيل التي لا تنتهي تركيا لاحقًا، كما عبّر عن ذلك عدد من قادة الكيان في سلسلة تصريحات، كرئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت، بأن "تركيا هي إيران الجديدة" باعتبارها "تهديدًا استراتيجيًا" لهم، وخاصة بعد سقوط نظام الأسد في سوريا، بالإضافة إلى رغبة نتنياهو بتأسيس محور يواجه "المحور الشيعي المتداعي والمحور السني الآخذ بالتشكل".

تدفع الأبعاد التوسعية لإسرائيل، وسعيها المتواصل للهيمنة، الحكومة التركية إلى المزيد من العسكرة تحت شعار الردع، فهي تدرك مخاطر السياسة الإسرائيلية التي عبّر عنها وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، بأن "إسرائيل تجر المنطقة إلى داخل لعبة تديرها وتتحكم بها"، ما دفع تركيا إلى تعزيز دفاعاتها الجوية، والسعي لبناء نظام دفاعي صاروخي أطلقت عليه "القبة الفولاذية" على غرار "القبة الحديدية" الإسرائيلية.

وبينما تسعى الصين لتعزيز حضورها على الساحة الدولية، وتدعم حليفتها إيران، لا ينكفئ ترامب عن مهاجمة حلفائه والتنمر على قادتهم مثل رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ويستخدم تعابير مبتذلة في خطابه ومنشوراته على صفحته عبر منصة "تروث سوشال"، كمنشوره الذي طالب فيه الإيرانيين بفتح مضيق "هرمز".

ويتسق خطاب ترامب في نزع الأنسنة عن الإيرانيين، والقول بأنهم "ليسوا بشرًا" و"حيوانات" مع التهديد الإبادي لإيران بإعادتها إلى "العصر الحجري" و"محو حضارتها"، مع التبرير الاستعماري الذي سبق واستخدمه قادة إسرائيل مع الفلسطينيين بعد "7 من أكتوبر" لتسويق حرب الإبادة على قطاع غزة، والتطهير العرقي في الضفة. وفي واقع الحال، لقد قام الحليفان، ترامب ونتنياهو، بترجمة التهديدات الإبادية فعليًا عبر تدمير الاقتصاد والبنى التحتية المدنية، ومنها منشآت طبية وتعليمية، كعقاب جماعي شامل، يفكك قدرة الدولة على القيام بدورها، ويطمس الحد الفاصل بين ما هو عسكري ومدني لتسويق تدميره، كإعادة تعريف أكبر جسر مدني في إيران، يربط بين طهران والكرك، كهدف عسكري.

وفي إطار العلاقات الدولية، فقد أعاد ترامب صياغة علاقته مع حلفاء واشنطن، من التزامات إلى صفقات مشروطة، ورسخ دور واشنطن كفاعل انتقائي أعاد تسعير الأمن والنفوذ، وتوزيع الأعباء بشكل أحادي، الأمر أدى إلى فقدان ثقة بعض حلفاء الأمس بواشنطن، والبحث عن خيارات بديلة.

ويعد تصريح ترامب التالي نموذجًا لخطابه مع الدول التي رفضت الانخراط معه في هذه الحرب: "الدول التي لا تستطيع الحصول على وقود الطائرات بسبب مضيق هرمز، مثل المملكة المتحدة، والتي رفضت الانخراط في قطع رأس إيران" عليها "أولًا اشتروا من الولايات المتحدة، فلدينا الكثير. وثانيًا، تحلّوا بشيء من الشجاعة المتأخرة، واذهبوا إلى المضيق، وانتزعوه ببساطة. سيتعين عليكم أن تبدؤوا تعلّم كيف تقاتلون دفاعًا عن أنفسكم. الولايات المتحدة لن تكون هناك لمساعدتكم بعد الآن، تمامًا كما أنكم لم تكونوا هناك لمساعدتنا. لقد جرى، عمليًا، تدمير إيران. والجزء الأصعب قد أُنجز. اذهبوا واحصلوا على نفطكم بأنفسكم".

وهو نموذج تبسيطي لخطاب استعماري شعبوي، واستغلال لتداعيات الحرب التي أشعلها وحليفه للترويج لصادرات الطاقة الأمريكية، واستثمار الأزمات الجيوسياسية كسوق تجارية، ودعوة لانتزاع المضيق كفعل إمبريالي مباشر، بدل الدبلوماسية والحوار، في حين أن ترامب أبدى سعادته مع فكرة إنشاء "مشروع مشترك" بين الولايات المتحدة وإيران يضمن فرض رسوم عبور للمرور عبر مضيق "هرمز" قائلًا إنه "أمر جميل" وذلك بعد إعلانه عن هدنة مؤقتة لمدة أسبوعين.

يواجه ترامب وإدارته مأزقًا استراتيجيًا في حربهم ضد إيران، فجميع السيناريوهات المطروحة، كالتي نشرتها "THE ATLANTIC" في نهاية آذار الماضي، لا توفر له مخرجًا منخفض التكلفة، وخاصة مع زوال أوهام إسقاط النظام بعد "قطع الرأس"، فهذه الحرب التي تجنبها رؤساء سابقون للولايات المتحدة، يخوضها اليوم ترامب وإسرائيل، وهي حرب غطرسة هوجاء تتسبب بأكبر صدمة طاقة في التاريخ، وتسهم في إنتاج كوارث إنسانية وبيئية ومناخية آنية وطويلة الأمد.

من يدعم ومن يعطّل؟

اضطراب "هرمز" يعيد الاهتمام بسوريا كممر للطاقة

صهاريج نفط عراقية على طريق باتياس خلال توجهها لتفريغ حمولتها في مصب باتياس تمهيدًا لتصدير النفط إلى الأسواق العالمية – 9 نيسان 2026 (سانا)

عنب بلدي – وسيم العدوي

"عندما يتعطل مضيق هرمز أو يصبح العمل فيه محفوفًا بالمخاطر، فإن العالم لا يبحث فقط عن ناقلات وسفن، بل عن جغرافيا بديلة، وهنا تظهر سوريا لا باعتبارها لاعبًا نفطيًا من حيث الإنتاج، بل كمساحة عبور استراتيجية يمكن أن تكتسب قيمة مضاعفة في أوقات الأزمات"، هذا ما قاله المصرفي الفرنسي السوري والمستشار السابق في وزارة الاقتصاد الفرنسية، آلان الأتاسي.

يرى الأتاسي، بحسب ما نقلت عنه صحيفة "الإندبندنت" البريطانية منذ نحو أسبوع، أن الأهمية الحقيقية لا تكمن فقط في عبور الشاحنات العراقية نحو بانياس السورية، بل في الرسالة التي يبعثها هذا التطور إلى الأسواق والشركاء الإقليميين والدوليين، ومفادها أن الأراضي السورية باتت مطروحة مجددًا كجزء من الحل.

ومن منظور اقتصادي بحت، فإن الممرات البرية في أوقات الاضطراب البحري تكتسب وزنًا استثنائيًا، لأن البديل لا يقاس فقط بالتكلفة المالية، بل أيضًا بتكلفة التأخير وعدم اليقين والأخطار الجيوسياسية.

وتشير وزارة الطاقة السورية، في الوقت ذاته، إلى أن حجم تدفق الفيول العراقي إلى مصفاة بانياس سيصل إلى نحو 500 ألف طن متري شهريًا، مؤكدة أن هذه خطوة تؤشر إلى انطلاق مرحلة جديدة من تفعيل حركة "ترانزيت" الطاقة من خلال سوريا، وتعزيز دورها "الحيوي" في الربط بين الأسواق الإقليمية، واستعادة موقعها الاستراتيجي بوصفها ممرًا آمنًا وموثوقًا للطاقة.

عقبات كبرى أمام إحياء خطوط الأنابيب عبر سوريا

في ظل إغلاق مضيق "هرمز"، اعتبر خبير الطاقة في شركة "كرم شعار للاستشارات" الدكتور محمد أحمد، أنه نتيجة الظروف الطارئة الناجمة عن الأوضاع في المضيق، يبدو تحويل سوريا إلى ممر لتصدير النفط العراقي أكثر واقعية في ظل قلة الخيارات المتاحة للعراق، ولكن هذا الأمر ما زال يواجه صعوبات أمنية، قبل تحقيق الاستقرار الأمني وخاصة في البادية السورية، إذ يمكن أن تتعرض قوافل الشاحنات إلى هجمات من تنظيم "الدولة".

والأمر لا ينطبق بالضرورة على النفط الخليجي، لأن الخليج لديه خيار تصدير النفط عبر البحر الأحمر، سواء عبر ايصاله بالشاحنات أو عبر أنابيب، أما في حال تصديره عبر سوريا، فمن المرجح أن تسلك الشاحنات طريقًا أكثر استقرارًا من الجنوب السوري حتى شواطئ طرطوس وبانياس، ولكن ستكون التكلفة أكبر من تصديره عبر البحر الأحمر.

وفيما يتعلق بإعادة إحياء خطوط أنابيب تاريخية، كخط كركوك- بانياس بين العراق وسوريا، أو خط التابلاين العربي من الخليج حتى البحر المتوسط، هناك عقبات كبرى، بحسب الخبير ذاته، تتعلق بـ:

- الاستقرار الأمني والسياسي على المدى والطويل.
- التكلفة العالية.
- الوقت الذي تحتاج إليه هذه المشاريع للإنجاز.

وفي المحصلة، فإن الواقعية أعلى بكثير بالنسبة لحلول العبور المؤقتة أو المحدودة، وأقل بالنسبة لمبر أنابيب استراتيجي دائم.

تكلفة بمليارات الدولارات وفوائد ضخمة

اعتبر الخبير المختص بالطاقة أن حجم الاستثمارات المطلوبة كبير جدًا، خاصة إذا كان الأمر لا يقتصر على إصلاح خط واحد من أنابيب النفط بل يشمل شبكة عبور متكاملة، وتشير التقديرات الأولية إلى أن تكاليف إعادة بناء منظومة خط كركوك- بانياس قد تتجاوز 4.5 مليار دولار، ومن ناحية أخرى فإن إعادة تأهيل البنية التحتية قد تتخطى العشرة مليارات دولار لقطاع النفط والغاز في سوريا.

وكانت الحكومة السورية قدّرت تكلفة إعادة تأهيل قطاع الطاقة ككل بنحو 30 مليار دولار منها عشرة مليارات فقط للكهرباء.

وحول الفوائد الاقتصادية المحتملة لسوريا في حال إعادة تفعيل خطوط التصدير عبر أراضيها، أكد الخبير أن الفوائد تشمل:

- رسوم العبور.
- إيرادات الموانئ والخدمات اللوجستية.
- فرص العمل في البناء والصيانة والحماية والنقل.
- تنشيط قطاعي التكرير والكهرباء إذا ارتبطت المشاريع بإعادة تأهيل المنظومة المحلية أيضًا.

وعلى المستوى الأوسع، يمكن للنقل الطاقوي عبر سوريا:

- رفع جاذبية سوريا الاستثمارية ويعيد وصلها تجاريًا بمحيطها العربي وشرق المتوسط.
- منح سوريا دخلًا دوريًا أكثر استدامة من الاعتماد على الإنتاج المحلي المتراجع وحده.

سوريا شريان حيوي بين الشرق والغرب

كي تصبح سوريا شريانًا حيويًا للطاقة بين الشرق والغرب، قال خبير الطاقة في شركة "كرم شعار للاستشارات" الدكتور محمد أحمد، إن الجغرافيا السورية تمنح الفرصة، ولكن تحويلها إلى شريان فعلي يحتم إنجاز الآتي:

- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي بالدرجة الأولى.
- اعادة تأهيل البنية التحتية من أنابيب ومحطات ضخ وحتى مصافي التصدير على الساحل السوري لتتناسب مع القدرة الاستيعابية للتخزين ومن ثم التصدير.
- قابلية مصرفية للمشاريع، أي بيئة يمكن للممولين وشركات التأمين والمقاولين العمل فيها بثقة.

ومن أبرز التحديات التي تعوق تنفيذ مشاريع الأنابيب في سوريا، التحدي الأمني في الشرق والشمال الشرقي السوري، حيث ما زالت مشاشة السيطرة الميدانية ونشاط تنظيم "الدولة"، والتداخل بين قوى محلية وإقليمية ترفع مخاطر التخريب والانقطاع.

ويضاف إلى ذلك، بحسب الخبير، التحدي السياسي بين بغداد ودمشق وأربيل، والتحدي القانوني المرتبط بالعقود والتحكيم والامتثال، والتحدي التمويلي، لأن المستثمرين الكبار لن يضخوا مليارات الدولارات من دون وضوح سياسي وأمني طويل الأجل.

التأثيرات على توازنات الطاقة

قال الخبير في شركة "كرم شعار للاستشارات"، إن تنفيذ مسارات خطوط النفط والغاز المقترحة، "قد يعيد رسم جزء من خريطة الطاقة في المنطقة" عبر خلق منفذ بري متوسطي بديل لبعض صادرات العراق وربما الخليج، بما يخفف من مشاشة الاعتماد الكامل على الممرات البحرية الحساسة مثل مضيق "هرمز" أو "باب المندب".

كما قد يعزز موقع شرق المتوسط وتركيا وسوريا كممال عبور وتوزيع، ويمنح أوروبا منفذًا إضافيًا لتنويع الإمدادات، وهو ما يغير جزئيًا توازنات النفوذ بين المنتجين ومسارات التصدير التقليدية.

وسيكون الأثر على التوازنات ملموسًا فقط إذا تحول المشروع إلى بنية ثابتة وعالية السعة، وليس إذا بقي في إطار النقل البري أو الحلول المؤقتة.

موقف أمريكا وروسيا والدول الإقليمية.. دعم أو عرقلة

لخص خبير الطاقة في شركة "كرم شعار للاستشارات" الدكتور محمد أحمد مواقف الدول الكبرى والإقليمية بالآتي:

- الولايات المتحدة: ترى أن لسوريا موقعًا جغرافيًا يمنحها فرصة مميزة للعب دور اقتصادي في المنطقة، وهو ما عبّر عنه بكل وضوح المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، توم برّاك، خلال مؤتمر حواري بين شركات الطاقة السورية والأمريكية، عُقد بالعاصمة الأمريكية واشنطن (نُعيت إليه عنب بلدي وحضرته)، مؤكدًا أن "سوريا تملك القدرة لتكون جزءًا من الحل للمعضلة في مضيق هرمز والبحر الأحمر".

واعتبر الخبير أن الولايات المتحدة يُحتمل أن تُظهر انفتاحًا كبيرًا على هذا التحول، ما دام يخدم أهدافًا كتحقيق مصالح حلفائها في الخليج، واستقرار سوريا، وتقليص النفوذ الإيراني، وفتح المجال أمام شركات غربية وأمريكية للدخول إلى قطاع الطاقة، كما أن إشراك إسرائيل في مشاريع كهذه سيزيد فرص قبول الولايات المتحدة لهذه المشاريع.

وقال أحمد، "عندما نتحدث عن تدفق الطاقة من الخليج إلى أوروبا، فإن موقع سوريا يبرز أكثر كبلد عبور، لكن تجدر الإشارة إلى أن التصريحات الأمريكية ليست ضمانة تنفيذ، فدون تنفيذ المشاريع المتعلقة بأنابيب النفط والغاز عوائق عدة، وحتى براك نفسه (المبعوث الأمريكي إلى سوريا) يعتبر أن الأنابيب لم تعمل بشكل كفء تاريخيًا في المنطقة".

- تركيا: مرشحة لتكون الداعم الإقليمي الأكثر نشاطًا، لأنها تسعى أصلًا إلى ترسيخ نفسها كممرك طاقة يربط الشرق بالغرب، وقد طرحت فعليًا أفكارًا لربط النفط والغاز والكهرباء عبر سوريا ضمن شبكة أوسع.
- دول الخليج: قد تدعم هذا المسار ماليًا وسياسيًا، إذا رأت فيه منفذًا آمنًا ومجديًا اقتصاديًا.
- إيران: ستنظر إلى مشروع تحويل سوريا لممر حيوي آمن للطاقة بطريقة سلبية، لأنه يضعف أهمية نفوذها ومساراتها التقليدية، ويخلق بديلًا جزئيًا عن الممرات التقليدية، ويسحب من يديها ورقة مضيق "هرمز".
- العراق والأردن ولبنان: يمكن أن تكون دولًا مشاركة في مشاريع إقليمية كهذه، فالعراق ليس مجرد مستفيد، بل هو الطرف المركزي في القرار التجاري والفني، والأردن قد يكون مهمًا إذا طُرحت مسارات جنوبية أو شبكات ربط برية أوسع، كما أن شواطئ لبنان كانت تاريخيًا مركزًا لتصدير نفط الخليج.
- روسيا: ستنظر إلى أي ممر طاقة جديد عبر سوريا من زاويتين متناقضتين، فهي من جهة تريد الحفاظ على نفوذها في الساحل السوري وقطاع الطاقة، ومن جهة أخرى لا يناسبها قيام مسارات جديدة قد تعزز وصول طاقة غير روسية إلى المتوسط وأوروبا، وتاريخيًا، نظرت روسيا بحذر إلى مشاريع قد تفتح ممرًا بديلًا للغاز غير الروسي إلى المتوسط وأوروبا، وهذا التحليل قائم على معطيات تاريخية، كرفض روسيا اكتمال خط الغاز العربي بين حمص وحلب، قبل اندلاع الصراع في سوريا، وكذلك رفضها إنشاء خط الغاز القطري- التركي.

بمهن غير تقليدية.. سوريات يواجهن الاقتصاد الصعب

عنب بلدي –محمد ديب بظت

في حي باب الفرج وسط مدينة حلب، وعلى رصيف مزدحم بالمارة والسيارات، تقف نور وآية خلف "بسطة" صغيرة مزودة بماكينة "إسبريسو"، تحضّران أكواب القهوة على عجل.

المشهد يبدو عاديًا في مدينة استعادت حركتها اليومية، لكنه يحمل في تفاصيله قصة عمل شاق ومسؤوليات ثقيلة دفعت شابتين إلى مهنة لم تكن ضمن خياراتهما يومًا.

منذ السادسة والنصف صباحًا حتى العاشرة مساء، تقف الفتاتان في مساحة ضيقة لا تتجاوز بضعة أمتار، تنظمان الطلبات، تتعاملان مع الزبائن، وتتابعان العمل لساعات طويلة تحت ضغط الشارع ونظرته، فـ"البسطة" الصغيرة أصبحت مصدر رزقهما الأساسي، ووسيلة للعيش في ظل ظروف اقتصادية صعبة فرضتها سنوات الحرب وما خلّفته من تغيرات في سوق العمل وأدوار الأسرة.

أعمال متعددة

لم يكن العمل في بسطة "الإكسبريس"، كما يسميها الحليبون، الخيار الأول لنور وآية، إذ تنقلتا بين أعمال مختلفة في محاولة لتأمين دخل يومي، ففي سنوات سابقة عملتا في "بسطة" لبيع البقدونس والخضراوات في منطقة باب جنين، قبل الانتقال إلى العمل الحالي، في تجربة تعكس طبيعة الحياة الاقتصادية في المدينة، حيث لم يعد العمل مرتبطًا بالتخصص أو الشهادة، بل بقدرة الشخص على إيجاد أي فرصة تؤمّن الحد الأدنى من الدخل.

هذا التنقل جاء نتيجة مباشرة لغياب فرص العمل المستقرة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع قدرة الأسرة على تأمين احتياجاتها الأساسية، ما دفع كثيرًا من الشابات إلى العمل في مهن بسيطة أو غير تقليدية.

مسؤوليات ثقيلة

نور، خريجة كلية الاقتصاد بجامعة "حلب" منذ عام 2016، وجدت نفسها مضطرة لدخول سوق العمل من باب المهن البسيطة، بعد أن فقدت الأمل بالحصول على وظيفة تتناسب مع شهاداتها، إذ إن الحرب وما تبعها من انهيار اقتصادي قلّصت فرص التوظيف، فيما أصبحت الأجور في القطاعين العام والخاص غير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية.

إلى جانب ذلك، تتحمل نور مسؤولية إعالة عائلتها، خاصة مع وجود أخت مريضة بتصلب اللويحات الدماغي، وهو مرض يتطلب متابعة طبية مستمرة ومصاريف إضافية، ما جعل العمل ضرورة يومية لها ولعائلتها.

يومها يبدأ مبكرًا بتحضير ماكينة "الإسبريسو" وتنظيم المواد، ثم استقبال الزبائن الذين يتوافدون بشكل متقطع طوال اليوم، وتروي نور خلال حديثها لعنب بلدي أن ضيق المكان، وساعات العمل الطويلة، والوقوف المستمر، كلها تفاصيل أصبحت جزءًا من حياتها اليومية، لكنها ترى في العمل وسيلة للبقاء وتحقيق الاستقلالية.

وقالت نور، إن العمل في الشارع لم يكن سهلًا في البداية، خصوصًا مع نظرة المجتمع إلى عمل النساء في أماكن عامة، لكنها تمكنت مع الوقت من التأقلم، وأصبحت أكثر قدرة على التعامل مع الزبائن والضغط اليومي، معتبرة أن الحاجة الاقتصادية فرضت عليها الاستمرار رغم الصعوبات.

إعالة الإخوة وتأمين الإيجار

آية تواجه ظروفًا مشابهة، إذ تتحمل مسؤولية إعالة إخوتها ودفع إيجار البيت في حي الميسر، ما جعل العمل في "بسطة الإسبريسو" خيارًا ضروريًا لتأمين دخل يومي ثابت نسبيًا.

تبدأ يومها في الوقت نفسه تقريبًا، وتستمر حتى المساء، في عمل يتطلب جهدًا بدنيًا ونفسيًا كبيرًا، خاصة مع التعامل المستمر مع الزبائن والشارع، فالمساحة الضيقة والزحام يضيفان ضغطًا إضافيًا، لكن الحاجة لتأمين مصاريف البيت تجعل الاستمرار ضرورة.

العمل في الشارع، بحسب آية، علمها الصبر والقدرة على إدارة الوقت والتعامل مع الناس والاعتماد على الذات، لكنها أشارت إلى أن التحدي الأكبر يبقى في النظرة الاجتماعية والمضايقات التي قد تواجهها النساء العاملات في الأماكن العامة.

مفرزات الحرب

قصة نور وآية منتشرة في سوريا، إذ دفعت سنوات الحرب، والانهيار الاقتصادي، وغياب المعيل لدى كثير من الأسر، عددًا متزايدًا من النساء إلى دخول سوق العمل في مهن لم تكن مألوفة سابقًا، مثل العمل في "دكان صغير"، أو كما حصل مع الشابتين.

فقدان المعيل خلال الحرب، أو تراجع دخل الأسرة، وارتفاع الإيجارات، وزيادة تكاليف المعيشة، كلها عوامل أسهمت في تغيير طبيعة العمل النسائي، حيث أصبحت النساء أكثر حضورًا في "البسطات" والمحال والأعمال الخدمية.

العمل لم يعد خيارًا مرتبطًا بالاستقلالية فقط، بل تحول إلى وسيلة للبقاء، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الحياة اليومية، ما جعل كثيرًا من النساء يتحملن مسؤوليات كانت في السابق تقع على عاتق الرجل.

تحديات النظرة المجتمعية

رغم تزايد حضور النساء في سوق العمل، لا تزال النظرة المجتمعية تشكّل ضغطًا إضافيًا على العاملات في الشارع، خصوصًا في المهن التي تتطلب التعامل المباشر مع الزبائن.

بعض النساء يواجهن تعليقات أو نظرات تحمل حكمًا مسبقًا، فيما يضطررن إلى التكيف مع هذه البيئة للحفاظ على مصدر دخلهن، ويشكّل هذا التحدي الاجتماعي جزءًا من الضغط النفسي اليومي، ويجعل العمل أكثر صعوبة من الناحية المعنوية.

في الوقت نفسه، بدأ المجتمع يتقبل تدريجيًا عمل النساء في المهن غير التقليدية، خاصة مع إدراك الظروف الاقتصادية التي دفعت كثيرًا منهن إلى العمل، ما خلق نوعًا من التوازن بين الحاجة الاقتصادية والنظرة الاجتماعية.

التحرش والمضايقات

العمل في الشارع يضع النساء أمام تحديات إضافية، أبرزها المضايقات أو التحرش اللفظي، وهي مشكلة تواجه العديد من العاملات في أماكن عامة، خصوصًا في البيئات غير المنظمة، كما قالت نور.

كثير من النساء يفضّلن الصمت أو تجاهل هذه التصرفات خوفًا من فقدان العمل أو التعرض لمشكلات إضافية، في ظل غياب آليات حماية واضحة أو قوانين تطبق بشكل فعلي.

لا تبدو قصة نور وآية بعيدة عن المؤشرات العامة لعمل النساء في سوريا، إذ تشير بيانات صادرة عن منظمات أممية وحقوقية إلى أن النساء يتجهن إلى قطاعات الخدمات أو الأعمال غير المستقرة، في ظل محدودية فرص التوظيف وارتفاع التحديات الاقتصادية، ما يعكس حجم الضغوط التي تدفع النساء إلى العمل في المهن اليومية لتأمين متطلبات المعيشة.

هذا الواقع يجعل العمل في الشارع أكثر تعقيدًا، حيث لا يقتصر التحدي على الجهد البدني أو ساعات العمل الطويلة، بل يشمل أيضًا التعامل مع بيئة قد تكون غير آمنة نفسيًا.

العمل كوسيلة للبقاء

في ظل هذه الظروف، يصبح العمل بالنسبة لنور وآية، ولغيرهما من النساء، وسيلة للحفاظ على الاستقرار المعيشي وتأمين احتياجات الأسرة.

كل يوم عمل، وكل ساعة تقفان فيها خلف "البسطة"، تعني قدرة أكبر على دفع الإيجار وشراء الطعام، أو تأمين الدواء، وهو ما يجعل الاستمرار ضرورة رغم الصعوبات.

العمل في "بسطة" صغيرة على رصيف مزدحم يعكس تحولات عميقة في المجتمع، حيث أصبحت النساء جزءًا أساسيًا من معركة البقاء الاقتصادي.

تعكس تجربة نور وآية جزءًا صغيرًا من واقع آلاف النساء السوريات اللواتي اضطررن للعمل ضمن ظروف صعبة وغير مألوفة، لضمان استمرار أسرهن في مواجهة تداعيات الحرب والانهيار الاقتصادي.

ورغم التحديات اليومية، بما في ذلك ساعات العمل الطويلة وضغوط المجتمع، تواصل النساء أداء أدوارهن الاقتصادية والاجتماعية، مساهمات بصمت في صمود الأسر والمجتمعات المحلية.

هذا الواقع يؤكد أن عمل المرأة في سوريا اليوم لا يقتصر على كونه مجرد وظيفة أو مصدر دخل، وإنما أصبح عنصرًا أساسيًا في إعادة بناء الحياة اليومية بعد سنوات من الحرب، ما يجعل قصصهن شهادة حية على مواجهة ظروف استثنائية.

شابة تعمل على ماكينة القهوة السريعة في حي باب الفرج وسط مدينة حلب – 1 نيسان 2026 (عنب بلدي)

الحكاية التي غابت

النصوص الدرامية السورية تحت ضغط السوق والنجومية

عنب بلدي – أمير حقوق

لطالما شكّلت الدراما السورية إحدى أبرز وجهات الإنتاج الفني العربي، إذ نجحت لعقود في تقديم نصوص عميقة ومتماسكة عكست الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي بجرأة واحترافية.

وارتبط اسمها بأعمال خالدة صنعت ذاكرة جماعية لدى الجمهور العربي، ورفعت سقف التوقعات من حيث الجودة والطرح، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات واضحة في مستوى النصوص الدرامية.

وفي تقرير سابق أعتّه عنب بلدي، أشار نقاد فنيون إلى أن دراما الموسم الرمضاني الماضي، رغم تنوعها ونجاح بعض أعمالها عربيًا، فإنها واجهت أزمة النص الدرامي، ما يفتح باب النقاش حول أسباب هذا التراجع وإمكانية استعادة المكانة السابقة.

"تذبذب" دون رؤية متكاملة

في ظل التغيرات التي طرأت على صناعة الدراما، يُلحظ أن النصوص الدرامية السورية اليوم تعيش حالة من التذبذب، فبين محاولات جادة لتقديم محتوى مختلف، وأعمال أخرى تميل إلى التكرار والاستسهال، يظهر غياب واضح للرؤية المتكاملة في كثير من الأحيان.

النصوص الدرامية السورية اليوم، بحسب الكاتب والسيناريست فادي حسين، تعيش حالة تذبذب واضحة، فيها محاولات جادة ومهمة، لكنها محاصرة بظروف إنتاجية وتسويقية صعبة.

وقال حسين في حديث إلى عنب بلدي، إن النصوص لم تعد تُكتب فقط بدافع الحكاية، بل من المؤكد أنها تُكتب تحت ضغط السوق والمنصات وطلبات النجوم، ومع ذلك، ما زال هناك كتّاب قادرون على تقديم أعمال تحمل روح المكان.

الفنان عابد فهد في مشهد من مسلسل "سعادة المجنون" – 12 آذار 2026 (قناة LBC)

أما الكاتبة والسيناريست نادين خليل، فاعتبرت في حديث إلى عنب بلدي، أن النصوص الدرامية السورية تمر حاليًا بمرحلة انتقالية غير مستقرة فيها محاولات جادة ويمكن أن تكون مهمة، لكنها تفتقد العمق في كثير من الأحيان إذا تمت مقارنتها مع نصوص سابقة.

ولا يمكن إنكار وجود تجارب لافتة تحاول كسر النمط السائد وتقديم شيء مختلف، بحسب خليل، موضحة أن السبب ليس غياب المواهب إنما البيئة الإنتاجية للنصوص.

> شركات الإنتاج تقيّد الكاتب غالبًا بشروط تحدّ من قدرته الخيالية، وتتدخل بالنص، أو تكون على عجلة من أمرها بغية اللحاق بالموسم الرمضاني، وهذا يربك الكاتب.
>
> نادين خليل
> كاتبة وسيناريست

الانتقادات غير مطلقة

تصاعدت في السنوات الأخيرة أصوات النقاد والفنانين، الذين عبّروا عن قلقهم من تراجع مستوى الكتابة الدرامية.

الكاتبة نادين خليل، ترى أن الانتقادات وإن كان فيها جانب من الصحة، لكنها غير مطلقة، والانتقادات ليست جديدة.

وقالت إن جزءًا كبيرًا من المشكلة، سببه ضغط السوق وتسارع وتيرة الإنتاج، وهذا ما يدفع الكاتب لتقديم نصوص تقليدية أو غير مكتملة، كما أن تغيّر ذائقة الجمهور ومنصات العرض فرض إيقاعًا مختلفًا عن السابق، لهذا لم يتمكن الجميع من مواكبته بوعي.

وبررت تكرار الأفكار والاعتماد على قوالب جاهزة بغياب الوقت الكافي.

وافقها الرأي الكاتب فادي حسين، معتبرًا أن جزءًا من هذه الانتقادات محق، لكن تعميمها فيه ظلم، بحسب تعبيره، مشيرًا إلى أن الضعف ليس في الكاتب فقط، بل في المنظومة كاملة، فحين يُطلب من الكاتب إنجاز عمل بسرعة، أو تعديل النص بناء على حسابات تسويقية أو "مزاج نجومي" فمن الطبيعي أن يتأثر البناء الدرامي.

كذلك غياب الورشات الحقيقية للتطوير، وضيق الوقت، وقلة الجرأة في الطرح، كلها عوامل تجعل النص يبدو أضعف مما يجب، المشكلة ليست في غياب الموهبة، بل في البيئة التي لا تحمي هذه الموهبة.

الوقت أبرز مطالب النصوص

مع استمرار المقارنات بين الأعمال الحديثة والكلاسيكية، وتوجيه انتقادات بأنها تفتقد العمق، يبرز تساؤل مهم حول العناصر التي تفتقدها النصوص الحالية، والتي جعلت الجمهور يشعر بأنها أقل جودة وتأثيرًا.

الكاتب والسيناريست فادي حسين، ذكر أن ما ينقص كتابة النصوص هو الوقت، لأن الكتابة الجيدة تحتاج إلى نضج وليس استعجالًا، وينقصها أيضًا الصدق، وأن تُكتب الحكاية بدافع الحاجة للتعبير لا بدافع تلبية الموسم الرمضاني أو منصة معيّنة، كما ينقصها العمل الجماعي، مثل ورشات الكتابة والتطوير المستمر للنص قبل التنفيذ.

وذكر أن ما تفتقده النصوص أيضًا هو الجرأة في الاقتراب من القضايا الحقيقية بعمق، بعيدًا عن التكرار أو التجميل.

> النصوص الدرامية السورية ينقصها الوقت والصدق والعمل الجماعي، والجرأة في الاقتراب من القضايا الحقيقية.
>
> فادي حسين
> كاتب وسيناريست

أما السيناريست نادين خليل، فترى أن ما ينقص النصوص اليوم، أن تكون مرتبطة بالناس وقضاياهم اليومية بشكل حقيقي بعيدًا عن "الترينـدات". فالنصوص والأعمال الدرامية القديمة، بحسب خليل، كانت تُكتب بشغف وليس بدافع التجارة أو لتلحق سباق العرض.

> حاجة النصوص الدرامية اليوم تتمثل بالعودة إلى قضية الإنسان قبل أي شيء.
>
> نادين خليل
> كاتبة وسيناريست

مطالب بميزانيات ومشاريع تطوير للنصوص

يعتبر صناع الفن ونقاده أنه لا يمكن فصل جودة النصوص عن البيئة الإنتاجية الداعمة لها، إذ تلعب المؤسسات دورًا محوريًا في احتضان الكتّاب وتوفير الظروف المناسبة للإبداع.

وأشارت الكاتبة نادين خليل إلى أن الجهات والمؤسسات الدرامية مطالبة بإعادة الاعتبار للنص كحجر أساس في العمل الدرامي.

واقترحت أن يتم تخصيص ميزانيات حقيقية لكتابة النصوص وتطويرها بعيدًا عن أي حسابات تجارية ضيقة، بالتوازي مع بناء شراكات مع منصات العرض الحديثة لتفتح المجال أمام تنوع أكبر بالمحتوى.

أما الكاتب فادي حسين فيرى أن المطلوب أولًا يتمثل بإعادة الاعتبار للنص كركيزة أساسية لأي عمل درامي، لا كمرحلة يمكن تجاوزها أو تعديلها بلا ضوابط، وعلى الجهات الإنتاجية أن تمنح الكاتب الوقت الكافي، وتحمي نصه من التدخلات غير المهنية.

أما المؤسسات الحكومية فيفترض أن تدعم مشاريع تطوير النصوص، وتفتح الباب لورشات الكتابة، وتخلق بيئة تحفّز التجريب والاختلاف، لأن الدراما القوية تبدأ من احترام الكاتب، لأنه هو من يضع الأساس لكل ما يأتي بعده.

اعترافات تُنتزع لا تُقال

"اليوم السابع".. عرض مسرحي عن التزييف والنفس البشرية

في مسرحية "اليوم السابع"، لا يدخل المتلقي إلى عرض مسرحي تقليدي بقدر ما يجد نفسه أمام تجربة إنسانية قاسية تشبه المختبر، حيث يوضع الإنسان تحت المجهر، وتُفكك مكوناته النفسية والأخلاقية ببطء ودقة.

منذ اللحظة الأولى، يبدو أن الخشبة ليست مكانًا للحكاية، بل مساحة اختبار، وأن الشخصيات ليست سوى نماذج بشرية تُساق نحو مواجهة مصيرها الداخلي.

تجربة مخبرية بفضاء مغلق

تبدأ الحكاية من فرضية صادمة: أربعة أشخاص يُحتجزون داخل فضاء مغلق تحت إشراف "البروفسور إكس"، يُخضعهم لتجربة نفسية قائمة على محو الذاكرة المؤقتة والتلاعب بالإدراك. ومع مرور الأيام، لا يتطور الحدث بقدر ما تتعرى الشخصيات، وتتكشف طبقاتها الخفية، حيث يتحول كل يوم إلى مرحلة جديدة من الانهيار التدريجي.

الشخصيات.. ماضٍ مثقل

مع تصاعد التوتّر، تتداخل الحكايات الشخصية لكل فرد، فنكتشف أن لكل منهم ماضيًا مثقلًا بالذنب، فمن "مراد"، الشاب الذي يعيش هاجس الانتقام بعد مقتل شقيقه، إلى "سلوى"، الشابة التي تعاني من حياة زوجية مليئة بالعنف أثمرت عن إنجاب طفلتين.

كما يطل "سعيد"، الذي اضطر لبيع كليته لابن عمه لإنقاذ حياة ابنه، إلا أنه لم يعطه ثمنها، ليخسر ولده، وهو ما يضعه بخط الانتقام، أما "حميد" فهو مثقل بذكرى أم تحمل عارًا بحسب مزاعم والده الظالم، ما يضعه في بيئة الاضطراب النفسي والانتقام من والدته.

في هذا السياق، يبرز "البروفيسور" بوصفه رمزًا لسلطة علمية باردة، تستخدم المعرفة كأداة للهيمنة، وتبرر القسوة باسم البحث.

ومع اقتراب "اليوم السابع"، تبلغ التجربة ذروتها، حيث تُدفع الشخصيات إلى الاعتراف بجرائم لم ترتكبها، فقط من أجل النجاة.

هنا، تكشف المسرحية عن واحدة من أكثر أفكارها قسوة: أن الحقيقة ليست دائمًا قيمة مطلقة، وأن الإنسان، تحت الضغط، قد يختار الكذب كوسيلة للبقاء.

المسرحية، التي عُرضت على خشبة مسرح "القباني" بدمشق، بين 27 من آذار الماضي و3 من نيسان الحالي، من بطولة ناصيف ناصيف ومفيدة الزرنجي وسامر السمان وعبادة العبود، وفكرة وإخراج كفاح الخوص.

استغلال السلطة العلمية للمجتمعات الهشة

الممثل عبادة العبود، صاحب شخصية "البروفيسور إكس"، قال لعنب بلدي، إن التجربة المطروحة تسلط الضوء على كيفية استغلال السلطة العلمية داخل مجتمعات هشة، إذ يمكن التأثير على الأفراد عبر التحكم في احتياجاتهم الأساسية كالغذاء والماء.

وأشار إلى أن هذه الهشاشة قد تدفع بعض الأشخاص إلى ارتكاب أفعال غير متوقعة، بل قد تصل إلى حدود الجريمة، فقط من أجل البقاء.

وأضاف أن خطورة هذه الفكرة تكمن في إمكانية توجيه هذه الفئات واستغلالها بطرق خطيرة، كتحويلها إلى أدوات للعنف أو الجريمة المنظمة.

وشدد على أن الرسالة الأهم من العمل تكمن في تعزيز وعي الأفراد، وضرورة تطوير الذات.

من جانبه، بيّن المخرج كفاح الخوص، أن هذا النوع من العروض الفنية لا يقدم رسالة واحدة محددة، بل يترك المجال مفتوحًا أمام الجمهور لاستخلاص دلالاته الخاصة، مشيرًا إلى أن كل عنصر في العمل من الحركة إلى الصورة والأداء، يحمل بُعدًا تعبيريًا مختلفًا.

وفيما يتعلق باستخدام العناصر البصرية، مثل عرض الفيديوهات خلال المسرحية، أكد الخوص أن هذا الأسلوب ليس جديدًا، بل هو جزء من تقاليد المسرح العالمي، جرى توظيفه لإضافة بُعد بصري يعزز من لغة العرض، بالتعاون مع فريق شاب من خريجي الفنون.

واختتم حديثه إلى عنب بلدي، بالتأكيد على أهمية تنوع أدوات التعبير المسرحي لإيصال الرسائل بطرق متعددة، تتيح للجمهور التفاعل مع العمل على مستويات مختلفة.

غياب الأجداد.. أثر صامت في نفسية وتكوين الطفل

عنب بلدي – شعبان شاميه

يشكل حضور الأجداد في حياة الطفل امتدادًا طبيعيًا للدائرة العائلية التي تمنحه الشعور بالأمان والاستمرارية، فالطفل لا يعيش فقط داخل علاقة ثنائية مع والديه، بل يحتاج إلى شبكة أوسع من العلاقات الداعمة التي تغذي نموه النفسي والاجتماعي.

من هنا تبرز أهمية الأجداد ليس فقط كأفراد يقدمون الرعاية، بل كرموز للاستقرار والخبرة والحب غير المشروط. لكن ماذا يحدث حين يغيب هذا الدور؟

الدور النفسي للأجداد في حياة الطفل

قالت الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، إن الأجداد يمثلون مصدرًا إضافيًا للتعلق الآمن، فهم غالبًا أكثر هدوءًا وصبرًا وأقل انخراطًا في ضغوط التربية اليومية، ما يمنح الطفل مساحة للتعبير عن ذاته دون خوف من التقييم أو العقاب.

هذا النوع من العلاقة، وفق الاستشارية، يعزز شعور الطفل بقيمته الذاتية ويمنحه تجربة مختلفة من الاحتواء العاطفي.

كما أن وجود الأجداد يخلق نوعًا من التوازن داخل الأسرة، بحيث لا يكون الوالدان المصدر الوحيد للدعم النفسي.

تأثير غياب الأجداد على الأمان العاطفي

عندما يغيب الأجداد، تضيق دائرة الدعم العاطفي المتاحة للطفل، بحسب العرنوس، ففي الحالات التي يكون فيها الوالدان مشغولين أو يعانيان من ضغوط نفسية يصبح الطفل أكثر عرضة للشعور بالوحدة أو التوتر.

كما قد يعتمد بشكل مفرط على الوالدين، ما يجعله حساسًا تجاه أي تغير في سلوكهما، إذ إن بعض الأطفال يظهر لديهم ميل للقلق أو صعوبة في تهدئة أنفسهم لأنهم لم يختبروا تنوعًا كافيًا في مصادر الاحتواء.

الأثر على بناء شخصية الطفل

هناك أثر غير مباشر لغياب الأجداد على بناء شخصية الطفل، بحسب الاستشارية، موضحة أن الطفل الذي ينشأ في بيئة غنية بالعلاقات يتعلم المرونة والتكيف مع أنماط مختلفة من التفاعل.

أما في غياب الأجداد قد تقل فرص التعلم هذه، خاصة فيما يتعلق بالصبر والاستماع واحترام الفروق بين الأجيال.

مع ذلك، لا يعني هذا أن شخصية الطفل ستتضرر حتمًا، بل يعتمد الأمر، وفق العرنوس، على قدرة الأسرة على تعويض هذا الغياب بعلاقات صحية أخرى.

وترى العرنوس أن الأجداد يلعبون دورًا محوريًا في نقل الذاكرة العائلية والقيم والتقاليد، فمن خلال قصصهم وتجاربهم يتعرف الطفل إلى جذوره ويشعر بالانتماء إلى تاريخ أكبر منه.

في غياب هذا الرابط قد تصبح الهوية العائلية أقل وضوحًا، خاصة في المجتمعات التي تشهد تغيرات سريعة، باعتبار أن الطفل يحتاج إلى هذا الامتداد الزمني ليبني فهمًا متماسكًا لذاته ومكانه داخل الأسرة.

انعكاسات على النمو الاجتماعي للطفل

التفاعل مع الأجداد يعلم الطفل مهارات اجتماعية دقيقة، بحسب الاستشارية النفسية الأسرية، مثل الصبر واحترام الآخر المختلف في العمر وأسلوب الحياة، إضافة إلى فهم الحفيد لآلية تكييف طريقة حديثه وسلوكه بحسب الشخص الذي يتعامل معه.

في غياب هذه الخبرة، قد يقتصر تفاعل الطفل على دائرة ضيقة من الأقران مما يحد من مرونته الاجتماعية، بحسب العرنوس، لافتة إلى إمكانية تعويض ذلك من خلال المدرسة والأنشطة الجماعية إذا تم توجيه الطفل بشكل مناسب.

متى يكون غياب الأجداد أمرًا إيجابيًا؟

أشارت العرنوس إلى أن العلاقة مع الأجداد في بعض الأسر قد لا تكون صحية بسبب تدخل مفرط أو اختلافات حادة في أساليب التربية، معتبرة أن وجودهم في مثل هذه الحالات قد يؤدي إلى إرباك الطفل أو خلق صراعات بين القيم التي يتلقاها.

هنا يصبح غيابهم أو تقليل الاحتكاك بهم عاملًا يساعد على استقرار البيئة النفسية للطفل، بحسب الاستشارية، فالمهم ليس وجود الأجداد بحد ذاته، بل طبيعة العلاقة معهم وجودتها.

طرائق لتعويض غياب الأجداد

التعويض، وفق العرنوس، لا يعني استبدال الأجداد، بل بناء شبكة دعم بديلة.

يمكن للوالدين تعزيز علاقة الطفل بأقارب آخرين أو بمعلمين ومرشدين يشكلون نماذج إيجابية.

كما أن تخصيص وقت نوعي للطفل يلعب دورًا أساسيًا في تعويض النقص بالاحتواء، ومن المهم أيضًا أن يحرص الوالدان على خلق بيئة حوار مفتوح تسمح للطفل بالتعبير عن مشاعره دون خوف أو حكم.

متى يصبح غياب الأجداد مصدرًا للقلق؟

أوضحت الاستشارية النفسية الأسرية أن غياب الأجداد يصبح مقلقًا عندما يترافق مع ضعف عام في العلاقات الأسرية أو غياب الاستقرار العاطفي داخل المنزل.

وقالت إن ظهور علامات مثل الانطواء أو القلق المستمر أو صعوبة في تكوين العلاقات لدى الطفل، قد تكون مؤشرات على نقص في الدعم النفسي.

في هذه الحالة، يحتاج الأمر إلى تدخل واعٍ من الوالدين أو استشارة مختص نفسي لتعزيز التوازن العاطفي للطفل.

وختمت الاستشارية النفسية الأسرية حديثها لعنب بلدي بالتأكيد على أن غياب الأجداد ليس مجرد غياب أشخاص، بل قد يترك أثرًا عاطفيًا ورمزيًا مهمًا في حياة الطفل.

وبالرغم من ذلك، لا يمكن اعتبار غياب الأجداد عاملًا حاسمًا بمفرده في تحديد مسار النمو النفسي، وفق العرنوس، فالعامل الأهم يظل جودة العلاقات التي يعيشها الطفل يوميًا.

حين يشعر الطفل بأنه محبوب ومفهوم ومقبول داخل أسرته، يمكنه أن ينمو بشكل سليم حتى في غياب بعض الروابط التقليدية، بحسب الاستشارية، معتبرة أن الأسرة الواعية قادرة دائمًا على خلق بيئة بديلة تمنح الطفل ما يحتاج إليه من دعم وأمان.

غياب الأجداد عن حياة الطفل ليس مجرد غياب أشخاص بل قد يترك أثرًا عاطفيًا ورمزيًا مهمًا في حياته (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

أسوأ وأفضل الأطعمة والعادات

التغذية العلاجية لمرضى القولون العصبي

القولون العصبي هو اضطراب معوي شائع يسبب أعراضًا مزعجة، مثل الألم البطني والانتفاخ والتغيّرات في حركة الأمعاء بين الإسهال والإمساك. اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، قالت في حديث إلى عنب بلدي، إن التحكم في النظام الغذائي يعد أحد أهم جوانب العلاج لتقليل هذه الأعراض وتحسين جودة الحياة للمرضى.

أسوأ الأطعمة لمرضى القولون العصبي

الأطعمة الدهنية، مثل الوجبات السريعة والمقليات واللحوم الدهنية، تعد من العوامل الرئيسة التي تثير القولون العصبي، بحسب قهوجي، إذ تؤدي إلى زيادة الانتفاخ والتقلصات البطنية، وتضعف قدرة الأمعاء على التحرك بشكل طبيعي.

كما أن الأطعمة الغنية بالألياف غير القابلة للذوبان مثل القمح الكامل والمكسرات، وبعض الخضراوات مثل البروكلي والقرنبيط، تزيد من الغازات والانتفاخ وتفاقم الأعراض.

ويعاني كثير من مرضى القولون العصبي من عدم تحمل اللاكتوز، ما يؤدي إلى الإسهال والانتفاخ بعد تناول الحليب ومنتجاته.

توصي قهوجي المرضى بتجنب الحليب الكامل والمنتجات التي تحتوي على كميات كبيرة من اللاكتوز.

وتسبب الأطعمة الغنية بـ"الفودمـاب" (FODMAPs) مثل الثوم والبصل، وبعض الفواكه مثل التفاح والكمثرى، والخضراوات مثل الفاصولياء، تهيجًا بالأمعاء لدى العديد من المرضى، وتؤدي إلى زيادة الغازات.

ويعزز الكحول من التهيج المعوي ويؤدي إلى تفاقم الأعراض، كما أن المشروبات الغازية تحتوي على غازات يمكن أن تزيد من حالة الانتفاخ.

أفضل الأطعمة لمرضى القولون العصبي

تنصح قهوجي باتباع نظام غذائي منخفض "الفودماب" لتقليل الأعراض، يشمل اللحوم الخالية من الدهون مثل الدجاج والديك الرومي، الخضراوات مثل الجزر والكوسا، والفواكه مثل الموز والتوت.

كما أن الأطعمة الغنية بالألياف القابلة للذوبان تعتبر مفيدة، مثل الشوفان وبذور الكتان والتفاح (قشره).

هذه الأطعمة، وفق الاختصاصية، تكون أسهل على الأمعاء وتساعد في تحسين حركتها وتخفيف الإمساك.

تعزز الأطعمة مثل الزبادي الطبيعي (خالٍ من اللاكتوز) والكفير والمخللات المخمرة من صحة الأمعاء، وتساعد في تحسين الهضم لاحتوائها على بكتيريا نافعة (البروبيوتيك).

كما توصي قهوجي بالأطعمة سهلة الهضم، مثل الأرز الأبيض والبطاطا المهروسة والموز الناضج، باعتبار أنها تمتص الماء بشكل جيد وتساعد في تحسين الأعراض المعوية.

وتؤكد اختصاصية التغذية العلاجية أهمية شرب كميات كافية من الماء والعصائر الطبيعية دون إضافات صناعية، لمساعدة مريض القولون العصبي على تسهيل الهضم والحفاظ على حركة الأمعاء الطبيعية.

العادات السلبية والإيجابية

يمكن أن يؤدي تناول وجبات ضخمة إلى ضغط زائد على الجهاز الهضمي، مما يزيد من الأعراض، ويفضّل تناول وجبات صغيرة ومتكررة على مدار اليوم.

ترى قهوجي أن التوزيع المنتظم للوجبات إلى 6–4 وجبات صغيرة يوميًا، يساعد في تقليل الضغط على الجهاز الهضمي ويعزز من الهضم السلس.

التوتر والقلق النفسي، بحسب اختصاصية التغذية العلاجية، من أهم العوامل التي تسهم في تدهور أعراض القولون العصبي، إذ إن الضغوط النفسية تزيد من تقلصات القولون وتعزز الأعراض.

يمكن تقليل تأثيرات التوتر والتعامل معها من خلال تقنيات مثل التنفس العميق واليوغا أو التأمل، مما يساعد على تهدئة الجهاز الهضمي.

كما تؤدي قلة النشاط البدني إلى ضعف حركة الأمعاء وتفاقم الإمساك، ما يزيد من الانزعاج والآلام، بالتالي فإن ممارسة الرياضة بانتظام تعزز من حركة الأمعاء وتقلل من التوتر، وتساعد بالتحكم في الأعراض المعوية.

هل يمكن علاج القولون العصبي جذريًا؟

القولون العصبي هو اضطراب مزمن، ولا يمكن علاجه جذريًا، لكن يمكن التحكم في الأعراض وتحسين الحالة إلى حد كبير من خلال تغييرات في النظام الغذائي، وممارسة العادات الصحية مثل تقليل التوتر والنشاط البدني.

العلاج، بحسب قهوجي، يعتمد على تقليل الأعراض بشكل مستمر وإدارة المرض عبر الأدوية والعلاج السلوكي مثل العلاج المعرفي السلوكي.

إرشادات ونصائح

ختمت قهوجي حديثها لعنب بلدي بإرشادات يمكن لمرضى القولون العصبي اتباعها لتخفيف الأعراض وتحسين نوعية الحياة بشكل ملحوظ، تشمل :

- استشارة الطبيب أو اختصاصي التغذية لتحديد النظام الغذائي الأنسب بناء على الأعراض الخاصة بكل حالة.
- التقليل من الأطعمة المهيّجة، مثل الأطعمة الدهنية والحليب و"الفودماب".
- اتباع نظام غذائي منخفض "الفودماب" يمكن أن يساعد في تخفيف الأعراض بشكل ملحوظ.
- الراحة النفسية، تعلّم تقنيات الاسترخاء مثل التأمل واليوغا لتقليل تأثير التوتر.
- ممارسة الرياضة بانتظام، فالنشاط البدني يحسّن حركة الأمعاء ويقلل من الإمساك.

كرة بلا ذاكرة رقمية..

كيف يحاول "VARX" توثيق الدوري السوري؟

عنب بلدي – يزن قر

في كرة القدم الحديثة، لم تعد النتائج وحدها كافية لفهم اللعبة، بل أصبحت الأرقام والإحصائيات جزءًا لا يتجزأ من صناعة القرار، سواء على مستوى التحليل الفني أو العمل التدريبي أو حتى التغطية الإعلامية.

ومع ذلك، لا يزال الدوري السوري لكرة القدم يعيش خارج هذا التحول، في مشهد يفتقر إلى أبسط أدوات التوثيق الرقمي، حيث لا يوجد حتى اليوم أرشيف رسمي موحد يجمع بيانات المباريات وأرقام اللاعبين أو تاريخ المواجهات بين الفرق.

وعلى امتداد السنوات، بقيت كل الإحصائيات المتداولة مجرد اجتهادات فردية، يقوم بها هواة أو مهتمون بالشأن الكروي، دون أي إطار مؤسساتي ينظمها أو يضمن دقتها واستمراريتها.

هذا الغياب لا يؤثر فقط على الذاكرة الكروية للدوري، بل ينعكس بشكل مباشر على عمل المحللين والمعلقين الرياضيين، الذين يجدون أنفسهم أمام نقص حاد في المعلومات، يحد من قدرتهم على تقديم محتوى عميق ومبني على أرقام دقيقة.

وسط هذا الواقع، بدأت تظهر محاولات فردية لسد هذه الفجوة، كان أبرزها تطبيق "VARX"، الذي يحاول أن يضع الدوري السوري على خارطة البيانات، ويمنح الأرقام أخيرًا مكانها الطبيعي في قراءة اللعبة.

وأعلن الاتحاد السوري لكرة القدم رسميًا عن الاتفاق مع تطبيق "VARX"، في 18 من كانون الأول 2025، لتقديم الإحصائيات والأرقام الخاصة بالدوري، منصة تجمع كل ما يتعلق بالدوري السوري في مكان واحد، من معلومات اللاعبين والمدربين، إلى النتائج، والإحصائيات، وحتى بيانات الحكام، في محاولة لسد فراغ واضح في المشهد الكروي المحلي، لكن الطريق لم يكن سهلًا.

ميداني أوضح لعنب بلدي، أن أبرز التحديات التي واجهته تمثلت في عملية جمع البيانات نفسها، إذ لم يكن الوصول إلى معلومات دقيقة وشاملة أمرًا متاحًا، خاصة مع غياب الأرشفة الرسمية.

كما أشار إلى عدم تعاون عدد من الأندية في تزويده بالإحصائيات المطلوبة، ما اضطره للاعتماد بشكل كامل تقريبًا على جهوده الفردية في التوثيق والتجميع، وهو ما استغرق وقتًا طويلًا وجهدًا مضاعفًا.

إلى جانب ذلك، برزت تحديات تقنية، حيث تم تطوير التطبيق بالتعاون مع شركة إماراتية، إلا أن طبيعة الأجهزة المستخدمة داخل سوريا شكّلت عائقًا أمام انتشاره، إذ لا يعمل التطبيق بالكفاءة نفسها على جميع الهواتف.

كما لفت ميداني إلى أن بعض المناطق تحتاج إلى استخدام "VPN" لتشغيل التطبيق، ما يحدّ من وصوله إلى شريحة أوسع من المستخدمين.

من فكرة شخصية إلى مشروع رقمي

لم تأتِ فكرة تطبيق "VARX" من فراغ، بل انطلقت من تجربة شخصية عاشها مطوره سالم ميداني، الذي كان يتابع الدوري السوري بشغف، لكنه اصطدم بشكل متكرر بصعوبة الوصول إلى المعلومات.

فالبحث عن بيانات لاعب أو نادٍ، أو حتى نتائج مباريات سابقة، كان يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، غالبًا عبر التنقل بين صفحات مواقع التواصل الاجتماعي ومصادر غير موثوقة أو غير مكتملة.

من هنا، بدأت تتبلور الفكرة: إنشاء خطوة أولى نحو تعزيز استخدام البيانات في متابعة المباريات وتحليل أداء اللاعبين والفرق.

موقف الاتحاد.. الدعم الجزئي للتطبيق

قال مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة القدم، أنس عمو، إن تطبيق "VARX" يعد مشروعًا خاصًا بعيدًا عن صميم عمل الاتحاد.

وأكد أن التطبيق، رغم قيمته، لا يرقى إلى مستوى التطبيقات العالمية التي تغطي جميع الإحصائيات داخل الملعب لكبرى الدوريات حول العالم، لكنه يمثل خطوة أولى مهمة في المشهد المحلي.

وأوضح عمو لعنب بلدي، أن الاتحاد لم يكن لديه الوقت الكافي لتطوير تطبيق شامل، إذ يتطلب العمل على منصة متكاملة عدة أشهر من الجهد والموارد، لذلك اتفقت الإدارة على صيغة تعاون محدودة مع مطوري "VARX" لتقديم الإحصائيات اللازمة بشكل جزئي.

وكشف عمو أن الاتحاد كان على تواصل مع موقع "Korastats" الأمريكي، وهو أحد أبرز المواقع المتخصصة في جمع الإحصائيات على مستوى آسيا وإفريقيا.

وأشار عمو إلى أن الموقع عرض نقل أرقام وإحصائيات جميع الفئات العمرية في الدوريات السورية، لكن مع فسخ العقد مع شركة "برايم"، تم إلغاء هذا التعاون مؤقتًا، مما يترك الطريق مفتوحًا أمام الاتحاد لإيجاد آليات جديدة لدعم جمع البيانات والإحصاءات بشكل أوسع مستقبلًا.

أهمية الأرقام في كرة القدم

الأرقام في كرة القدم ليست مجرد وسيلة للجمهور لمتابعة المباريات أو الاطلاع على النتائج فقط، بل هي أداة استراتيجية حقيقية لكل من يعمل داخل الوسط الرياضي.

فهي توفر معلومات دقيقة تساعد مدربي المنتخبات الوطنية على فهم إمكانات اللاعبين بشكل مفصل، من حيث الأداء الهجومي والدفاعي، ومعدلات الركض، ودقة التمريرات، وعدد الأهداف، ونسب الاستحواذ، ما يمكّنهم من اختيار التشكيلة الأمثل ووضع الخطط التكتيكية المبنية على بيانات موضوعية، بعيدًا عن الانطباعات الشخصية أو التخمين.

أما مدربو الأندية فتتيح لهم الإحصائيات دراسة خصومهم بشكل معمّق، من خلال تحليل نقاط القوة والضعف لكل فريق، ومعرفة تحركات اللاعبين الرئيسيين، وأساليب بناء الهجمات، وأنماط الدفاع، مما يمنحهم القدرة على تعديل خططهم قبل وفي أثناء المباراة لتحقيق أفضل النتائج.

كما تلعب الأرقام دورًا مهمًا في تحليل الأداء الفردي للاعبين، حيث يمكن تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، وتتبع التطور عبر المواسم، والمقارنة بين لاعبين مختلفين، وهو ما يسهم في صناعة لاعبين أكثر احترافية.

الأرقام ليست مجرد بيانات، بل أداة بناء قرارات استراتيجية، لتطوير مهارات اللاعبين، وتحليل المنافسين، وتعزيز تجربة المشاهدة للجمهور، لتصبح كرة القدم أكثر علمية واحترافية حتى في بيئات رياضية تواجه تحديات تنظيمية مثل الدوري السوري.

"الرعاية".. عقود تديرها الأندية بعيدًا عن اتحاد الكرة السورية

تعد عقود الرعاية أحد أبرز مصادر التمويل في القطاع الرياضي، إذ تسهم في دعم الأندية ماديًا، وتعزز في الوقت ذاته الحضور الإعلامي والتسويقي للشركات الراعية.

ومع التحديات المالية التي تواجه الأندية، باتت هذه العقود تشكل ركيزة أساسية لاستمرار نشاطها وتطوير بنيتها التحتية وفرقها الرياضية، وتوفير التجهيزات اللازمة، مما ينعكس إيجابًا على أداء الأندية واستقرارها.

وتخضع هذه العقود لإطار قانوني وفني واضح، ينظم العلاقة بين الأندية والجهات الراعية، ويضمن حقوق الطرفين وفق قواعد إدارية محددة، وذلك في ظل الاهتمام المتزايد بدعم الأندية الرياضية وتطويرها.

كما تبرز أهمية هذا الإطار في الحد من النزاعات المحتملة، وتعزيز الشفافية، وضمان تنفيذ الالتزامات المتبادلة بين الطرفين.

إطار قانوني للرعاية في الأندية

عقود الرعاية بين الأندية والشركات تعد قانونيًا عقود استثمار، وفق الدكتور المتخصص في الشؤون القانونية الرياضية أمجد آغا، حيث تقدم الشركات دعمًا ماليًا مقابل الحصول على ميزات دعائية أو إعلانات داخل النادي.

وأوضح آغا لعنب بلدي، أن هذه العقود تحدد الأهداف والغايات والقيم والخدمات والمصالح المتبادلة بشكل واضح، وتخضع لأحكام قانون العقود الموحد رقم "51"، بينما يتم تحديد الشروط الفنية من خلال دفتر شروط تصدره اللجان المختصة.

يعد القانون رقم "51"، المعروف بـ"نظام العقود الموحد"، الإطار التشريعي الناظم للعلاقة القانونية والمالية بين الجهات العامة في سوريا (وزارات، مؤسسات، بلديات) والقطاع الخاص، ويهدف إلى ضبط عملية التعاقد بشكل قانوني شفاف، وقد جاء هذا القانون لتوحيد القواعد، وضمان الشفافية وحماية المال العام، وتحديد حقوق وواجبات الأطراف من خلال اعتماد آليات تعاقد واضحة.

وفيما يخص البنود الأساسية لأي اتفاقية رعاية، أشار آغا إلى وجود بنود قانونية ملزمة للطرفين لضمان حقوق كل منهما.

أما الجانب الفني للعقد، فيستلزم توضيح أهداف ومصالح كل طرف، فالنادي يسعى إلى الدعم المالي، بينما تهتم الشركة بالتسويق والدعاية ورفع اسمها، ويجب أن تكون هذه التفاصيل محددة وواضحة تمامًا بكل تفاصيلها.

أشار الدكتور المتخصص بالشؤون القانونية الرياضية إلى أن المشكلات غالبًا تتعلق بفكرة المشروع الذي تم طرحه في البداية، أو بتجاوز الإجراءات القانونية، وغياب الشفافية المالية، بدءًا من إجراءات التعاقد مرورًا بالتعاقد حتى تنفيذ العقد.

وأكد أمجد آغا أن وزارة الرياضة والشباب هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ القوانين، والجهة العليا لاعتماد مثل هذه العقود، نظرًا إلى ارتباط جميع الأندية السورية بها، كما تمارس دورًا رقابيًا لضمان الالتزام في تنفيذ العقد وفقًا للقوانين النافذة.

الأندية تدير العقود بعيدًا عن الاتحاد

تتمتع الأندية باستقلالية إدارية، فهي ليست تابعة للاتحاد، إذ يتم تعيين إداراتها من قبل وزارة الرياضة والشباب، وهذه الإدارات هي صاحبة القرار بشكل شبه مستقل فيما يتعلق بتأمين عقود الرعاية لأنديتها، بحسب مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة القدم، أنس عمو .

وقال عمو لعنب بلدي، إن التسهيلات أو الحوافز المتعلقة بالعقود تخص كل نادٍ على حدة، حيث يتعاقد كل نادٍ بما يراه مناسبًا وبما يتوافق مع حجمه واسمه وجماهيريته، لذلك تختلف المبالغ والحوافز والمكافآت الإضافية من نادٍ لآخر.

لا يتدخل الاتحاد السوري لكرة القدم في صياغة عقود الرعاية، وفقًا لعمو، فمسألة التصديق على العقود إن وجدت، تكون مسؤولية وزارة الرياضة والشباب وليس الاتحاد، لأن الأندية تتبع إداريًا للوزارة.

ويتركز دور الاتحاد، بحسب عمو، في مسؤوليات محددة، منها رفع مستوى الدوري وتعزيز اسمه، بما يسهم في رفع اسم الأندية وزيادة جماهيرية لعبة كرة القدم، موضحًا، "هذا هو دور الاتحاد في كرة القدم".

وأشار أيضًا إلى أن الاتحاد قد يكون له دور بطريقة أو بأخرى فيما يتعلق بحقوق التسويق والدعاية للبطولات المحلية والدوري السوري، بحيث يمكن توزيع بعض حصص هذه الحقوق على الأندية وفق الأنظمة المتبعة.

مباراة نادي الوحدة والشعلة ضمن الجولة الـ15 من الدوري الممتاز للرجال بكرة القدم - 24 آذار 2026 (نادي الوحدة)

قبل أن تبيع أو تستبدل موبايلك..

إجراءات لضمان الخصوصية

قد تعتقد أن الضغط على خيار "إعادة ضبط المصنع" كافٍ للتخلص من جميع بياناتك، عند التفكير ببيع هاتفك أو منحه لشخص آخر، لكن الواقع أكثر تعقيدًا، خاصة في عصر أصبحت فيه الهواتف المحمولة بمثابة بصمتنا الإلكترونية، بكل ما تضمه من صور ومحادثات وحسابات بنكية وبيانات المواقع وغيرها.

ما سبق يجعل التخلص من الهاتف دون احتياطات كافية أشبه بفتح نافذة للغرباء للتلصص على حياتك. ضغطة زر واحدة قد لا تمحو شيئًا، فالهاتف الذي تبيعه قد يحتفظ بصور ورسائل قابلة للاستعادة خلال دقائق.

"إعادة ضبط المصنع" لا تمحو كل شيء

عندما تقوم بحذف الملفات من الهاتف، لا يقوم نظام التشغيل بإزالتها بشكل فعلي من الذاكرة، لكنه يكتفي بحذف العنوان الذي يشير إلى هذه الملفات، ويعتبر أن مساحتها فارغة وقابلة للكتابة فوقها لاحقًا.

ولا يتطلب الأمر خبرات تقنية معقدة لاستعادة هذه الملفات المحذوفة، فهناك عشرات التطبيقات المجانية التي تتيح استعادة الصور والملفات.

الأخطر من ذلك وجود بيانات أخرى قد لا تنتبه إليها، مثل كلمات المرور المخزنة في متصفح الإنترنت، وبيانات الدخول التلقائي في التطبيقات المختلفة، وكذلك بيانات التطبيقات البنكية المخزنة في تطبيقات ومواقع التسوق.

بشكل عام، تختلف أجهزة "آيفون" عن أجهزة "أندرويد" في عملية المسح، ففي "آيفون" يعتمد النظام على التشفير التلقائي منذ البداية، وعند إعادة ضبط المصنع تحذف مفاتيح التشفير ما يجعل البيانات المخزنة غير قابلة للقراءة، حتى لو بقيت على الذاكرة.

لذلك يعد المسح في "آيفون" موثوقًا بطبيعته، لكن بشرط تعطيل ميزة العثور على "آيفون" قبل المسح.

أما أجهزة "أندرويد" فهي أكثر تنوعًا وتعقيدًا، فالأجهزة الأقدم أو غير المشفرة قد تترك بيانات قابلة للاسترجاع بعد إعادة الضبط، بينما تعتمد الأجهزة الحديثة على التشفير التلقائي.

ومع ذلك، فإن مستوى الحماية الفعلي يرتبط بقوة قفل الشاشة، إذ تسهل كلمة المرور الضعيفة الوصول إلى بياناتك.

كما أن الخطأ الأكثر شيوعًا هو إجراء المسح قبل إزالة حساب "جوجل"، وهو ما يؤدي إلى تفعيل ميزة "حماية إعادة الضبط" التي تمنع استخدام الجهاز إلا بإدخال بيانات الحساب الأصلي.

خطوات موثوقة لإزالة البيانات

الاحتفاظ بنسخة من البيانات: قبل أي إجراء، احرص على أخذ نسخة احتياطية من بياناتك، كي لا تفقد جهات الاتصال والرسائل وإعداداتك الشخصية .

ولمستخدمي "أندرويد"، استخدم النسخ الاحتياطي لـ"جوجل" (Google Backup) لنقل البيانات إلى سحابة "جوجل"، أو انقلها إلى "جوجل درايف" أو وحدة تخزين خارجية.

ولمستخدمي "آيفون"، اعتمد على "أي كلاود" (iCloud) لعمل نسخة احتياطية شاملة، وذلك لضمان انتقال سلس إلى جهازك الجديد.

ولا تنسَ إخراج شريحة الهاتف التي تحتوي على جهات اتصالك وبيانات مزوّد الخدمة الهاتفية، وكذلك أخرج وحدة التخزين الخارجية "ميكرو إس دي" (Micro SD).

تسجيل الخروج يدويًا من الحسابات: سجّل خروجك من جميع التطبيقات الحساسة، خاصة التطبيقات البنكية وتطبيقات التواصل الاجتماعي والمراسلات، إذ تحتفظ بعض التطبيقات ببيانات الجلسة في مساحات خاصة لا يطالها الحذف العادي.

إلغاء ربط الحسابات السحابية والأجهزة المقترنة: لمستخدمي "أندرويد"، اذهب إلى الإعدادات > الحسابات > "جوجل" > إزالة الحساب.

ولمستخدمي "آيفون"، اذهب إلى الإعدادات > اضغط على اسمك > أوقف ميزة العثور على الآيفون > ثم سجل الخروج من "آبل آي دي".

وتأكد من إلغاء اتصال الهاتف بساعتك الذكية أو سماعات "البلوتوث".

المسح الشامل للهاتف: لمستخدمي "آيفون"، اذهب إلى الإعدادات > عام > نقل أو إعادة تعيين "آيفون" > مسح كافة المحتويات والإعدادات.

أما لدى مستخدمي "أندرويد" فيجب الذهاب إلى الإعدادات > الإدارة العامة > إعادة الضبط > إعادة ضبط بيانات المصنع.

إضافة إلى ذلك، عليك أن تنتبه إلى أنه إذا كان الجهاز قديمًا ويعمل بنظام التشغيل "أندرويد 6" أو ما قبله، فيجب عليك تشفير الهاتف يدويًا من إعدادات الأمان قبل إجراء المسح لضمان عدم استعادة البيانات.

وبعد إعادة التشغيل، يجب أن تظهر شاشة الترحيب كأنه جهاز جديد تمامًا.

ماذا لو كان الهاتف تالفًا؟

كثيرًا ما يتخلص بعض المستخدمين من أجهزتهم التي لا تعمل بشكل مباشر على الرغم من خطورة ذلك، فبمجرد إصلاح الهاتف أو حتى التمكن من فتحه يمكن لأي شخص الوصول إلى جميع البيانات المخزنة عليه.

إذا كان الجهاز لا يزال يعمل، لكن خاصية اللمس في الشاشة تالفة، استخدم خدمة "العثور على جهازي" (Find My Device) من "جوجل" أو العثور على الجهاز من "آبل" عبر أي متصفح لإصدار أمر مسح شامل للجهاز.

ويمكنك أيضا استخدام وضع الاستعادة (Re-covery Mode) عبر ربط الجهاز بالحاسوب واستخدام "آي تيونز" (iTunes) لـ"آيفون"، أو أزرار التحكم في الصوت والطاقة لـ"أندرويد" لإجراء مسح من نظام الإقلاع.

أما إذا تلف الجهاز تمامًا ولم تتمكن من تشغيله، فالخيار الأمثل هو التدمير المادي عن طريق فتح الجهاز وإتلاف شريحة التخزين الداخلية ماديًا.

لكن احرص على ألا تثقب البطارية لتجنب الانفجار أو الغازات السامة. ومن الأفضل أن تتوجه إلى مركز تدوير إلكترونيات معتمد.

"بستان كل آب" بحلب.. ماء الورد والفاكهة وقصص الكلاب

يثير اسم حي "بستان كل آب" في حلب الفضول دائمًا، خصوصًا مع النطق الشعبي "بستان كليب"، الذي دفع كثيرين للربط بين التسمية والكلاب.

التسمية تحمل أكثر من جذور لغوية قديمة، حيث تشير بعض الروايات إلى أنها مركبة من كلمتين، الأولى تركية تعني الورد، والثانية فارسية تعني الماء، لتصبح بذلك "ماء الورد"، في إشارة إلى البساتين التي كانت تغطي المنطقة وتنتج الورود وتقطر منها المياه العطرية .

رواية أخرى تقدم الأصل السرياني، إذ تحمل الكلمات معنى "كل الثمر" أو "كل الفاكهة"، في دلالة على كثرة البساتين والمحاصيل التي كانت تحيط بالمدينة، قبل أن يتحول المكان تدريجيًا إلى حي سكني، وتصبح البساتين مجرد ذكرى في الأزقة والشوارع.

تحوير اللهجة الشعبية

اللهجة الحلبية لعبت دورًا واضحًا في تحويل النطق، فمع مرور الزمن أصبح الاسم يُنطق شعبيًا "بستان كليب"، وهو ما أعطى الانطباع للبعض بأن البستان كان مليئًا بالكلاب.

الاسم الأصلي لا علاقة له بالكلاب، لكن تحوير اللهجة جعل الذاكرة الشعبية تعيد تشكيل المعنى، تمامًا كما حدث مع أسماء أخرى في المدينة، حيث تتحول الكلمات مع مرور الزمن وتنتقل من جيل إلى آخر، مثل ما حصل مع "باب جنان" (باب جنين)، و"سوق الهيل" (سوق الهال)، أو كلمات مثل "قيعد" (قاعد).

الأسطورة الشعبية

يذكر الناس في المقابل، أن الاسم جاء من كثرة الكلاب في المنطقة، أو أن البستان كان مملوكًا لرجل ثري يقصده للتنزه في الصيف، وكان يربي كلابًا لحماية المكان، فتكونت رواية "بستان الكلاب"، ومع تكرار الحكاية عبر الزمن، أصبح هذا التفسير الأكثر تداولًا بين الأجيال، رغم أنه لا يعكس أصل الاسم الحقيقي.

مع التوسع العمراني، تحولت البساتين القديمة، مثل "بستان القصر"، الذي حافظ على بعض المساحات الخضراء، إلى حي مأهول بالسكان، وظل الاسم شاهدًا على تاريخ المكان، يحمل في طياته إشارات إلى الورود والمياه والفاكهة، قبل أن يتداخل مع اللهجة الشعبية والقصص المحلية، فتولد صورة جديدة للحي في الذاكرة العامة.

مثل كثير من أحياء حلب، يحمل اسم "بستان كل آب" تاريخًا لغويًا وثقافيًا يعكس التسمية، فالاسم، بغرابته وطرافته، يترك أثرًا بأن كل زاوية في حلب تحمل قصة، وأن الكلمات القديمة وراءها سر أكثر مما تبدو عليه للوهلة الأولى.

في ذهن الناس، بين الواقع والأسطورة، بين الورود والكلاب.

يقع حي "بستان كل آب" بالقرب من ساحة باب الفرج في قلب مدينة حلب القديمة، ما يجعله حيًا مكتظًا بالحركة اليومية والأسواق والشوارع الضيقة التي تعكس طابع المدينة التقليدي، كما يمتزج فيه القديم مع الجديد، من البيوت العتيقة إلى المباني الحديثة، ويحتوي على مجموعة من الفنادق التي تتنوع بين الرخيصة والمناسبة للزوار البسطاء، والفخمة التي تستقطب الزوار الباحثين عن إقامة أكثر رفاهية.

هذا المزيج بين الحياة اليومية والتجارة والنشاط السياحي، يجعل الحي نابضًا، ويضفي على اسمه طابعًا حيًا ومتعدد الأوجه، وبين كل هذه الروايات والأصول اللغوية، يبقى اسم "بستان كل آب" غريبًا بطبعه، يجمع بين التاريخ والورد والثمر، وبين الأسطورة الشعبية عن الكلاب.

الزائر قد يستغرب من النطق الشعبي "بستان كليب"، وقد يستغرب من التناقض بين الحقيقة والأسطورة، لكنه حتمًا سيشعر برغبة غريبة في معرفة أصل الاسم وسبب التسمية، فالاسم، بغرابته وطرافته، يترك أثرًا بأن كل زاوية في حلب تحمل قصة، وأن الكلمات القديمة وراءها سر أكثر مما تبدو عليه للوهلة الأولى.

كتاب

"الخائفون"..

رواية تفكك القلق في زمن الحرب

تتناول الكاتبة السورية ديمة ونوس في روايتها "الخائفون" أثر الحرب السورية على الإنسان من الداخل، حيث يتحول الخوف من شعور إلى حالة دائمة تحكم تفاصيل الحياة اليومية، كما تركز على التجربة الفردية للإنسان الذي يعيش تحت ضغط القلق والارتياب والذكريات الثقيلة، لتضع القارئ أمام عالم داخلي متصدع يعكس واقع جيل كامل.

تنطلق الأحداث من دمشق، حيث تعيش "سليمى"، شابة تعاني اضطرابات نفسية، وتلجأ إلى العلاج بسبب القلق المستمر الذي يلازمها منذ سنوات.

في عيادة الطبيب النفسي تلتقي "نسيم"، الطبيب والكاتب الذي يحمل بدوره آثار الخوف ذاته، لتنمو بينهما علاقة إنسانية قائمة على الاعتراف المتبادل بالهشاشة والقلق.

لاحقًا يغادر "نسيم" البلاد متجهًا إلى ألمانيا، لكنه يترك لـ"سليمى" مخطوطة رواية كتبها، لتكتشف أن النص يدور حول شخصية تشبهها إلى حد بعيد، ما يدفعها إلى الدخول في مواجهة مع الماضي ومع نفسها في آن واحد، ومن هنا يبدأ السرد بالتداخل بين حياة "سليمى" الحقيقية ونص الرواية الذي كتبه "نسيم"، لتصبح الحكاية أشبه بمحاولة لفهم الخوف عبر الكتابة.

تطرح الرواية فكرة أن الخوف في سوريا لم يولد مع الحرب فقط، بل هو إرث طويل من القمع والعنف الذي خلقه نظام "البعث" وتراكم عبر عقود، وانتقل من جيل إلى آخر حتى أصبح جزءًا من تكوين الفرد.

تظهر هذه الفكرة من خلال ذكريات الشخصيات وعلاقاتها المضطربة، حيث يتجلى الخوف في تفاصيل بسيطة، في الحذر من الكلام، في الشك بالآخرين، في صعوبة الحب.

الكاتبة ديمة ونوس تركز على العلاقات بين الشخصيات، وعلى محاولاتهم للنجاة عبر العلاج بالقلق، يعيش سكانها في حالة انتظار دائم، بينما تتراجع الثقة وتزداد العزلة، في صورة تعكس تأثير الحرب على الحياة اليومية.

تركز الرواية على تفكيك الخوف بوصفه ظاهرة اجتماعية ونفسية، ويطرح أسئلة حول قدرة الإنسان على الحب والثقة والاستمرار في الحياة وسط عالم مليء بالتهديدات، وعلى الطريقة التي يمكن للإنسان أن يواجه بها ماضيه ويعيد بناء نفسه من جديد.

ديمة ونوس

ديمة ونوس كاتبة وروائية وقاصة سورية، ولدت عام 1982 بالعاصمة السورية دمشق، في بيت جمع بين الأدب والفن، فهي ابنة الكاتب المسرحي سعد الله ونوس والممثلة فايزة الشاويش.

درست الأدب الفرنسي في جامعة "دمشق"، وأكملت دراستها في "السوربون" بفرنسا، كما اهتمت بالترجمة، وعاشت فترة في بيروت، حيث عملت في صحيفتي "الحياة" و"السفير".

عملت ديمة أيضًا في الإذاعة والتلفزيون، لتجمع بين الكتابة الصحفية والأدبية.

روايتها "الخائفون" لفتت الانتباه على المستوى العربي، ورُشحت للقائمة الطويلة لجائزة "بوكر" العربية عام 2018.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 12 نيسان/أبريل 2026
العـــدد 738 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية

من الشعانين إلى الفصح..

كيف يعيش مسيحيو سوريا موسم الأعياد

عنب بلدي –محمد ديب بظت

يعيش المسيحيون في سوريا هذه الأيام فترة أعياد دينية تمتد من أحد الشعانين إلى عيد الفصح، وهي من أهم المناسبات في التقويم المسيحي، لما تحمله من معانٍ روحية وتقاليد اجتماعية متوارثة عبر الأجيال.

فمع نهاية شهر آذار وبداية نيسان، دخلت الكنائس في أجواء خاصة تتكثف فيها الصلوات والقداديس، وتستعد العائلات للاحتفال بهذه المناسبة التي تمزج بين البعد الديني والجانب الاجتماعي، حيث تتزين الكنائس، وتقام الطقوس الدينية، وتستعاد عادات قديمة تعكس حضور الأعياد في الحياة اليومية.

وفي هذه الفترة، احتفلت الطوائف التي تتبع التقويم الغربي بأحد الشعانين في 29 من آذار الماضي، وبعيد الفصح في 5 من نيسان، بينما احتفلت الطوائف المسيحية التي تتبع التقويم الشرقي بأحد الشعانين في 5 من نيسان، وبعيد الفصح في 12 من نيسان، ضمن تسلسل ديني يبدأ بأحد الشعانين ويمتد عبر أسبوع الآلام وصولًا إلى عيد القيامة، الذي يعد أهم الأعياد المسيحية.

طقوس مستمرة رغم الظروف

تحمل الأعياد المسيحية في سوريا طابعًا اجتماعيًا إلى جانب بعدها الديني، إذ تشكل مناسبة للقاء العائلات وتبادل التهاني، وتبقى جزءًا من المشهد العام في المدن والأحياء.

ورغم الظروف التي أحاطت بفترة الأعياد في سوريا هذا العام على خلفية أحداث السقيلبية، تستمر الكنائس في إقامة الصلوات، وتحافظ العائلات على تقاليدها، ولو بطرق أبسط من السابق، في محاولة للحفاظ على روح العيد ومعناه.

كما تعكس هذه المناسبات جانبًا من التعايش الاجتماعي، حيث يشارك كثير من السوريين في تبادل التهاني خلال الأعياد، في مشهد يعكس البعد الثقافي والاجتماعي لهذه المناسبات.

وتتجاوز أعياد الشعانين والفصح أكثر من كونها مناسبات دينية، إذ تمثل مساحة للرجاء والتأمل واستعادة القيم الروحية والاجتماعية التي تساعد الناس على مواجهة تحديات الحياة اليومية.

فبين الصلوات واللقاءات العائلية، وبين طقوس الكنائس وذكريات الأجيال، تستمر هذه الأعياد بوصفها جزءًا من الحياة الدينية والاجتماعية في سوريا، ومناسبة سنوية تذكّر بمعاني الأمل والتجدد، حتى في أصعب الظروف.

بداية أسبوع الآلام

يشكّل أحد الشعانين بداية أسبوع الآلام في التقويم المسيحي، وهو اليوم الذي يحيي ذكرى دخول السيد المسيح إلى مدينة أورشليم (القدس)، حيث استقبله الناس بسعف النخيل وأغصان الزيتون، تعبيرًا عن الفرح والترحيب، وفق الرواية الدينية.

وتعود تسمية "الشعانين" إلى الكلمة العبرية "هوشعنا" التي تعني "يارب خلصنا"، وهي عبارة ترمز إلى الرجاء والخلاص في العقيدة المسيحية.

وفي هذا اليوم يتوجه المؤمنون إلى الكنائس حاملين سعف النخيل أو أغصان الزيتون، وتقام الصلوات والقداديس، ويشارك الأطفال في مواكب رمزية داخل الكنائس يحملون الشموع المزينة، في مشهد يعكس الطابع الاحتفالي للمناسبة وبداية فترة روحية مختلفة.

ويمثل الشعانين الانتقال من أجواء الفرح إلى أجواء التأمل والصلاة، إذ يبدأ بعده أسبوع الآلام، وهو من أكثر الفترات قدسية لدى المسيحيين، حيث تستعاد أحداث الأيام الأخيرة في حياة السيد المسيح.

يمتد أسبوع الآلام من أحد الشعانين حتى عيد القيامة، ويعد من أهم الفترات الدينية في المسيحية، إذ يحيي المؤمنون خلاله ذكرى الآلام التي تعرض لها السيد المسيح قبل الصلب والقيامة.

تتخلل هذا الأسبوع صلوات يومية وطقوس خاصة داخل الكنائس، حيث تتغير الألحان والتراتيل، وتغلب الأجواء الهادئة التي تعكس معاني الحزن والتأمل، فيما يحرص المسيحيون على حضور الصلوات والمشاركة في القداديس التي تقام يوميًا.

ويمثل هذا الأسبوع محطة روحية مهمة، إذ تنتقل فيه من ذكرى الدخول إلى مدينة أورشليم في الشعانين، إلى ذكرى العشاء الأخير والصلب والقيامة، في تسلسل ديني يعكس جوهر العقيدة المسيحية.

خميس الأسرار

يأتي خميس الأسرار، أو خميس العهد، الذي يسبق يوم الجمعة العظيمة، وهو اليوم الذي يحيي ذكرى العشاء الأخير الذي جمع السيد المسيح بتلاميذه، حيث يُعتقد أنه أسس فيه سر القربان المقدس.

وفي هذا اليوم تقام صلوات خاصة داخل الكنائس، تتضمن طقوسًا رمزية، أبرزها غسل الأرجل لـ12 طفلًا، إذ يرمز هذا اليوم إلى التواضع والخدمة، في استعادة رمزية لما قام به السيد المسيح مع تلاميذه.

ويحمل خميس الأسرار معنى دينيًا عميقًا لدى المسيحيين، إذ يمثل لحظة روحية مهمة تسبق الجمعة العظيمة، التي تعد من أكثر الأيام حزنًا في التقويم المسيحي، حيث يشارك المسيحيون برفقة رجال الدين في صلوات وقراءة أسفار من الإنجيل المقدس وتمتد لساعات متأخرة من الليل.

الجمعة العظيمة

تعد الجمعة العظيمة من أكثر الأيام قدسية في المسيحية، إذ يحيي فيها المسيحيون ذكرى صلب السيد المسيح وموته، وفق الرواية الدينية، ولذلك تسود أجواء الحزن والصمت داخل الكنائس.

في هذا اليوم تقام صلوات خاصة، وترفع نصوص دينية تتحدث عن الصلب، وترفع الصلبان في الكنائس، فيما يشارك المؤمنون في طقوس دينية تعكس مشاعر الحزن والتأمل، وتشارك فرق الكشافة التابعة للطوائف العديدة بتطواف حول الكنيسة يحملون جثمانًا موضوعًا داخل قبر مزين بالورود وتعزف الفرق الألحان الحزينة.

وتغلب على الجمعة العظيمة أجواء السكون، حيث يُنظر إليها بوصفها يوم التأمل في معنى التضحية والصبر، قبل الانتقال إلى سبت النور، الذي يمهد لعيد القيامة.

سبت النور

يأتي سبت النور بعد الجمعة العظيمة مباشرة، ويعد يوم الانتظار الذي يسبق عيد القيامة، حيث تقام صلوات مسائية داخل الكنائس، تمهيدًا لإعلان القيامة في اليوم التالي.

وفي بعض الكنائس تضاء الشموع في طقوس رمزية تعبر عن النور الذي يسبق القيامة، في مشهد يعكس الانتقال من الحزن إلى الفرح، ومن الصمت إلى الاحتفال.

ويمثل هذا اليوم مرحلة التحضير الروحي لعيد الفصح، الذي يعد الحدث المركزي في العقيدة المسيحية.

عيد الفصح

يعد عيد الفصح أو عيد القيامة أعظم الأعياد المسيحية، إذ يحيي ذكرى قيامة السيد المسيح من الموت، بحسب المعتقدات، وهو الحدث الذي تقوم عليه العقيدة المسيحية، لما يحمله من رمزية الانتصار على الموت وتجدد الحياة.

وفي هذه المناسبة تقام القداديس والصلوات في الكنائس، وتضاء الشموع، وترفع التراتيل التي تعبر عن الفرح والقيامة، فيما تحتفل العائلات بالمناسبة من خلال اللقاءات والزيارات وتبادل التهاني.

ويرتبط عيد الفصح بعادات اجتماعية متوارثة، مثل تحضير أطعمة خاصة بالمناسبة وتلوين البيض، الذي يرمز إلى الحياة الجديدة، إضافة إلى التجمعات العائلية التي تعكس البعد الاجتماعي للعيد.

موعد الفصح بين الشرقي والغربي

يختلف موعد عيد الفصح بين الكنائس الشرقية والغربية بسبب اعتماد تقويمين مختلفين في حساب العيد، إذ تعتمد الكنائس الغربية التقويم الغريغوري، بينما تعتمد الكنائس الشرقية التقويم اليولياني، بفارق 13 يومًا، هذا الفارق نشأ عن تعديل بابا روما للتقويم عام 1582، لتصحيح خطأ حسابي، ما أدى إلى اختلاف مواعيد الأعياد، كالميلاد والفصح.

ويحدد عيد الفصح وفق قاعدة دينية، تقضي بأن يكون في أول يوم أحد يلي اكتمال القمر بعد الاعتدال الربيعي، لكن اختلاف التقويمين يؤدي إلى اختلاف التواريخ في بعض السنوات، ورغم هذا الاختلاف، تبقى الطقوس والمعاني الدينية واحدة، إذ يحتفل الجميع بالمناسبة نفسها ضمن تقاليد متشابهة.

الطوائف المسيحية تقيم الصلوات والقداديس بأحد الشعانين بكاتدرائية سيدة النياح للروم الملكيين الكاثوليك في دمشق – 29 آذار 2026 (سانا)

رؤوس الآخرين ودفاتر الهباء

خطيب بدلة

بعض الكتب التي قرأتها، خلال حياتي، تركت فيّ أثرًا لم أستطع، في أي يوم من الأيام، التخلص منه.. أبرز تلك الكتب، مسرحية للكاتب الفرنسي مارسيل إيمي، ترجمها الأستاذ حسيب كيالي، سنة 1992، تقوم فكرتها على أن الواحد منا لا يكترث لقتل الآخرين، طالما أن رأسه لا يزال سالمًا، لا بل إنه قد يحرض على قتلهم، أو يتشفى بذهابهم إلى المقابر، دون شفقة.

وقرأت، ذات يوم، رواية للكاتب السوري سليم بركات، عنوانها "دفتردار الهباء"، منشورة في مجلة "الكرمل" التي كان يديرها الشاعر محمود درويش.. الدفتردار كلمة فارسية، يستخدمها الترك أيضًا، وتعني ماسك الدفاتر، أو المحاسب، وأما الهباء فهو: العبث، اللعب، الجد، الجنون، الحرائق، المساخر، الفراغ، العنف، البؤس، الفوضى التي نعيشها في بلادنا.. لا يزال عنوان هذه الرواية يحضرني، وأنا أتأمل في أحوالنا، فأرى الناس يموتون، ويُقتلون، ويتشردون، وهم لا يعرفون السبب الذي يموتون، ويُقتلون، ويتشردون من أجله، ولا الهدف المرجو من ذلك، والواحد منا، ما عاد يمتلك من أمره شيئًا، سوى أن يمسك دفتر الهباء، ويدون فيه ما يجري.

كان شعراؤنا القدامى يقولون أبياتًا، تنتمي إلى جنس الحكمة، والناس يحفظونها، ويتداولونها، ويتناقلونها، مبهورين بفطنة قائلها، وعبقريته، مع أنك لو حللتها، وتمعنت فيها، لوجدت أنها كلام فارغ، هباء يمكن الاستغناء عنه.. مثال ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

رأيت المنايا خبط عشواء من تصب
تمته، ومن تخطئ يعمر فيهرمِ

ويعني، بالجبيسي: اللي ما بيموت في عمر الشباب، بيكبر، وبيصير ختيار!

وما دمنا قد أخذنا على زهير تقديمه البديهيات، في ثوب الحكمة، تعال نختلف عنه، وندخل في عمق القضية، وندقق في أهمية العمر الذي نعيشه نحن، في هذه البلاد المنكوبة، ولنفرض أن الواحد منا، بلغ العمر الأقصى المتعارف عليه، وهو مئة سنة، وجلس، قبل أن يغادر الحياة، يراجع دفاتره، ويستعرض إنجازاته، أو المحطات المهمة في حياته، فماذا سيجد؟ هذه فرضية خاطئة، بالطبع، فنحن لا نراجع حياتنا، ولا نقف عند قضايانا، وكل جيل، بحسب ما جاء في كتاب "جيل الهزيمة"، لمؤلفه الدكتور بشير العظمة، يعيد إنتاج الجيل الذي قبله، والشخص الذي يلقى احترام الجميع، هو الذي يسير بجوار الحائط، ويقول: يا رب سترك.. ونحن نمضي سنوات العمر، التي قد تصل إلى المئة، نردد أفكارًا لا معنى لها، كقولنا إن الزواج قسمة ونصيب، مثلًا، أو "الأقدمين ما تركوا شي ما قالوه".. والمتحدث المفوه، حينما يجلس بين الناس، يقول لهم: أنا سمعت من جدي، الله يرحم أمواتكم ويرحمه، أن الزيتون لازم يبقى على أمه لمنتصف شهر كانون، وكان أبويي يقلي: يا فلان، اللي ما بيسمع كلمة الأكبر منه بيضيع.. ويتدخل فهيم آخر، جالس في صدر المضافة، ويبدأ برصف العبارات السيئة، بحق المرأة، وأن الرجل المعتبر، يشاور زوجته، ويفعل عكس شورها، ويتقدم ثالث، مزهوًا، مدعيًا أن نسوانه يخشبن عندما يسمعن نحنحته من جهة البوابة، أما الأطفال، العجيان، فلا خير يرتجى منهم، والولد ولد لو عمر بلد!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper